وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة عباس لغرور-خنشلة

كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية

القسم: علوم انسانية

الرقم التسلسلي:...../.ش.ع.ان./ق.ع .ا ن ك.ع.اج.ان/2024

الدين والثقافة في السياسة الفرنسية بالجزائر 1830-1954

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر شعبة التاريخ ، تخصص تاريخ المقاومة والحركة الوطنية

إعداد الطالب:

وهيبة نواصر

رقية سعيدان

إشراف الأستاذة:

د. سمية مزدور

أعضاء لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة	الصفة
زيد طايبي	أستاذ مساعد أ	رئيسا
سمية مزدور	أستاذ مساعد أ	مشرفا ومقررا
نوي بن مبروك	أستاذ محاضر أ	مناقشا

السنة الجامعية

2024-2023

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير

قال الله تعالى :«لئن شكرتم لأزيدنكم»

نشكر المولى عز و جل على نعمته علينا بهداية العلم و توفيقه على إتمام هذا البحث .

نتقدم بالشكر الجزيل و التقدير و الامتنان للأستاذة الدكتورة الفاضلة "مزدور سمية" و التي نعتز و نفتخر بإشرافها على هذه المذكرة ، لما أحاطتنا به من اهتمام ، فلم تبخل بجهد في سبيل إرشادنا و توجيهنا ، حيث و جهتنا توجيه الأم لابنتها و الأستاذة لطلبتها.

فجزاها الله خير جزاء العلماء و المعلمين.

كما نتقدم بأسمى معاني الشكر و الامتنان و التقدير إلى الذين حملوا أقدس رسالة في الحياة ... إلى الذين مهدوا لنا طريق العلم

إلى الذين أشعلوا شمعة في دروبنا ، ووقفوا على المنابر ليقدموا لنا ما حصيلة علمهم ما ينير دربنا ... إلى جميع الأستاذة الأفاضل الذين تتلمذنا على أيديهم ، ... و أسهموا في تكويننا بما قدموه لنا من خدمات طيلة خمسة سنوات متتالية حتى انتهت بهذه الثمرة الطيبة التي بين أيدينا الآن .

و نسأل الله التقدير أن يجعل ذلك في ميزان حسناتهم و أن يجزيهم الجزاء الأوفى .

كما لا ننسى شكر كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية من رئيس قسم التاريخ وصولا إلى ... الإداريين ، و كذلك المكتبات التي فتحت لنا أبوابها و خدماتها لإنجاز بحثنا.

نتوجه بأسمى عبارات الشكر إلى الأخ خالد .شفيق الذي سهر على كتابة هذا البحث و اخراجه في حلته النهائية.

و إلى كل من ساهم معنا و لو بكلمة طيبة

إهداء

قال الله تعالى :وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ

جميل أن يسعى الإنسان إلى النجاح ويحصل عليه من قال أنا لها نالها وأنا لها إ ن أبت رغما عنها أتيت بها .

اهدي ثمرة هذا العمل المتواضع الى تاج رأسي الذي لو يبخل علي بكل ما يملك والذي علمني أن النجاح لا يأتها إلا بالصبر والإصرار إلى من كان حريصا على دراستي وكان لي خير سند في هذه الحياة وأحمل اسمه بكل فخر إلى أبي الغالي" مصطفى" حفظه الله ورعاه

إلى من جعل الجنة تحت أقدامها وسهلت لي الشدائد بدعائها إلى الإنسانة العظيمة لطالما تمنت أن تقر عينها لرؤيتي في يوم كذا إلى أسيا العزيز" العطرة" حفظها الله ورعاها .

إلى من عشت معهم و ترعرعت بينهم إخوتي الأعزاء" ياسين، زهية صباح وزوجة أخي أميرة"

كما أهدي هذا العمل إلى أبناء أختي" عبد الله عبد الرؤوف ، سعيد ، و فردوس و ا بناء أخي دعاء و عبد الجليل"

إلى زميلة و صديقتي فيها هذا العمل رقية وإلى كافة الأصدقاء .

إلى كل من قدم يد العون وإنجاز هذه المذكرة من قريب أو بعيد ولو بكلمة طيبة

إلى شهداء هذا الوطن الحبيب

فالحمد لله على التمام وحسن الختام ثم بفضل الله وكرمه

و هيبة

إهداء

الحمد لله حبا و شكرا و امتنان على البدء والختام .

(وآخر دعواهم أن الحمد لله رب العالمين) .

بعد مسيرة دراسية دامت سنوات ها أنا اليوم أقف على عتبة تخرجي أقطف ثمار جهدي وأرفع قبعتي لكل فخر فالحمد لله الذي يسر البدايات وبلغنا النهايات بفضله وكرمه

و بكل حب أهدي ثمرة نجاحي وتخرجي :

-إلى النور الذي أنار دربي و السراج الذي لا ينطفئ نوره أبدا و الذي بذل جهد السنين من أجل أن أعتلي سلالم النجاح إلى من أحمل اسمه بكل فخر ا إلى من حصد الأشواك عن دربي ليمهد لي طريق العلم لطالما عاهدته بهذا النجاح ها أنا أتممت وعدي وأهديته إليك "حبيبي وقدوتي أبي الغالي" .

. أهدي تخرجي إلى جنة الله في الأرض :

-إلى من علمني من الأخلاق قبل الحروف إلى الجسر الصاعد بي إلى الجنة إلى الداعمة الأولى في حياتي واليد الخفية التي أزالت عن طريقي الأشواك والمصاعب "أمي و صديقتي ورفيقة قلبي".

- إلى من ساندوني عند ضعفي وساقوني بالحي إلى من رسموا لي المستقبل وشجعوني على المثابرة جدي الغالي حفظه الله وجدتي الحبيبة شفاها الله .

. إلى ملائكة رزقني الله بهن لأعرافه من خلال هذا الحياة الجميلة ، تلك الملائكة التي غيرن مفاهيم الحب والصداقة والسند في حياتي إخوتي" نسيمة .هشام ، فؤاد : أيمن . وسام ، وزوجة أخي الغالية والحنونة عفاف".

-إلى الكتاكيت الصغيرة بنات أختي "نور الهدى ، هبة الرحمان" حفظهما الله .

- إلى من رافقتني طوال سنوات الدراسة وكانت سندا لي صديقتي" وهيبة ".

- إلى أصحاب الفضل" أعمامي ، أخوالي ،عماتي ، خالاتي إلى صديقات الغاليات "رانيا ، نوال سهام حليمة ".

إلى كل من تمنى لي النجاح وساعدني لا تمام هذا العمل من قريب أو بعيد.

رقية

مقدمة

مقدمة

لم يكن الاستعمار الفرنسي للجزائر مجرد فرض سيطرة إقليمية وسياسية علي الجزائر وإنما مشروع كانت جذوره عميقة،ويعد هذا الاحتلال سلسلة لاستكمال حلقات الحروب الصلبية وضرب لإسلام والمسلمين في كل بقاع الأرض،ولعل ذلك يظهر جليا في السياسة الفرنسية المخططة أساسا لضرب الهوية الجزائرية من خلال المساس بثوابتها المتمثلة في الدين والثقافة،فقد سعت السلطات الفرنسية بشتى الوسائل إبعاد الشعب الجزائري عن الدين الإسلامي واللغة العربية وذلك بالتضييق على رجال الدين وإغلاق الكتاتيب والزوايا والمدارس القرآنية هذا من جهة ومن جهة أخرى حاربت التعليم ففرضت اللغة والثقافة الفرنسية بدلا من اللغة العربية والثقافة الإسلامية ودعمت سياستها التعسفية بمجموعة من القوانين والمراسيم القمعية التي من خلالها تستطيع السلطات الفرنسية أن تضمن إستمرارها وبقاءها في الجزائر.

ومن هنا كان موضوع دراستنا المتمثل في :" الدين والثقافة في السياسة الفرنسية بالجزائر".

أسباب إختيار الموضوع:

هناك العديد من الأسباب التي دفعتنا لإختيار هذا الموضع منها الذاتية ومنها الموضوعية

- **الأسباب الذاتية :**

1. رغبتنا الشخصية في إثراء معرفتنا حول وضعية المؤسسات الدينية بالجزائر منذ بداية الإحتلال الفرنسي
2. الإطلاع على جوانب من تاريخ الجزائر الثقافية والديني خلال فترة الإحتلال الفرنسي.

- **الأسباب الموضوعية:**

1. معرفة ودراسة السياسة الإستعمارية التي إستخدمتها فرنسا وأثرت على هوية المجتمع الجزائري في قيمها وأخلاقها ودينها .
2. تسليط الضوء على الجرائم الفرنسية في الجزائر والتي كانت تهدف إلى القضاء على الدين والثقافة الجزائرية.

أهمية الموضوع:

- إبراز مساعي الإحتلال في القضاء على الهوية الإسلامية للمجتمع الجزائري.

- معرفة نظرة الفرنسيين إلى الدين الإسلامي والثقافة الجزائرية.

أهداف الموضوع:

- معالجة مسألة هامة من تاريخ الجزائر المعاصر.
- معرفة السياسات التي طبقتها فرنسا للقضاء على الدين الإسلامي والثقافة العربية وإبراز موقف الحركة الوطنية من ذلك.

الدراسات السابقة:

- لقد إعتمدت على بعض الدراسات السابقة التي تناولت جانب من موضوعنا كدراسة
- محمد الحاكم عون: المسألة الدينية في الجزائر أثناء الإحتلال الفرنسية 1830-1954 ، راسلة دكتوراه تناول فيها المؤلف بعض جوانب الحياة الدينية الثقافية وتطرق إلى موقف فرنسا من هذه المقومات وحاولت القضاء عليها لطمس الهوية الجزائرية.
- عثمان زقب: السياسة الفرنسية في الجزائر 1830-1914 هو رسالة دكتوراه تناول فيها المؤلف سياسة التدمير للمؤسسات الدينية من قبل الإستعمار الفرنسي وتطرق أيضا إلي سياسة الإدماج والتنصير.

الإشكالية:

تتمثل الإشكالية الرئيسية في محاولة إبراز أهداف السياسة الفرنسية في القضاء على الدين الإسلامي والثقافة الجزائرية وأهم الوسائل التي إعتمدت عليها في ذلك ،وتبيان موقف النخبة المثقفة والحركة الوطنية من هذه السياسة.

وتتفرع من هذه الإشكالية عدة تساؤلات فرعية أهمها:

1. ماهي أهم الممارسات التي اتبعتها فرنسا لضرب هوية الجزائريين؟
2. كيف أثرت السياسة الفرنسية على الواقع الديني للجزائر؟
3. فيما تتمثل موقف جهود الحركة الوطنية في مواجهة السياسة الفرنسية؟

خطة الدراسة:

ولمعالجة الإشكالية المطروحة وللإجابة عن الأسئلة الفرعية إعتمدنا على خطة مكونة من مقدمة وثلاثة فصول وكل فصل وضع له تمهيدا وختم بخلاصة وختمنا الدراسة بخاتمة شاملة للموضوع وملاحق وقائمة بيبلوغرافيا.

الفصل الأول بعنوان "الدين الإسلامي في السياسة الفرنسية بالجزائر" والذي يتفرغ إلى ثلاثة مباحث، المبحث الأول تناولنا فيه المؤسسات الدينية والأوقات التي تعرضت للهرم والتحويل، أما المبحث الثاني تطرقنا فيه إلى القضاء الإسلامي حيث تم التعرف على السياسة الفرنسية التعسفية تجاه القضاء الإسلامي والقضاء المسلمين ، أما المبحث الثالث تحدثنا فيه عن السياسة التنصيرية في الجزائر وأهم أهدافها وأساليبها.

أما الفصل الثاني المعنون " الجهود الفرنسية للقضاء على الثقافة الجزائرية " الذي ينقسم إلى أربعة مباحث، فالمبحث الأول تناولنا فيه قضية التضييق على التعليم واللغة العربية من طرف المستعمر وجهوده لتحقيق ذلك ، أما المبحث الثاني تناولها فيه سياسة الإدماج والتجنيس التي طبقتها فرنسا على الشعب الجزائري، أما المبحث الثالث تطرقنا فيه إلى أهم وسائل الإعلام التي إستعملتها فرنسا لدعم مشروعها الثقافي والمتمثلة في الصحافة والمسرح، ثم يليه المبحث الرابع الذب تحدثنا فيه عن الثقافة الجزائرية ومحاولة طمسها من خلال تزوير تاريخها ونهب مخطوطاتها.

أما الفصل الثالث المعنون " جهود الحركة الوطنية في مواجهة الإستعمار الفرنسي " حيث يتكون هذا الفصل من ثلاث مباحث ، المبحث الأول الذي خصصناه لجهود النخبة المثقفة وعلماءها، أما المبحث الثاني والثالث تناولنا فيه جهود رواد الحركة الوطنية الناشطة آنذاك على رأسها جمعية العلماء المسلمين ثم باقي الأحزاب الوطنية.

وختمنا دراستنا بخاتمة وهي عبارة عن أهم النتائج التي تم إستخلاصها وإنطلاقا من دراستنا لهذا الموضوع .

مناهج الدراسة:

- اعتمدنافي إنجاز مذكرتنا عدة مناهج نذكر منها:

المنهج السردي والوصفي: من خلال سرد بعض الأحداث ووصف السياسة الاستعمارية والأساليب التي وضفتها لتحقيق سياستها.

المنهج التحليلي:

من خلال تحليل بعض المراسيم وربطها ببعضها البعض لمعرفة الأسباب والأهداف التي سعت فرنسا لتسويتها في أرض الجزائر.

المنهج المقارن:

- استخدمناه في المقارنة بين المناهج التعليمية الفرنسية وشروطها بين الجزائريين والمستوطنين.

نقد المصادر والمراجع :

تنوعت المصادر والمراجع التي إعتمدناها في دراستنا لهذا الموضوع من بينها:

أ. المصادر:

- أحمد توفيق المدني: هذه هي الجزائر، الذي أفادنا في الفصل الأول وبالخصوص في المبحث الثاني الذي أبرزنا فيه القوانين القضائية الفرنسية، وأفادنا أيضا في الفصل الثاني المبحث الأول حيث تعرفنا فيه عن سياسة التجهيل التي إتبعتها فرنسا.
- شارل روبير أجيرون: الجزائريون المسلمون وفرنسا 1871-1919 بجزئيه الأول والثاني الذي إستخدمناه في الفصل الأول المبحث الثاني، وأفادنا كذلك في الفصل الثاني خاصة المبحث الثاني
- شارل روبير أجيرون: تاريخ الجزائر المعاصر حيث ساعدنا في الفصل الثاني خاصة المبحث الثاني الذي تعرفنا فيه عن سياسة الإدماج والتجنيس التي إتبعها فرنسا لدمج الجزائريين
- جريدة البصائر التي أفادتنا في القضاء الإسلامي

ب. المراجع

- أبو القاسم سعد الله: الحركة الوطنية الجزائرية 1900-1930، ج2، الذي ساعدنا في الفصل الثاني المبحث الثاني وأيضا في الفصل الثالث الذي وضح لنا موقف الأحزاب الوطنية من السياسة الفرنسية.
- بشير بلاح ، تاريخ الجزائر المعاصر 1830-1989، ج1، الذي إستخدمناه في كل الفصول.

- بوعزة بوضرساية: سياسة فرنسا البربرية 1830-1930 الذي وظفناه في الفصل الأول المبحث الأول والفصل الثاني في المبحث الأول.
- يحي بوعزيز سياسة التسلط الإستعمارية والحركة الوطنية الجزائرية 1830-1954، الذي استخدمناه في الفصول الثلاثة.

صعوبات الدراسة:

من بين الصعوبات التي واجهتنا خلال إنجاز هذه المذكرة:

- عدم التحكم في المصادر والمراجع بتتداخل الأفكار مع بعضنا البعض.

الفصل الأول

الدين الإسلامي في السياسة الفرنسية بالجزائر

شهدت الجزائر خلال أواخر العهد العثماني و بداية الاحتلال الفرنسي نشاطا ثقافيا و دينيا ملحوظا، تمثل في انتشار المدارس و المساجد و مراكز التعليم الديني الاسلامي و اللغة العربية، وهذا ما أقلق الاستعمار الفرنسي الذي جعل هذه المقومات من أولويات السياسة الاستعمارية التي سعت جاهدة للقضاء عليها من خلال انتهاج عدة أساليب .

- ما هي الاساليب التي اتبعتها السياسة الفرنسية للتضييق على الدين الاسلامي ؟

المبحث الأول: المؤسسات الدينية و الأوقاف.

شهدت المؤسسات الدينية في الجزائر خلال العهد العثماني نموا ملحوظا حيث زاد عددها بشكل كبير، و بعد تعرض الجزائر للاحتلال الفرنسي أبدت السلطات الاستعمارية اتجاهها اهتمامات متزايدة[1] و بدأ في الاستيلاء على الأراضي و تهجير السكان الأصليين و قاموا بتحويل العديد من المعالم العربية و الإسلامية إلى معالم فرنسية و دمروا بعضها تماما[2] و كان على رأس هذه المؤسسات المساجد و الزوايا[3].

أولا: المساجد:

تعتبر المساجد من أهم المؤسسات الدينية و الثقافية التي لا يجب لأي منطقة من المناطق الإسلامية ان تخلو منها، حيث قامت السلطات الفرنسية منذ وصولها إلى ارض الجزائر بهدم بعضها وتحويل بعضها الأخر الى كنائس و ثكنات عسكرية و مستشفيات و مخازن و من بينها نذكر:

1 /بوعرة بوضرسابة، الجرائم الفرنسية والابادة الجماعية في الجزائر خلال ق 19، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة نوفمبر، 1954، ص 152.

2 /أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية 1830-1930، ج 1، دار الغرب الاسلامي، بيروت 1992، ص 66.

3 /بوغرة بوضرساية : سياسة فرنسا البربرية في الجزائر 1325-1830 وانعكاساتها على المغرب العربي دار المحكمة للنشر الجزائر 2010 ص136.

أ. مسجد كتشاوة:

هو مسجد بني في السنين الأولى من القرن 11 هـ، 17م[1]، وبعد مجيء دوق دروفيقو إلى الجزائر الذي صار قائدا عاما أراد قبل كل شيء احتلال مسجد كتشاوة، ولكن واجهه رفضا من السكان المحليين الذين رفضوا الاستسلام لضغوطه[2]، ولكي يحقق الدوق دروفيقو شرعية تحويل المسجد دون إثارة العواطف الدينية، قام بتشكيل لجنة تضمنت علماء المدينة وبعض الشخصيات كابن الكبابطي* وأحمد بوضربة*، وأثناء مناقشة اللجنة أكد الجزائريون وثيقة الاستسلام 5 جويلية 1830 وأبدوا رفضهم، وعندما فشلت محاولة تسليم المسجد وزاد غضب الجنرال وأمر بقمع المقاومة بالقوة في 17 ديسمبر 1831، وخلال المحاصرة احتشد حوالي 400 مصلي في المسجد، ولكن الجيش فتح الأبواب بالقوة مما أسفر عن سقوط قتلى وجرحى في 24 ديسمبر 1831 تحول المسجد إلى كاتدرائية[3]. (انظر الى الملحق 1)

ب. جامع القصبة

كان من المباني المشهورة في العهد الحفصي وفي العهد العثماني[4]، لكن الفرنسيين لم يراعوا حرمة الدين والتاريخ والآثار فعطلوه عن وظائفه[5] وحولوه إلى كنيسة وأصبح يسمى كنيسة الصليب المقدس والذي تغير شكله كثيرا[6].

---

1 /محمد صالح الصديق: الجزائر بلد التحدي والصمود المؤسسة الوطنية للفنون المطبعة الجزائر 2009 ص89.

2 /محفوظ قداش: الجزائر جزائريين تاريخ الجزائر 1830-1954 تر محمد المعراجي الجامعة الجزائرية للمصادر التاريخية 2008ص28.

* ابن الكبابطي : ولد سنة 1189 شوال وتعود اصوله إلى اصوال اندلسية كان يدرس في الجامع الاعظم تولى القضاء على المذهب المالكي للمزيد ينظر إلى أبو قاسم سعد الله: ابحاث وآراء تاريخ الجزائر ج2 ، ط خ دار البصائر 2007 ص14.

* احمد بوضربة: هو من حضر مدينة الجزائر لم تكن له علاقة طيبة مع الحكم العثماني و كان قد أقام فترة في مرسيا مشتغلا التجارة ، وهناك تعلم اللغة والعادات الفرنسية للمزيد ينظر ابو قاسم سعد الله محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث ط3 الشركة الوطنية للنشر الجزائر ص76.

3 /خديجة بقطاش: الحركة البشرية في الجزائر 1830،1871 دار حلب الجزائر 2009، ص ص31،33

4 /ابو القاسم سعد الله: الحركة الوطنية الجزائرية، ج1، ص88.

5 /ابو القاسم سعد الله: تاريخ الجزائر الثقافي 1830-1954، ج5 ، ،دار الغرب الإسلامي بيروت 1998، ص83

6/ بوعزة بوضرساية: الجرائم الفرنسية، ص153.

ت. جامع علي بتشين

بني جامع علي بتشين في القرن الحادي عشر الهجري (1622/1032) على يد علي بجنين، وكان من مساجد المذهب الحنفي، في عام 1831 سيطر الفرنسيون على الجامع وحولوه إلى صيدلية مركزية للجيش الفرنسي، بعد ذلك بعامين تم تسليمه إلى الادارة المدنية ثم إلى المصالح الداخلية لوضعه تحت تصرف الكنيسة الكاثوليكية[1].

ث. مسجد السيدة

كان من أجمل مساجد العاصمة والذي شيده حسن باشا 1794م وهو من أقدم المساجد التي وصفها هايدو في القرن السادس عشر، وجعله الثالث بعد الجامع الكبير والجديد، وأول مسجد هدم سنة 1830 ؛ حيث استمرت عملية هدمه أياما إلا أن صومعته بقيت لمدة سنتين[2].

بالإضافة إلى مساجد أخرى التي هدمت كجامع سيدي الرحبي الذي تم اعطاؤه سنة 1833، إلى الصيدلية المركزية ثم هدم، ومسجد الشماعين ومسجد على خوجة ومسجد سيدي عمار التنسي كلها هدمت[3]، وجامع السيدة مريم الذي أعطي إلى المتصرف العسكري ثم هدم، وجامع القشاش بقي سنوات وهو مستشفى مدني، ثم سلم إلى السلطات العسكرية فحولته إلى مخزن للمستشفيات العسكرية ثم هدم[4].

1 /ابو القاسم سعد الله: تاريخ الجزائر الثقافي ،ج5 ،ص ص18،19

2/ ابو قاسم سعد: الحركة الوطنية الجزائرية ، ج 1، ص83.

3 /محمد عيساوي: الجرائم الفرنسية في الجزائر أثناء الحكم العسكري 1830-1871، مؤسسة شطيبي للنشر والتوزيع، الجزائر، ص 61.

4 /ابو القاسم سعد الله: الحركة الوطنية الجزائرية، ج1، ص84.

ج. جامع خضر باشا

كان مركزا دينيا هاما في الجزائر تم بناء هذا الجامع حوالي 1596م على أنقاض جامع سابق صغير، وكان مركزا للصلاة والتدريس، وبعد الاحتلال تم تحويله إلى مستشفى ثم هدم جزئيا عام 1836م، وأصبح جزء منه يستخدم كمنزل أوروبي والباقي تحول إلى معبد يهودي[1].

ح. جامع الكبير

كان مركزا دينيا وثقافيا هاما في الماضي، وكان يخدم المجتمع لعدة قرون، وكان يحتل موقعا مهما بين الساحة المعروفة باسم البطحاء وسوق الجلود، كان مقرا لشيخ الإسلام في العصر العثماني، ولكن بعد ذلك تم هدم جزء منه ومنارته لتوسيع شارع الحي الأوروبي، وهذا تسبب في فقدان بعض من تاريخه فإن منارته الحالية تعتبر حديثة العهد وتعد جزءا مهما من المعالم الثقافية والتاريخية في المنطقة[2].

خ. الجامع الجديد

بني الجامع الجديد كمسجد في القرن السابع عشر، وقد برز بفخامة معمارية تنبعث من قبابه العديدة ومحرابه المغطى بالفسيفساء، وكان له منارة شاهقة تشاهد من بعيد على البحر[3]، حيث كان هذا الجامع كل جمعة تلقى فيه محاضرات عن تفسير القرآن من قبل الشيخ العقبي*[4]. لم يسلمك الجامع من التشويه وتحولات واستمر الجدل حول مصير الجامع الجديد على الرغم من محاولات الحفاظ على هويته الإسلامية فقد تم تغيير اسمه باسم جامع الصيد البحري وتحويله إلى كاتدرائية، واستولت عليه السلطات الفرنسية وغيرت من مظهره الخارجي[5].

1/ ابو القاسم سعد الله: تاريخ الجزائر الثقافي،ج5، ص 42.

2/ ابو القاسم سعد الله ، المرجع نفسه ، ص 81.

3/ أبو القاسم سعد الله ، تاريخ الجزائر الثقافي ، ج5 ، ص ص30، 34

4/ sadek de nden, ben jloul: l'ikdam,n23- lundi 15 mai 1933-p03.

* الطيب العقبي: ولد ببلدية سيدي عقبة (الجزائر) ليلة النصف من شهر شوال سنة 1307 ،قرأ القرآن على يد الأساتذة المصريين برواية حفص وكان من الكتاب البارزين في جريدتي المنتقد والشهاب. (ينظر إلى محمد الطاهر الطيب العقبي رائد حركة الإصلاح الديني في الجزائر، عاصمة الثقافة العربية ،الجزائر، 2004، ص15.)

5 /ابو قاسم سعد الله: تاريخ الجزائر الثقافي، ج5، ص 34.

د. مسجد سيدي فليح

في عام 1836م تم تحويل مسجد سيدي فليح إلى مخزن من قبل السلطات الفرنسية دون احترام لقدسيته ودون مراعاة لمشاعر المسلمين، بالرغم من مكانته الدينية الهامة ومكانته بين المسلمين، لم يتم التعامل معه باحترام واستمر هذا حتى عام 1842م، عندما تم إعلانه مهجورا ومتهالك من قبل السلطات، فوق التخلي عنه وقد هدم وأدخلت مساحته في إحدى المنازل[1].

ثانيا: الزوايا

تعرضت الزوايا على غرار المساجد والجوامع لأعمال الهدم والتحويل في نفس الفترة، وبحسب الإحصائيات بلغ عددها أكثر من 349 زاوية تعليمية وكان لها دور اجتماعي وديني وثقافي، حيث كانت تخدم العجزة والمسافرين والغرباء ومن ناحية أخرى محطات علمية لطلاب العلم وحفظ القرآن وأصول الدين والمنطق...إلخ[2]،

_ ونظرا لهذا الدور البارز للزوايا أولت الإدارة الاستعمارية كل اهتمامها عليها ، فبدأت تستخدم نفوذها في هذه المراكز الدينية لخدمة أهداف الاستعمار[3]، كما قامت بمكافحة التعليم الإسلامي التقليدي من خلال إدخال الأطفال إلى المدارس الفرنسية، وإنشاء مدارس فرنسية في المدن والأرياف، وهكذا استهدفت الزوايا على عدة جهات ، فتم تدمير بعضها والاستيلاء على أملاكها، وجذب الطلاب منها للالتحاق بالمدارس الفرنسية، بالإضافة إلى ذلك حاولوا جذب كبار المرابطين بالوظائف والزواج المختلط. ومنعوا الزوايا من نشر التعليم العام، وفرضوا برنامجا ضيقا عليها يقتصر على تحفيظ القرآن دون فهمه أو تعليم اللغة والدين بشكل سطحي. حيث صدر مرسوم في 18 أكتوبر 1892 تم دمج تعليم الزوايا في المدارس الابتدائية الفرنسية مع إلزامية إنشاء سجل يتضمن معلومات التلاميذ مثل الأسماء والعناوين وتواريخ الميلاد، على غرار المدارس الفرنسية الأخرى[4]، وكذلك تعزيز علاقاتها

1 / بوزرينة سعيد :المساجد أثناء الاحتلال الفرنسي لمدينة الجزائر بين الهدم والطمس والتحويل، مجلة الإنسان والمجال، م7 ،ع1 ،جوان 2021 ص129.

2 /بوعزة بوضرساية: الجرائم الفرنسية، ص،155-156.

3 /عبد القادر حلوش: سياسة فرنسا التعليمية في الجزائر، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر ،2013، ص 135 .

4/ ابو القاسم سعد الله: تاريخ الثقافي 1830-1951، ج3، ط1 ،دار الغرب الإسلامي بيروت، 1989، ص172-176.

التقليدية مع الشيوخ وزيادة نفوذهم[1]. وأصبحت الزاوية شأنها شأن القربى لا تحمل شيئا من الزاوية إلا الاسم، وهي ضربة قاسية استهدفت المقومات الدينية للجزائريين[2]، ومن خلال هذا نستعرض أهم الزوايا التي تعرضت للاعتداء من قيل الاستعمار الفرنسي نذكر منها:

أ. زاوية القشاش

تعد إحدى المدارس العليا المهمة في مدينة الجزائر وكانت تضم عدة غرف لإقامة الطلاب والعلماء، وفي عام 1831م تحولت إلى مخزن عسكري تابع للسلطات الفرنسية مما غير وظيفتها بشكل كبير[3]، ثم تعرضت للهدم مع المسجد الذي كانت ملحقة به.

ب. زاوية الجامع الكبير

وهي أيضا تعد من المدارس العليا لمدينة الجزائر، حيث تم الاعتداء عليها سنة 1833م وقدمت هدية لأحد المعمرين ثم حولوها إلى حمامات وهدمت سنة 1840م[4].

ت. زاوية الشبارلية

تعتبر واحدة من المؤسسات التعليمية العليا المهمة في الجزائر، خاصة بالنسبة للطلبة الأحناف الذين كانوا يسعون للحصول على التعليم الديني والعلمي الشامل ومع ذلك عانت هذه المؤسسة من تدهور جاء بداية من فترة الاحتلال الفرنسي للجزائر، حيث تعرضت للتعطيل والهدم بشكل متكرر، ولم يكتفي الاحتلال بذلك بل قام باغتصاب كل أوقافها، مما أثر سلبا على مستقبلها وعلى الطلبة الذين كانوا يتطلعون للاستفادة من تعليمها المتميز[5].

ث. زاوية الشرفة

1/ شارل روبير اجيرون: الجزائريون المسلمون وفرنسا 1871-1919، ج2، ط2، دار الرائد للكتاب، الجزائر، 2007، ص483.

2/ عمار هلال: ابحاث ودراسات في تاريخ الجزائر المعاصر 1830-1962، ط2،ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2016، ص 104.

3 /محمد زاهي: وضعية المؤسسات الدينية خلال الفترة الاستعمارية 1830-1870، مجلة العبر للدراسات التاريخية والاثرية، م 2، ع1، يناير 2019، ص 363.

4/ بوعزة بوضرساية: سياسة فرنسا البربرية في الجزائر، ص139.

5/محمد زاهي: وضعية المؤسسات الدينية، ص 361.

تأسست على يد محمد بقطاش* عام 1709م واستولى عليها الجيش الفرنسي عام 1841م وتم تحويلها إلى فندق.

ج. زاوية سيدي عامر التنسي

تم هدمها عام 1830م، بنيت على أنقاضها ثكنة عسكرية.

ح. زاوية القاضي

بنيت على يد مصطفى آغا عام 1795م لكن السلطات الفرنسية نقلتها ثم هدمتها عام 1857م[1].

- وهناك أيضا زاويتين تعرضت هي الأخرى إلى عمليات التهديم زاوية النجارين أو الرضوان وزاوية المدني[2].

ثالثا: الكتاتيب القرآنية

كانت الكتاتيب القرآنية مؤسسات تعليمية مهمة في الجزائر خلال الفترة الطويلة من الاحتلال، حيث كانت تساهم بشكل كبير في تحفيظ القرآن الكريم ونشر القراءة والكتابة باللغة العربية[3]، وهذا ما زاد من اهتمام السلطات الاستعمارية بها ، حيث فرضت رقابة كبيرة على المدارس القرآنية وتعرضت للمضايقات وقوانين إدارية صارمة[4]، كقانون 30 أكتوبر 1886 ومرسوم 6 ديسمبر 1887 الذي فرض على هذه المدارس القرآنية رقابة وتفتيش شديد من قبل السلطات الفرنسية[5].

---

1 /بوعزة بوضرساية: الجرائم الفرنسية، ص 156-157.

* محمد بقطاش : من ديات الجزائر من 1707-1710، ومن أهم إنجازاته فتح وهران واسترجاعها من الاسبان، اما إنجازاته من المستوى العلمي، الثقافي تتبعه للعلماء أمثال احمد البوني للمزيد ينظر إلى مصطفى بن عمارة الصراع على السلطة في عهد الدايات 1671-1830 رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث ، جامعة الجزائر 2009-2010، ص 95.

2 /عثمان زقب: السياسة الفرنسية في الجزائر 1830 -1914، رساله مقدمة لنيل درجة الدكتورة لعلوم في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2014-2015، ص 280.

3 /رابح تركي:التعليم القومي والشخصية الوطنية، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع،1975، ص 235.

4 /علوان جمال الدين: السياسة الدينية والفرنسية في الجزائر ودور الكتاتيب في التصدي لها 1830-1954،مجلة رؤى تاريخية للأبحاث والدراسات المتوسطة، م4 ،ع1 ، جانفي 2023، ص 24.

5 /خالد صيد : التعليم الديني في الجزائر أثناء العقبة الاستعمارية 1830-1962، مجلة المفكر، م6، ع2، ديسمبر 2022، ص468.

_ هذه الممارسات أثرت سلبا على جودة التعليم ، ما صعب على الشيوخ والمعلمين نقل المعرفة والتربية الدينية بشكل فعال، بالإضافة إلى ذلك تم استخدام جهود لتقليل دور التعليم القرآني وتأثيره في المجتمع وذلك عبر إيجاد بدائل تعليمية تحضى بالأفضلية والدعم الرسمي كما تم تعريض الطلاب لضغوط وتحفيزات للتخلي عن دراسة القرآن الكريم وتفضيل للتعليم العلماني الغربي مما أدى إلى تراجع الاهتمام بالتعليم الديني[1]، هذا من جهة ومن جهة أخرى فإن التعليم القرآني انخفض فأصبح عدد الكتاب في الريف سنة 1863حوالي 750، بعدما كان في سنة 1860 يقدر ب 2000، خاصة بالأراضي الخاضعة للسلطة العسكرية[2].

ومن أهم المدارس القرآنية التي تعرضت للهدم في فترة الاحتلال الفرنسي في مدينة الجزائر:

- مدرسة جامع السيدة: التي هدمت مع الجامع سنة 1830،
- مدرسو جامع خير الدين (جامع الشاوش): والذي يقع قرب مدخل الجنينة وهدم سنة 1831،
- مدرسة.....الكبيرة(مدرسة.....): هدم سنة 1836،
- مدرسة جامع السلطان وهدم سنة 1838،
- مدرسة تابعة لجامع ضباط الحوت(جامع البطحاء): والذي هدم سنة 1854،
- مدرسة جامع الشيخ الثعالبي: والذي هدم سنة 1859،
- مدرسة جامع عبدي باشا: والذي حول سنة 1870 إلى ثكنة عسكرية،
- جامع مدرسة فرن أمين شاكر: حول إلى ثكنة عسكرية ثم إلى مدرسة للبنات المسلمات،
- جامع سوق الكتان: بعد استعماله من طرف المصالح العسكرية جعل مدرسة فرنسية (ودادية) ثم هدم،
- مدرسة ماسيد الغولة: ألحقت بمكاتب الكاتب العام للحكومة[3].

رابعا: الأوقاف

1 /علوان جمال الدين: المرجع السابق، ص 242.

2 /الجيلالي صاري واخرون : الجزائر في التاريخ المقاومة السياسية 1900-1954، مؤسسة الوطنية للكتاب ، الجزائر، 1987، ص 230.

3 /ابو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج 3، ص38-39.

هو نظام إسلامي له أهمية اجتماعية واقتصادية كبيرة في المجتمع واستحدثه المسلمون لتوفير المال والسكن وغيرها من المساعدات للعلماء والطلبة والفقراء والغرباء والأسر واللاجئين، وصيانة المؤسسات التي أنشئت لهذه الأغراض كالماء والطرق والمساجد والزوايا والقباب، وهذا النظام يرمز إلى التكافل الاجتماعي[1]. ويتم توزيعها بالتساوي بين الناس، إلا أنه في عام 1830 بعد الاحتلال الفرنسي للجزائر[2]، تعرضت هذه الأوقاف للاستيلاء والتحويل إلى ممتلكات تابعة للإدارة الفرنسية، مما أدى إلى تحويل رزق العديد من الأفراد الذين كانوا يعتمدون على الأوقاف تحت سيطرة الحكومة الفرنسية بالإضافة إلى ذلك فقدت الأوقاف دورها الاجتماعي بسبب السياسات الاستعمارية مما أثر سلبا على المجتمع الجزائري[3].

ومن أهم الأسباب التي دفعت السلطات الفرنسية للاعتداء على الأملاك الوقفية:

- أحدث الاحتلال الفرنسي للجزائر تحولا كبيرا في تاريخ إفريقيا عامة وفي تاريخ الجزائر خاصة؛ حيث أعاد تشكيل الهوية الثقافية والاجتماعية للمجتمع الجزائري من خلال تفكيك الهياكل القبلية والعرفية ودمجها تحت سلطة النظام الفرنسي وقام بإلغاء الانتماء القبلي للأفراد واستبداله بنظام الحالة المدنية كما قامت بتعتيم الأراضي العرفية عن طريق سلسلة من القوانين العقارية والإدارية، مما أدى إلى ضعف دور القبلية كهوية للأفراد[4].
- كان الفرنسيون يسعون إلى الثراء السريع على حساب الأملاك الوقفية، وهذا يظهر كيف كانت الحاجة لثروة شخصية واحدة من العوامل التي دفعتهم للقيام بتلك الأعمال، والرغبة في الحفاظ على السيادة الفرنسية وتعزيز المداخل المالية للإمبراطورية الفرنسية، وكانوا يتجاهلون كبير الشرعية أو عدم الشرعية لتلك الحقوق[5].

1 /بوعزة بوضرساية: سياسة فرنسا البربية،ص139-140

2 /صالح خرفي : الجزائر والأصالة الثورية، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ،الجزائر، ص171.

3 /بوعزة بوضرساية: سياسة فرنسا البربرية،ص140.

4 /محمد الأمين بوحلوفة: انتهاكات الاستعمار الفرنسي للمؤسسات الوقفية في الجزائر، مجلة الأكاديمية للبحوث في العلوم الاجتماعية، م1،ع1 ديسمبر 2019ص، 78-79.

5/ حمدان بن عثمان خوجة: المرأة تعريب وتحقيق محمد العربي الزبيري، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعة، الجزائر، 2006، ص 243-244.

- تخوف فرنسا من استمرارية المجتمع الجزائري وهويته في حالة عدم التعرض لها بالمصادرة لأن الجزائري لا يتأثر بالمستعمر الذي لم يتدخل في شؤونه وسيبقى يستفيد من مداخيل الأوقاف وخيراتها، وبالتالي سيفشل مخطط هذا المستعمر.
- كان نظام الوقف في الجزائر يتمتع بخصوصية إسلامية حيث كان يعتمد على مبادى العدالة الاجتماعية والتضامن ، مما جعله مختلفا تماما عن النظام الرأس مالي الفرنسي.
- أن الوقف يمثل رابطا قويا بين الجزائريين والمسلمين في العالم وتحديدا الفقراء والمحتاجين، ومن الواضح أن الاستثمار الوقفي يمكن أن يؤدي إلى تحسين البنية التحتية وتنمية القطاع الخدماتي[1].

خامسا: أهم القرارات والمراسيم لمصادرة الأوقاف:

عملت الإدارة الفرنسية على إصدار العديد من القرارات والمراسيم لرفع الحصانة عن الأملاك الوقفية بهدف جعلها جزءا من التعامل التجاري والتبادل العقاري، وذلك لتسهيل امتلاكها والتحكم فيها من قبل المستوطنين نذكر منها[2]:

خلال فترة حكم الجنرال كلوزيل، تميزت سياسته الاستعمارية بالتنظيم الإداري التي اتخذها في المستعمرات التي كانت تحت سيطرة فرنسا. كانت سياسته تهدف إلى فرض السيطرة الكاملة على المناطق المستعمرة وتنظيمها وفقا لأهداف فرنسا الاستعمارية.

ومن بين القرارات الهامة التي اتخذها كلوزيل **قرار 8 سبتمبر 1830** حجز أملاك العثمانيين[3]، وأوقاف مكة والمدينة، وقد كانت هذه الأوقاف تعزم خدمات اجتماعية جمة فأصبحت تصب في ميزانية الدولة الفرنسية[4]، وهذا القرار أثار جدلا وانتقادات من قبل السكان المحليين وعلمائهم، فقد اعتبروه انتهاكا لحقوقهم الدينية والثقافية وتدخل في شؤونهم الدينية، وتصاعدت الاحتجاجات من هذا القرار، حيث تراجع كلوزيل عن هذا قراره نتيجة للاحتجاجات التي تلقاها، حيث أدرك بعض القادة العسكريين خطورة بقاء هذه الأوقاف بأيدي أصحابها، ومع مرور ثلاثة أشهر من تراجعه عن

1/ محمد الحاكم بن عون: المسألة الدينية في الجزائر أثناء الاحتلال الفرنسي 1830-1954 اطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه ،العلوم في التاريخ المعاصر ،جامعة باتنة، 2018-2019، ص41-42

2 /محمود أحمد مهدي: نظام الوقف في التطبيق المعاصر: العهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة، 1423، ص33.

3 /خديجة بقطاش: الحركة التبشيرية في الجزائر 1830-1871، ص23.

4 /عبدالله مقلاتي: المرجع في تاريخ الجزائر المعاصر1830-1954، ديوان المطبوعات الجامعية بن عكنون، 2014، ص108.

القرار الأول أصدر قرار آخر يوم 7 ديسمبر 1830 حيث تضمن هذا القرار ضم جميع الأملاك الدينية[1]، بما في ذلك أوقاف مكة والمدينة إلى مصلحة أملاك الدولة، وهذا القرار كان ضربة قوية للدين والثقافة الإسلامية وأثر بشكل سلبي على الحياة الدينية والاجتماعية للسكان المحليين، حيث أدى إلى نقل ملكية هذه الأماكن الدينية إلى سلطة الدولة الاستعمارية[2].(انظر للملحق 2)

- **قرار 25 أكتوبر 1832:**

تم البدء بتنفيذ خطة للسيطرة على الأملاك الوقفية، وخلال خمس سنوات استولى الفرنسيون على هذه الأوقاف ووضعوها تحت إدارة شخص واحد يسمى "المقتصد المدني الفرنسي". كان هذا المقتصد مسؤولا عن إدارة 2000 وقف موزعة على 200 مؤسسة خيرية[3].

- **قرار 7 مارس 1840:**

ينص على أن الإدارة الداخلية هي المسؤولة عن توزيع المساعدات على الفقراء المسلمين، فهي التي أصبحت تشرف على ذلك بدل مصلحة أملاك الدولة[4]

- **قرار 23 مارس 1843:**

أصدره وزير الحربية الفرنسي"الدوق الماطي" ينص على إلحاق جميع الموارد والدخل الخاص بالمؤسسات الوقفية والدينية بالميزانية الاستثمارية التي كانت تدار من قبل الوكلاء المسلمين[5].

- **قرار 24 مارس 1843:**

يقتضي بمصادرة أراضي القبائل التي اعتبروها ثائرة، وكان هذا القرار بمثابة سلاح قوي في يد الفرنسيين، حيث يسمح لهم باختيار أفضل الأراضي الزراعية في الجزائر بوضعها إلى ممتلكاتهم، ولم

1 /خديجة بقطاش: الحركة التبشيرية ص24-25.

2 /المرجع نفسه ،ص 25

3 /فارس مسدور: الاوقاف الجزائرية بين الاندثار والاستثمار، مجلة العلوم الاقتصاد التسيير والتجارة، ص188.

4 /ابو قاسم سعد الله: تاريخ الجزائر الثقافي، ج5، ص 169.

5/ محمد زاهي: وضعية المؤسسات الدينية، ص 360.

يكتفي الفرنسيون بمصادرة أراضي القبائل، بل قاموا أيضا بضم أراضي الحبوب (الأوقاف) إلى ممتلكات الحكومة العامة.

وعد الفرنسيون باستخدام عائدات هذه الأراضي لتمويل التعليم والمساجد والأعمال الخيرية[1].

- **قانون 4 جوان 1843:**

أصدره الحاكم للجزائر الجنرال يوجو، والذي نص على وضع أوقاف مؤسسة الجامع الأعظم (الكبير) التي تشرف على المساجد المالكية تحت يد مصلحة أملاك الدولة الفرنسية[2]؛ مهما كانت طبيعتها تكوم ملحقة بالميزانية الاستعمارية، وكل المصاريف المتعلقة بالموظفين الدينين وصيانة المساجد وأجور الديانة الإسلامية التي كانت تقدمها هذه المؤسسة تتولاها منذ الآن الإدارة وهي داخلة في الميزانية الداخلية[3].

- **قرار 1 أكتوبر 1844 و21 جويلية 1846:**

ينص على رفع الحصانة عن الأوقاف وأنها أصبحت خاضعة لأحكام المعاملات المتعلقة بالأملاك العقارية، أدى هذا القرار إلى فقدان الجزائريين للسيطرة على الكثير من أراضيهم الزراعية، حيث تمكن الأوروبيون من شراء نصف الأراضي الواقعة بضواحي المدن الكبرى[4]، وبالتالي تناقصت هذه الممتلكات وقلة عوائدها، فبعد أن كانت تقدر قبل الاحتلال بـ 550 أصبحت لا تتجاوز 293 وقفا.

- **قرار 3 أكتوبر 1848:**

أصدره الحاكم العام للجزائر شارون الذي يمنح السلطة الاستعمارية الفرنسية الحق في ضم جميع أوقاف المساجد والزوايا والقباب لصالح إدارة أملاك الدولة الفرنسية[5].

1/ جلال يحيى: السياسة الفرنسية في الجزائر 1830-1960، دار المعرفة، القاهرة، ص 223.

2 /محمد زاهي: المرجع السابق ،ص 360.

3 /ابو القاسم سعد الله: تاريخ الجزائر الثقافي: ج 5، ص 168.

4 / فارس مسدور: الاوقاف الجزائرية ص188.

5/ محمد زاهي: وضعية المؤسسات الدينية،ص360.

- **مرسوم 30 أكتوبر 1858:**

حيث أخضع الأوقاف لقوانين الملكية العقارية المطبقة في فرنسا وسمح لليهود وبعض المسلمين بامتلاكها وتوارثها[1].

- **قانون 1871: (قانون الأهالي)**

هو قانون عنصري ورجعي طبق بصورة همجية على الأهالي وجعل من الجزائريين عبيد لا يتمتعون بأبسط الحقوق السياسية والمدنية، حيث ألغى القضاء الإسلامي وأجبرهم على التقاضي أمام المحاكم الفرنسية ومنعهم من أداء فريضة الحج، وفرض عليهم غرامات فردية وجماعية[2].

- **قانون 26 جويلية 1873:**

هذا القانون الذي أخضع أراضي القبائل لإجراءات القوانين الفرنسية وجعلها سارية على كل من الجزائريين والأوروبيين.

- **قانون 1887:**

سمح هذا القانون ببيع أراضي العرش (الأراضي المملوكة للدولة) للأفراد مما أدى إلى تغيير نظام التملك التقليدي، حيث تم تحويل العديد من الأراضي إلى ملكية فردية[3].

- إن سياسة مصادرة الأوقاف في الجزائر التي طبقتها فرنسا من خلال إصدار قوانين كانت خطوة خطيرة تهدف إلى تغيير الصراع الحضاري بين المجتمع الإسلامي والمستوطنين الأوروبيين، هذه السياسة أدت إلى استبدال المؤسسات الإسلامية المصادرة بمؤسسات تروج للثقافة الفرنسية مما أثر سلبا على الحياة الدينية والثقافية والاجتماعية في البلاد

1/ فارس مسدور: الاوقاف الجزائرية، ص188.

2/ عمار عمورة: الجزائرية التاريخ، ج1 ،ط7، دار المعرفة ،باب لوادي الجزائر، ص 269.

3 ناصر الدين: سعيدوني: الجزائر منطلقات وافات، ط2، دار البصائر، الجزائر، 2012، ص 29.

المبحث الثاني: القضاء الإسلامي

كان القضاء الإسلامي في الجزائر قبيل الاحتلال الفرنسي يمتلك سلطة كبيرة ، حيث كان القاضي يعتبر الشخص الموثوق به في تطبيق الشريعة والحكم، وكانت اختصاصاته تشمل حتى الأمراء والوزراء و كان القاضي يستند إلى مرجعية دينية من القرآن و السنة النبوية والفقه الإسلامي[1]، لذلك رأت فرنسا في هذه المؤسسة الدينية مصدر قوة وعامل تماسك المجتمع والأسرة الجزائرية، لذلك عملت على إضعافه وتفككه وتقليصه وإلغاء النظام القضائي الجزائري و استبداله بالقضاء الفرنسي الاستعماري.

فاستخدمت فرنسا مجموعة من الوسائل لتحقق هذا الهدف و ذلك من خلال إلغاء المحاكم الإسلامية و استبدالها بالمحاكم الفرنسية، وإلغاء القانون الجنائي الإسلامي وتطبيق القانون المدني الفرنسي, كما قامت بتحويل الأحكام القضائية إلى اللغة الفرنسية و شجعت القضاة الجزائريين على التعاون مع النظام القضائي الفرنسي وعزلت القضاة المختصين الذين يعارضون الهيمنة الفرنسية، وحاولت فرنسا إضعاف هيبة واستقلالية القضاء الجزائري وتحقيق هيمنتها على النظام القضائي في البلاد ولتحقيق ذلك أصدرت مجموعة من المراسيم أهمها:[2]

- **قرار 09 سبتمبر 1830:**

الذي قرر فيه القائد العام تأسيس مجلس القضاء، و الذي يكون من رئيس و قاضيين و وكيل مالي و دعم بقرار 22 أكتوبر 1830 الذي أكد الشروع الفعلي للقرار السابق[3]، و أسس ثلاثة أقضية تختلف عن بعضها البعض و كل واحدة منها تختلف عن الأخرى و تتمتع بشخصيتها و هي المحكمة الإسلامية و

[1] البصائر،سلسلة2، ع1، 25جويلية-1947- ص 04.

[2] بشير بلاح: تاريخ الجزائر المعاصر (1989-1830) ج1، دار المعرفة،الجزائر 2006-ص145.

[3] شهرزاد شلبي: ثورة واحة العامري، علاقتها بالمقاومة الشعبية بمنطقة الزيبان في القرن تاسع عشر اطروحة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر،جامعة الحاج لخضر 2008-2009. ص117.

المحكمة اليهودية و المحكمة الفرنسية[1]، إضافة إلى ان القاضي المسلم شأنه شأن القاضي اليهودي في إصدار أحكام الإعدام، و لا يمكن تطبيقها إلا بموافقة الحاكم العام الفرنسي[2].

- **قرار 16 أوت 1832:**

في هذا القرار قامت السلطات الفرنسية بأول محاول للتدخل في القضاء الإسلامي في الجزائر و قد تم فصل القانون المدني و الجنائي من القضايا التي تفرض على المحاكم الإسلامية، حيث أصبحت القضايا الجنائية من اختصاص القضاء الفرنسي و تم وضع القضاء المدني تحت المراقبة[3].

- **قرار 18 أفريل 1834:**

والذي يعرف بقرار استئناف الأحكام، كان قرار هام في تاريخ العدالة حيث انه أدى إلى إصلاحات كبيرة في نظام القضاء في فرنسا و القاضي المسلم يصدر الحكم امام مجلس الاستئنافات الذي يكون من أعضاء مسيحيين أو يهوديين و هذا يعكس مبدأ التعددية و التسامح الديني في بعض النظم القانونية التاريخية[4].

- **قرار 10 أوت 1834:**

ينص هذا المرسوم بتحديد في اختصاص القضاء الإسلامي في الشؤون المدنية فقط، و يطلب من القضاة الاحتفاظ بسجلات و وثائق الأحكام القضائية التي يتم مراقبتها من قبل السلطات الفرنسية.[5] و بعد 9 أيام من إصدار هذا المرسوم صدر مرسوم أخر في نفس الشهر أي في 19 أوت 1934 حيث ورد في

[1] رمضان بورغدة: جوانب من تطور السياسة القضائية الفرنسية في الجزائر خلال لفترة (1830-1892) مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية ،جانفي 2009، ص-04-

[2] نفسه، ص -04-

[3] محمد زاهي: مصير القضاء الإسلامي بداية للاحتلال الفرنسي الجزائري، مجلة الدراسات الإسلامية. م 01 جوان 2020، ص 98.

[4] محمد عيساوي: الجزائر الفرنسية ،ص238-239.

[5] محمد زاهي : المرجع السابق 98.

مادته السابعة و العشرون ان المحاكم الفرنسية مختصة في كل القضايا، حيث منح للمتخاصمين المسلمين حق الاختيار بين الاحتكام إلى القاضي المسلم أو المحاكم الفرنسية[1].

- **قرار 28 فيفري 1841 وقرار 26 سبتمبر 1842:**

تم إنشاء جهاز العدالة في الجزائر بشكل رسمي، و هذا الإنشاء كان جزء من جهود الإدماج مع النظام القضائي الفرنسي، وتم تجهيز المحاكم بمختلف الدرجات للنظر في الجرائم و القضايا المدنية و تطبيق القانون الجزائري الفرنسي، مما أدى إلى إلغاء القانون الجزائي الإسلامي، و تعيين القضاة المسلمين أصبح من مسؤولية الحاكم العام مما أدى إلى إفقادهم صلاحية النطق بالأحكام القمعية[2].

- **قرار 17 جويلية 1843:**

كان ينص هذا القرار على تدخل المحاكم الإسلامية في القضايا التي تتعلق بالسيادة الفرنسية أو تهديد امن الجيش الفرنسي في الجزائر، و أصبحت المحاكم الفرنسية مسؤولة عن معاقبة كل من ينضم إلى مقاومة شعبية، و يمكنها تسليط عقوبات قاسية عليهم[3].

- **قرار 23 نوفمبر 1844:**

والذي ينص على ان المواد التي تخضع لصلاحية القاضي المسلم فيما يتعلق بالأموال الشخصية و الميراث تخضع أيضا لصلاحية قاضي الصلح الفرنسي اذا اختار المتقاضي ذلك[4].

- **قانون 29 جويلية 1848:**

اصدر الحاكم العام قرار لإعادة تشكيل المجلس العلمي و إعادة ترتيب محاكم القضاء على المذاهب المالكية و الحنفية، كما انشأ منصبا جديدا في المحاكم الإسلامية و هو منصب الوكيل الذي يساعد و يدافع عن المتنازعين مجانا.[1]

---

[1] رمضان بورغدة : جوانب من تطور السياسة القضائية ص06.

[2] شارل روبيراجرون: الجزائريون المسلمون وفرنسا (1871-1919)ج1، ، دار الرائد للكتاب الجزائر 2007-ص 378.

3 /محمد زاهي:مصير القضاء الاسلامي.ص101.

4/ منى صالحي: وضعية القضاء الإسلامي قبل الثورة التحريرية وموقف الحركة لوطنية الجزائرية ، مجلة تاريخية الجزائرية ، افريل 2017 ص09.

- **قرار 01 أكتوبر 1854:**

كان بهدف تنظيم القضاء الإسلامي و تم إنشاء مجلس قبلي الذي تم تحويله من مجرد مجلس توجيه إلى محكمة ذات قرارات نافذة و منحه صلاحية محكمة الاستئناف، كما تعيين مراقبة المحاكم الإسلامية و إخضاعها لسلطة الوالي في المناطق المدنية و القائد العام العسكري في المناطق العسكرية و بناءا على هذا المرسوم أصبحت المحاكم الإسلامية تخضع لنوعين من القضاء.[2]

- **قرار 25 أوت 1855:**

وكانت من صلاحيات هذا القرار هو مراقبة سير المجالس المحلية المشابهة و قضايا محاكم القضاة في مختلف الدوائر.[3]

- **قرار 31 ديسمبر 1859و 22 أوت 1862:**

منحت السلطات الفرنسية للجماعة العلمية صلاحية تفسير المعنى الشرعي للقضاء في مناطق معينة من زواوة القبائل[4].

- **قرار 14 جويلية 1865:**

الذي ينص على استمرار تطبيق الشريعة الإسلامية على الأهالي المسلمين الذين هم الفرنسيون، حيث يحافظون على حقهم في تطبيق الشريعة الإسلامية رغم كونهم جزءا من الدولة الفرنسية.[5]

- **قرار 24 أكتوبر 1870:**

1 /أبو القاسم سعد الله : تاريخ الجزائر الثقافي (1830-1954) ج، ط1 ،دار الغرب الإسلامي بيروت 1998،ص432.

2/ محمد زاهي : المرجع السابق،ص 103.

3 /ابو قاسم سعد الله : المرجع السابق ص441.

4/ بشير بلاح: تاريخ الجزائر المعاصر.ص 146.

5/ منى صالحي: وضعية القضاء الاسلامي ،ص 10

ينص هذا القرار ان يقضي تجنيس اليهود في الجزائر بشكل جماعي و إجباري و يفرض عليهم التخلي عن ثيابهم التقليدية العربية و ارتداء الملابس الأوروبية بعد ان يتأقلموا مع الأخلاق و العادات الأوروبية[1].

- **قرار 36 ديسمبر 1873:**

يتعلق هذا المرسوم بشؤون القضاء و القضاة في المناطق التي كانت تحت الحكم الاستعماري ، وفق هذا المرسوم حصل القضاة المسلمون على حق النظر في شؤون الملكية و الاستئناف و لكن بالرجوع إلى مرسوم 28 أوت1874 فقد تم إلغاء المحاكم الإسلامية في منطقة القبائل، مما أدى إلى اعتماد القضاء في تلك المناطق على الحرف و التقاليد القبلية بدلا من الفقه الإسلامي[2]، و ذلك جريا وراء تلك السياسة الخرافية التي ترمي إلى الفصل بين العربي و البربري[3].

- **قرار 10 سبتمبر 1885**:

صدر هذا القرار يحرم على القضاة المسلمين النظر في قضايا العقارات و الملكية و تم تكليف قضاء الصلح الفرنسي بهذا الاختصاص بدلا منهم.[4]

- **قرار 25 ماي 1892**:

صدر هذا القرار يحد من سلطة القضاة المسلمون و يقبر نطاق صلاحية القضاء الإسلامي حيث تم منع القضاة المسلمين من التدخل في قضايا الأنكحة و المواريث و تنفيذ قضاة الصلح الفرنسيين، هذا القرار يعكس سياسة الإستعمارات كانت تهدف إلى تعويض السلطة القضائية الإسلامية و تعزيز السلطة الاستعمارية الفرنسية في الجزائر[5].

1/ بسام العسلي: محمد لمقراني وثورة 1871 الجزائرية، دار النفاش، بيروت ،لبنان1982-1990 ص ص 85-87.

2 /فتح الدين بن ازواو: السياسة الاستعمارية الفرنسية الدينية والثقافية في الجزائر 1830-1954.مجلة البحوث التاريخية ديسمبر 2021 ص-281

3 /احمد توفيق المدني:هذه هي الجزائر، مكتبة النهضة المصرية القاهرة -2001-ص139.

4/ يحي بوعزيز: سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية 1830-1954، ديوان المطبوعات الجامعية للجزائر 2007 ص 40-41.

5/ بشير بلاح: تاريخ الجزائر المعاصر، ص 239.

- **22 مارس 1905:**

نص هذا المرسوم في محاولة لتطبيق النظام القانوني الفرنسي في المستعمرات الإسلامية و كانت هذه المحاولة تهدف إلى تقيين الشريعة الإسلامية و تحديثها بما يتناسب مع القوانين الفرنسية و الأفكار الغربية و تشويه صورة الشريعة الإسلامية وتقليل تأثيرها[1]. و في عام 1906 أجبرت السلطات الفرنسية القضاة و الموثقين في الجزائر غلى كتابة العقود باللغة الفرنسية بدلا من اللغة العربية و على الرغم من ذلك فضل رجال القبائل الكتابة باللغة الفرنسية ، مصرين على استخدام اللغة العربية و في عام 1913 أنشأ احد الخبراء الأوروبيين في القانون الجزائري ككل تتميز بالطابع الإسلامي، مؤكد على ان العرب و رجال القبائل في الجزائر يرتبطون بالهوية الإسلامية بشكل قوي و لا يرتبطون بفرنسا[2].

السياسة الفرنسية اتجاه القضاء الإسلامي:

اعتمدت الإدارة الفرنسية في الجزائر السياسة التعسفية من اجل السيطرة على القضاء الإسلامي و من بين هذه السياسات نذكر:

أ. تنظيم القضاء الإسلامي:

منذ عام 1834 تم تنظيم نظام القضاء الفرنسي في الجزائر، و لكن الأوامر الملكية التي أصدرت يوم 28 فيفري 1841 و 26 سبتمبر 1842 تعتبر القاعدة الأساسية لتأسيس جهاز العدالة في البلاد مما أدى إلى توفير كافة المؤسسات القضائية الفرنسية في ذلك الوقت بما في ذلك المحاكم من الدرجة الأولى و جماعية محكمة الاستئناف الملكية، كانت هذه المحاكم مسؤولة عن النظر في جميع القضايا المتعلقة بمختلف الفئات السكانية في الجزائر و معالجة الجرائم وفقا للقانون الجزائري الفرنسي، مما أدى في النهاية إلى إلغاء القانون الجنائي الإسلامي[3].

---

1 /المرجع نفسه ،-ص- 239.

2/ عمار بحوش :تاريخ السياسي للجزائر من البداية والنهاية 1962، دار الغرب الإسلامي بيروت 1997 ص 175.

3/ شارل روبير اجيرون: الجزائريون المسلمون وفرنسا، ج1 ص 378.

* الجنرال ر وبير بيجو : تولى الحكم في الجزائر من (1841-1847) سلك خلال حكمه سيلسة القهر والابادة حيث تمكنا من الاستلاء على الألاف من الهكتارات وخلال سنة 1842-1845 أنشأ 35 قرية إستطانية، للمزيد ينظر إلى بوعزيز: سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية، ص 9-10.

كان القضاء الإسلامي في الجزائر خلال فترة الاحتلال تحت وطأت الفرنسيين حيث قام بوجو* بإنشاء محاكم إسلامية (المالكية، الحنفية، الاباضية) و محاكم أولية في اغلب المدن المغلوبة ومحاكم الصلح بالإضافة إلى محكمة استئناف في العاصمة، كما انشأ محكمتين تجاريتين في العاصمة ووهران، و اصدر قانون عام 1842 الذي ينص على ان المحاكم الفرنسية هي المختصة لمحاكمة جميع القضايا الجنائية، بغض النظر عن جنس أو دين المرتكبين، حيث شهدت سنة 1848 تنظيما جديدا يتعلق بالقضاء وذلك بإنشاء المجلس القضائي الأعلى وتعيين الوكلاء والمدافعين في المحاكم الإسلامية أيضا.[1]

ونص كذلك على ضرورة تسجيل القضايا في المحاكم الإسلامية، وكانت هذه الأخيرة تستخدم عقوبة الجلد خاصة في المناطق الريفية بينما مبدأ السجن والتغريم يحل محله في المدن في سنة 1849 كان هناك 124 حكما بالسجن و15 حكما بالجلد و7 أحكام بالتغريم في المدن مما يشير إلى استخدام الجلد في المدن[2].

ففي سنة 1854 صدر مرسوم تنظيم القضاء الإسلامي عن طريق إعادة النظر في دور مجلس الفقه و منحه صلاحيات محكمة الاستئناف، كما منح استقلالية أكبر للقضاء الإسلامي بإلغاء مطلب تقديم السجلات الخاصة بهم، إلى الوكيل العام أو وكيل الجمهورية أو قاضي للصلح لتأشيره عليها، ويقتضى ذلك المرسوم في تقسيم الجزائر إلى مناطق قضائية حيث تضم كل منطقة محكمة مع قاض و مساعدين، كما يتألف المجلس في كل منطقة من رجال دين وقضاء و يتولى المحاكم الإسلامية الجديدة ، بالإضافة إلى المجالس لمناقشة الشؤون المدنية و التجارية و غيرها ،بينما يتعامل القضاة مع الجناة و المسائل التي تخضع لسلطة القضاء الفرنسي.[3]

يتميز القضاء الإسلامي عن القضاء الفرنسي في الجزائر بتعدد الجهات القضائية، ففي الدرجة الأولى يتميز بتنوع في وجهات النظر في مختلف المعاملات المالية بين الناس و الأحوال الشخصية ، حيث يستطيع المسلمون الجزائريون رفع قضاياهم إلى محاكم خاصة بهم و هي المحاكم الإسلامية قضاتهاهم

1/ أبو القاسم سعد الله: الحركة الوطنية، ج1، ص219.

2/ المرجع نفسه، ص 322.

3/ أبو القاسم سعد الله: تاريخ الجزائر الثقافي، ج4، ص 435-436.

الجزائريون متخرجون من المعاهد الفرنسية و صلاحياتها تختلف من جهة أخرى واغلب هذه المحاكم على المذهب المالكي[1]، وهذا مع استثناء قضايا الحق العام فهي من اختصاص القاضي الفرنسي.

_أما في الجهة القضائية الثانية يحق للمسلمين الاستئناف أمام محكمة الجزائر العاصمة وفق قرار 28فيفري 1847 إلى ان تم إلغاء هذا الاستئناف في 1854 و تأسست مجالس مستقلة لكنها لم تدم طويلا بسبب استئناف الحكام أمامها بدلا من المحاكم الفرنسية إلا ان في 31اكتوبر 1859 صدر قرار ينص ان الاستئناف يكون أمام المحاكم الفرنسية[2].

وفيما يخص الجهة القضائية العليا و التي يمكن للجزائريين استئناف قضاياهم أمامها فهي تتم من خلال عدة إجراءات، في حالة الطعن بالنقض في أحكام الدرجة الأخيرة للقضاة المسلمين وقضاة الصلح فان محكمة النقض الفرنسية تسلم الطعون بموجب مرسوم 1889 ، وتقوم بدراسة الحكم شكلا لا مضمونا[3] بالإضافة إلى ذلك هناك 17 محكمة جنائية للمسلم الجزائري فيها و113 محكمة ابتدائية شارك فيها 2 فقط من الجزائريين و قضية الصلح لا يشارك فيها المسلمون و إنما يتقاضى المسلمون أمامها جميعا[4]، في عام 1880 تم إلغاء 13 محكمة وبقيت في الجزائر كلها 61 محكمة صغيرة للنظر في بعض القضايا الشكلية .[5]

ب. التجاوزات الفرنسية على قضايا المسلمين :

في الماضي كان القضاة يتخرجون من نفس المدارس التي يدرس فيها العلماء و الفقهاء حيث كانوا يعتبرون رجال دين و فقه بالمفهوم الشامل و كانوا أيضا من المفسرين للأحكام و المصدرين للفقه، لكن مع مجيئ الاستعمار نجد ان كبار العلماء و الأشخاص النزهاء يفرون من تولي المناصب القضائية كونهم يرون ان هذا الأمر معارض للشريعة الاسلامية ، لكن هذا لا يعني أن كل القضاة لم يخضعوا للسلطات الاستعمارية ، فالفرنسيون استفادوا في بداية الاحتلال من بعض العلماء الذين تعاملوا

1 /منى صالحي: وضيعة القضاء الإسلامي، ص11.

2/المرجع نفسه، ص14.

3 /نفسه، ص 15-16.

4 /أحمد توفيق المدني، هذه هي الجزائر، ص138.

5 /بشير بلاح: تاريخ الجزائر المعاصر، ص175.

معهم و التزموا بهم، ، أما بالنسبة للقضاة المسلمين فنظرا لمعارضتهم قامت فرنسا بإقالة ونفي بعضهم وتعيين آخرين مكانهم[1]، ووضعت لهذ ا مجموعة من الأسباب منها :

أن فرنسا تجد صعوبة في فهم اللغة العربية ، و أن القضاة المسلمين يتساهلون في الأحكام مع المتنازعين ويكثرون في اصدار أحكام البراءة، وقد اتهم بعض القضاة بالتساهل مع المتهمين الذين يأتون مباشرة لكن يشددون مع الذين تحولهم المحاكم الفرنسية ،ومن النقاط الرئيسية التي ركزت عليها السلطات الفرنسية وانتقدتها أن القضاة المسلمين لا يمكنهم الحكم في القضايا الجنائية إذا وقع التسامح بين الخصمين [2].

ونتيجة لهذا تغيرت السلطة القضائية من إدارة إسلامية إلى إدارة فرنسية، وتزايد الظلم والتعسف خلال السنوات الأولى من الاحتلال ، فأصبح القاضي مجرد شكل رمزي، ونفي الكثير من العلماء والمشايخ والقضاة منهم:[3] محمد ابن العنابي الذي كانت علاقته متوترة مع السلطات الفرنسية خاصة في عهد الجنرال كلوزيل حيث تأزم الموقف بين الطرفين ، و هذا حينما طلب الجنرال كلوزيل من ابن العنابي تسليمه بعض المساجد في مدينة الجزائر ليجعلها مستشفيات للجيش الفرنسي وتعهد باستعمالها لمدة شهرين ،بالإضافة الى ذلك فإن ابن العنابي كان شديد النقد للسلطات الفرنسية لذلك انزعج منه كلوزيل ،فقرر وضع حد له، حيث أحيكت مؤامرة له واتهم بدعوته لمحاربة الوجود الفرنسي و دعوته لإعادة الحكم الإسلامي في الجزائر ،و على ذكر ذلك فقد القي القبض عليه من قبل رجال الدرك و وضع في السجن بإهانة و استحقار ثم تم نفيه مدة قصيرة[4].

_و نفس الأمر تعرض له ابن لكبابطي، فبعد سنة عاشتها الجزائر في ظل القضاء الفرنسي طلب منهم اعفاءه منه، و كان وراء هذا الطلب عدة أسباب أولها صعوبة الجمع بين مبادئ القضاء الإسلامي و أسلوب الإداري التعسفي للفرنسيين، حيث كانوا يريدون من القضاة ان يكونوا أدوات لهم لتنفيذ رغباتهم الاستعمارية و لو كانت ضد الدين و الشريعة الإسلامية، إلا ان لكبابطي لم يكن من هؤلاء و

[1] أبو القاسم سعد الله: تاريخ الجزائر الثقافي، ج04، ص 421.

[2] المرجع نفسه، ص428.

[3] أبو القاسم سعد الله: أبحاث وأراء في تاريخ الجزائر، ج2، ص17 .

* محمد ابن العنابي: ولد سنة 1775 ينتمي ابن العنابي إلى أسرة ذات مكان فكرية ودينية معتبرة تولى منصب القضاء الحنفي في الجزائر ونفاه كلوزيل معرضا نحو الاسكندرية، للمزيد ينظر إلى بشير بلاح: تاريخ الجزائر المعارض، ص200.

[4] أبو القاسم سعد الله: رائد التجديد الاسلامي محمد ابن العنابي، ط2، دار الغرب الاسلامي، بيروت1990، ص40.

بذلك الفرنسيين وجهوا حملة من الضغط على الكبابطي لكي يضعف ولائه في كل الجوانب وبناءا على ذلك اصدر بيجو الأمر بعزل الكبابطي من منصبه كمفتي و القي القبض عليه وسجن ثم قرر نفيه.[1] لهذا سعت فرنسا للقضاء على الجزائر من خلال النيل من علمائها و ترهيبهم و نفيهم و ذلك لان العلماء هم قدوة الأمة.

مسألة الحج في القضاء الإسلامي:

يعتبر الحج ركن من أركان الإسلام ويرتبط بتاريخ و تقاليد الدين الإسلامي حيث يجتمع فيه المسلمون لأداء شعائر مقدسة[2] ومنذ بداية الاحتلال كانت الإدارة الاستعمارية في الجزائر تدرك خطورة فريضة الحج على مصالحها الفرنسية بسبب طبعها الحركي وتأثيرها عبر الحدود ،ومن هنا سعت فرنسا إلى استغلال الحج لأغراض مصلحية تخدم سياستها الاستعمارية[3] فأصدر الحاكم العام Grevy منشورا يقتضي ما يلي :«تقليص عدد الحجاج إلى مكة قدر الأماكن و بكيفية تمكن من اجتناب انخراط الحجيج في الطرق الدينية التي تجهر بعداوتها لهيمنتها و بكيفية تمكن من احتفاظ عن فريضة تسمح بنسخ العلاقات مع المحرضين اللاجئين إلى البلدان الإسلامية».[4]

بدأ تطبيق أداء فريضة الحج في الجزائر اعتبار من عام 1848 بعد محاولات من الإدارة الفرنسية لتحكيمه وفق المعايير سياسية و أعطت الأولوية لرجال الدين الرسميين و شيوخ الزوايا الذين كانوا يقدمون تقارير مفصلة بعودتهم و تميزت النظرة الفرنسية لفريضة الحج بسوء و حقد صليبي و تعصب ديني حيث اعتبر العديد من المسؤولين الفرنسيين الحج مظهرا للتعصب[5]، و كان موسم الحج تسبقه حملة إعلامية من الصحافة الاستعمارية بسبب النية السيئة و بعض الشكوك.[6]

بالإضافة أيضا ان الإدارة الفرنسية فرضت شروط صارمة على الحجاج بما في ذلك الحصول على رخصة مسبقة تثبت القدرة المالية للحاج للسفر و العودة، و بالرغم من ان هذه الشروط كانت تهدف

---

[1] أبو القاسم سعد الله: أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر ، ج 2ص ص 17-27.

[2] أبو القاسم سعد الله: تاريخ الجزائر الثقافة، ج4، ص400.

[3] هواري قبايلي: سياسة فرنسا الدينية في الجزائر تأطير فريضة الحج انموذجا 1894-1939، المجلة الجزائرية للمخطوطات، ع1، جانفي 2015، ص262.

[4] شارل روبير اجرون: الجزائريون المسلمون وفرنسا، ج1، ص 569.

5/ هواري قبايلي: سياسة فرنسا الدينية، ص263.

6 /المرجع نفسه،ص263.

إلى التسهيل في مراقبة الحجاج إلا ان الرخصة كانت غالبا ما ترفض بسبب مخاوف الفرنسيين من تصاعد التوترات خلال فترات الحج.[1] وكانت هذه الرخصة تتخذ بتدابير ذكية، و تم ترخيص الحج سنة 1873 فندفع الناس اندفاعا شعبيا الا انه سنة 1874 منع الحج بسبب انتشار وباء الطاعون في ليبيا و الحجاز و كذلك الأمر سنة 1877 هو الاخر منع فيه الحج بسبب ظروف سياسية.[2]

كما أصدرت الإدارة الفرنسية قانون في 6 جويلية 1880 يهدف إلى تنظيم و مراقبة رحلات الحج للمسلمين الفرنسيين و منع اتصال الحجاج بمن وصفوا بأنهم معارضون للحكومة الفرنسية في المشرق، الا ان الامور اخذت منحى اخر في الفترة الممتدة من 1881-1890 حيث منعت الجزائريين من اداء فريضة الحج بشكل قطعي و هذا راجع إلى انتشار الوباء أو نتيجة الظروف الدولية السائدة في تلك الفترة[3].

وفي سنة 1891 تم الترخيص للحج حيث فصل قرابة 1500 حاج على الرخص الضرورية بعد ان تأكدت الإدارة بأنهم يمتلكون الموارد لدفع تكاليف الحج.[4] وصدر قرار اخر سنة 10 ديسمبر 1894 وهذا القرار حدد شروط الحصول على جواز سفر إلى الحج بما في ذلك الشروط الصحية والمالية والاجتماعية وتقديم الحاج ضمانات بعدم ترك عائلته في وقت الحاجة بالإضافة إلى دفع جميع الضرائب المفروضة ثم عادت الإدارة الفرنسية مرة أخرى لمنع الحج حسب تصاعد الدعاية للجامعة الإسلامية في المشرق[5].

كما تميزت الفترة 1902-1904 بتضييق و مراقبة الحجاج و فرض اجراءات عقابية عليهم بسبب ان البعض كانوا يرفضون القيود الفرنسية و يتسللون عبر الحدود لأداء فريضة الحج.[6]

هكذا استمر الوضع بين المنع و الترخيص لأداء فريضة الحج و هذا بسبب السياسة الفرنسية المطبقة خلال هذه الفترة و هذا راجع إلى التأثيرات السلبية الكبيرة التي شهدها القضاء الإسلامي فقد تغير

1 /أبو القاسم سعد الله: تاريخ الجزائر الثقافي، ج04، ص 403.

2 /شارل روبير اجرون: الجزائريون المسلمون وفرنسا، ج1، ص 564.

3/ هواري قبايلي: سياسة فرنسا الدينية، ص 265.

4/ شارل روبير اجرون: الجزائريون المسلمون وفرنسا، ج2، ص 579_ 580.

5 /هواري قبايلي: ظاهرة الحج غير النضامي في الجزائر في الفترة الاستعمارية 1830-1954، مجلة فصيلة محكمة، ع2، أفريل 2019، ص 69.

6/ هواري قبايلي: سياسة فرنسا الدينية في الجزائر، ص 266.

النظام القانوني و فرضت القوانين الفرنسية و الغربية، مما أدى إلى تهميش القضاء الإسلامي وفقدان الثقة فيه وهذا اثر على الهوية القانونية والاجتماعية للمجتمع الجزائري

المبحث الثالث: السياسة التنصيرية في الجزائر

لقد بدأت السياسة التصرية في الجزائر مع بداية الإحتلال الفرنسي عام 1830 حيث دعمت السلطات الاستعمارية نشاطات الارساليات الكاثوليكية و البروتستانتية لنشر المسيحية ، واستخدمت في هذا العديد من الوسائل و الأساليب التي من خلالها تسطيع تحقيق أهدافها من وراء هذه العملية والتي سنتطرق لها فيما يلي:

أولا: أهداف التنصير* و التبشير*:

لقد سعى الاستعمار الفرنسي من خلال تطبيقه لسياسة التنصير تحقيق مجموعة من الأهداف نذ كر منها ما يلي :

- هدم الإسلام في قلوب المسلمين و قطع صلتهم بالله تعالى[1] و ذلك عن طريق شرح تعاليم الإسلام و مبادئه شرحا يضعف في المسلم تمسكه بالإسلام و يقوي في نفسه الشك فيه و يخرج المسلم من الإسلام ليصلح مخلوقا لا صلة له بالله.

- الإحياء بان المبادئ و المثل و التعاليم النصرانية أفضل من أي مثل و مبادئ أخرى لتحل هذه المبادئ و المثل النصرانية محل المبادئ والمثل الإسلامية.[2]

- قولهم ان تقدم الغربيين الذين وصلوا إليه إنما جاء جراء تمسكهم بالنصرانية بينما تأخر العام الإسلامي في التقدم بسبب تمسكهم بالإسلام[3] وإقناع الشباب المسلمين بان المبادئ النصرانية هي

---

* التنصير: هي حركة دينية سياسية استعمارية بدأت الظهور إثر فشل الحروب الصليبية بغيت نشر النصرانية بين الأمم المختلفة في دول العالم الثالث عامة والمسلمين خاصة بهدف إحكام السيطرة، للمزيد ينظر إلى: عبد العزيز بن إبراهيم العسكر، التنصير في الخليج العربي، ط3، دار العربية للموسوعات، الرياض، 2007، ص، 19-20.

*التبشير: يعني هجوم المسيحية على الديانات المستوطنة في البلاد التي يتوجه إليها المبشرون المسيحيون للتبشير فيها، للمزيد ينظر إلى: محمد ناصر الشتري، التنصير في البلاد الإسلامية، دار الحبيب، الرياض، ص 25.

1 /علي بن إبراهيم الحمد النملة: التنصير مفهومه وأهدافه ووسائله وسبل مواجهته، ط2، الرياض، 1419، ص 25.

2 /عبد العزيز بن إبراهيم العسكر، المرجع السابق، ص28.

3 /علي بن إبراهيم الحمد النملة: المرجع السابق، ص 27.

الافضل لتحقيق التقدم و بهذا يسهل للمنصرين إيجاد أعوان لهم في حربهم ضد الإسلام والمسلمين.[1]

- التحكم في النشء الجديد و ذلك من خلال تشكيل أطفال مسلمين بالشكل الذين يريدونه من خلال الترويج للمدارس التنصيرية فيسهل استغلال هؤلاء الاطفال، اضافة ما تم تحصيله من الرسوم المادية من قبل الاطفال الذين يلتحقون بهذه المدارس، بالتالي يحصل المنصرون على هذه الرسوم[2].

- السعي إلى نقل المجتمع المسلم في سلوكياته وممارساته الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والأسرية والعقائدية من أصلها الإسلامي إلى تبني الأنماط الغربية في حياتها اليومية والمستمدة من الدين النصراني أو اليهودي.[3]

- استغلال أموال المسلمين و خيراتها من اجل ما يصدرون لهم من وسائل النزف و الزنا مما يسهل لهم في الوقوع في سبل المحرمة و التي تمتص مختلف طاقاتهم الفكرية و الجسدية و النفسية .[4]

- محاولة وقف انتشار الإسلام لأن انتشاره يكون لهم سدا منيعا في وجه انتشار النصرانية و أهم شيء قاموا به لمنع انتشار الإسلام هو تشويهه في نظرة الشعوب المختلفة.[5]

- الوصول إلى أهم مقدسات العالم الإسلامي و هذا حسب قول الأسقف دي ميسنيل:« ان الهدف الذي يتعين على المبشر تحقيقه هو تحطيم قوة التماسك الجبارة التي يتميز بها الإسلام، و ان على المبشر ان يدرس و يتفهم ليعرف كيف .....يستخدم الأسلحة السلمية التي تأسر النفوس في مقدمتها الصدقات و المعونات و قامة المعاهد والمدارس و المؤسسات الخيرية ».[6]

---

1 /أمل عاطف محمد الحضري: التنصير في فلسطين في العصر الحديث، أطروحة لنيل درجة الدكتوراه في العقيدة الإسلامية، الجامعة الإسلامية بغزة، 1425-2004، ص 141.

2 /امل عاطف محمد الخضري : التنصير في فلسطين، ص 141.

3/علي بن إبراهيم الحمد النملة: التنصير مفهومه وأهدافه، ص 28.

4 /محمد بن ناصر الشتري: التنصير في البلاد الإسلامية، ص 17.

5/ عبد العزيز بن إبراهيم العسكر: التنصير في الخليج العربي، ص 31-32.

6 /عماد شرف: حقائق عن التبشير، المختار الإسلامي، القاهرة، 1975، ص 34.

- إجبار المسلمين على التخلي عن عقيدتهم و ذلك من خلال استغلال الواقع الاقتصادي الصعب الذي يعيشونه في تلك الفترة و إذلالهم بفرض التنازل عن إسلامهم مقابل تقديم لهم مساعدات تتمثل في الدواء و الكساء و المعونات[1].

- العمل على إفساد المرأة المسلمة لأنها هي راعية النشىء الجديد و هي أساس البيت و كل ما يؤثر عليها يؤثر على المجتمع لهذا عمل المنصرون على استهدافها من خلال استخدام وسائل متعددة كدعوة المرأة إلى التبرج تحت شعار المساواة مع الرجل و دفع الشباب المسلمين إلى الزواج من النصرانية يتزعزع استقرار الأسرة و هذا يؤثر على المجتمع ككل[2].

ثانيا : أساليب و وسائل التنصير :

عمل المبشرون على توجيه جهودهم بكل طرق ممكنة للتبشير برسالتهم و اكتساب المسلمين إلى صفوفهم النصرانية و زعزعت عقيدتهم و لذلك استخدمت طرق و أساليب كالصناعة و التطبيب لجذب الأفراد بروح الود و المحبة و التعلم لنقل المعرفة و لفهم و نقل الكتب من لغة إلى لغة أخرى من اجل توسيع نطاق الوصول إلى الغاية المراد تحقيقها و ذلك من خلال الأساليب التالية[3] :

1. تقديم الخدمات التعليمية:

حيث يلعب الجانب التعليمي دورا حيويا في تكوين الأجيال الصاعدة و تأهيلها لمواجهة التحديات المختلفة، و نظرا لظروف مزرية التي كان يعيشها الطلبة الجزائريين قام المنصرون بالتقرب منهم من خلال تقديم العديد من الخدمات التعليمية في أيجاد بيوت للطلبة و التكفل بهم و بمصاريفهم و إعطاء لهم منح مدرسية، بالإضافة إلى ذلك قامت بتنظيم الرحلات تحت غطاء مخيمات

1 /أمل عاطف محمد الخضري: المرجع السابق، ص 144.

2 /امل عاطف محمد الخضري:التنصير في فلسطين، ص 143.

3 /مصطفى خالدي وعمر فروخ: التبشير والاستعمار في البلاد العربية، منشورات المكتبة العصرية، بيروت، 1953، ص ص 48-46

صيفية، هدفها انتزاع القيم الإسلامية و الدينية للطلبة، كذلك استخدم النصرانيون نصوص مستخرجة من الإنجيل في شكل دروس مجانية[1].

2. تأسيس المدارس و الجامعات الاجنبية:

ذلك من خلال انشاء مدارس هدفها الظاهري الديني و اما هدفها الباطني هو خدمت المخططات التنصيرية فلم تهتم اطلاقا بالتعلم العلمي و إنما ركزت على التعليم النظري من خلال اجبار الطلبة دخول الكنيسة يوميا و الاستماع إلى الدروس من التوراة و الانجيل و دراسة كتب تطعن و تشوه الدين الإسلامي كذلك إخضاع الطلبة إلى طقوس دينية كالتراتيل و الأناشيد الإدماجية روحيا و نفسيا.[2]

3. بناء قرى نصرانية جديدة مستقلة عن المحيط الإسلامي، و تعتني بها عناية فائقة من الناحية التعلمية و الطبية و تعميرها بشراء اطفال و تربيتهم على العقيدة النصرانية من اجل جعلهم نواة تنطلق منها العمليات التنصيرية و في نفس الوقت منع انتشار الإسلام.[3]

4. التنصير عن طريق محو الأمية :

يقوم المنصر بالاتصال الشخصي بالأمي ويبدأ الكلام معه في أمور العقيدة النصرانية وذكر مقام عيسى عليه السلام في القرآن الكريم وانه روح الله و يذكر له الشفاعة والجنة وما إلى ذلك لاستمالة الأميين، وقاموا بإعداد برنامج لمحو الامية بمحتويات تضليلية يتم فيها التعلم والقراءة و الكتابة[4].

1 /جمال حواوسة: أساليب ووسائل التنصير في المؤسسات التعليمية الجزائرية، مجلة العلوم الاجتماعية والانسانية، م7، ع14، 06 جويلية 2018، ص 354.

2 /المرجع نفسه، ص 355-356.

3 /أريج فهد عابد الجابري: نشأة التنصير وجهود الفاتيكان التنصيرية، مجلة الدراسات العربية، دار العلوم، جامعة أم القرى، ص 799.

4/ جمال حواوسة: أساليب التنصير، ص 361.

5. التطبيب :

استغل الفرنسيون معاناة الجزائريين و آلامهم حيث قاموا بتكوين أطباء و ممرضات لخدمتهم في نشر النصرانية، و قاموا بتجول في القرى و المداشير حاملين صناديق الإسعاف ليعالجوا المرضى و يؤانسوهم ما ان المنصر أو المنصرة تجد في الاستشارة أو داخل الحجرة لعلاج فرصة مناسبة كنشر التنصير في قلوب المرضى و ذلك من خلال إقامة الصلوات أمام المرضى و تكليفهم بالمشاركة في ذلك .

و توزيع الصلبان على بعض العجزة من المرضى و تعليق بعضها في حجراتهم[1].

6. الجهر بإقامة الشعائر التعبدية المسيحية:

وذلك من خلال إقامة الصلاة أمام الجزائريين لإبعاد فكرة عدم التدين الفرد الفرنسي و عدم مبالاته بالدين الإسلامي.

7. إقامة علاقات مع الأسر الجزائرية و التركيز على المرأة:

ركز النصاري على المرأة لأنها شخصية مؤثرة في المجتمع الجزائري، و هذا كان الهدف القيم في تكوين جمعية مشر من السيدة الإفريقية من أجل إعادة أمجاد المسيحية إلى ربوعها من خلال تقديم رغيف الخبز بيد و الصليب المسيحي بيد أخرى[2].

8. مجاعة 1867 وتكثيف النشاط التبشيري :

في عام 1867 عرفت الجزائر خلال فصل الصيف قحط شديد و وباء الكوليرا العنيف الذي قضى على جزء كبير من السكان و سقطت سحب الجراد على الحقول و التهمت المحاصيل الزراعية[3] فتدهورت أوضاعهم الاقتصادية و المعيشية، و قضت غلى أكثر من 500 ألف من الجزائريين،[4] إلا ان السلطات الفرنسية لم تبدي أي اهتمام لمقاومة الوباء إلا في أوساط الأوروبيين و استغلت الكنيسة

1/ سعدي بزيان: النشاط التنصيري للكاردينال لافيجري1867-1892، الجزائر 2009، ص 117-118.

2/مسعدي بزيان:النشاط التنصيري، ص 120.

3 /Zénaide tsourikoff : l'enseignement des filesen afrique du nord, librairie de la cour d'appel et lordre des avocats , paris, p 81.

4 /فرحات عباس: ليل الاستعمار، تر ابوبكر رحال، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2005، ص 64.

الوضع المأساوي و راحت تهتم بالمسلمين بأنهم تركوا هؤلاء الأطفال بلا خبز و لا علاج و أنهم تركوهم يواجهون قدرهم لوحدهم دون مساعدتهم في هذه المحنة الصعبة.[1](انظر الملحق 3)

استغل لافيجري* المجاعة التي حلت بالجزائر و جمع حوالي 1752 طفلا تتراوح أعمارهم بين 8 و 10 سنوات و وضعهم في مراكز الأيتام[2] و عددها خمسة ثلاثة للبنين و اثنان للبنات، فقام بإرسال رسائل إلى أوروبا لتقرا في الكنائس من اجل إرسال له مساعدات و معونات مالية فتم ذلك[3]، حيث انشأ مجلس إشراف و رعاية يتألف من أكفاء الشرفاء من رجال الدين و الجماعات الخيرية[4] و بعد ان انزاحت غمة الوباء في الجزائر وقع خلاف حول مصير الأيتام فكان مخطط لافيجري هو تنصيرهم و الإبقاء عليهم و أمر بالاحتفاظ عليهم و اعتبرهم ملما له و انه هو من ساعدهم للخروج من الوضع الذي كانوا فيه و ان القوة وحدها هي التي تنتزعهم منه.[5]

ثالثا: تأسيس الأسقفية في الجزائر و نشاطاتها:

عمل الاستعمار على تنشيط الحركة التنصيرية و التي برزت جليا في المدن الكبرى الاستيطانية كوهران و عنابة و قسنطينة و خاصة مدينة الجزائر التي تأسست فيها أول أسقفية عام 1838 التي لقيت ترحيب من الفاتيكان و عين لها الأسقف ديبيش*.

1/عبد القادر بوتشيشة: لافيرجي والتنصير في الجزائر، مجلة الآفاق العلمية، م11، ع02، 2019، ص 660.

* لافيرجي: ولد سنة 1825، في بلبون وكان قائدا عسكريا لهذه المنطقة، كان أستاذا لتاريخ الدين في باريس، عمل على توسيع النشاط الكاثوليكي في المشرق، وصل إلى الجزائر أثناء مجاعة 1867، للمزيد ينظر في: أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج6، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1998، ص 119.

2/عمار عمورة: الجزائر بوابة التاريخ، ج1، ص 296.

3 /عبد القادر بوتشيشة: المرجع السابق، ص 661.

4/ حدة طيطوش: الكاردينال لافيرجي وأبعاد مهمته التبشيرية بالجزائر، 1867-1880، مجلة المدارات التاريخية، م1، ع3، سبتمبر 2019، ص 529.

5 /عبد القادر بوتشيشة: لافيرجي والتنصير، ص 661.

* ديبش: هو أنطوان ديبش أصله من مدينة بوردو بفرنسا، وعين أول أسقف في الجزائر عام 1838، كان له نشاط كبير في مجال التنصير، للمزيد ينظر في: أبو القاسم سعد الله، ج6، المرجع السابق، ص 108-109.

أ. الأسقف ديبيش (1838-1846):

وهذا الأسقف لعب دورا هاما في تنشيط الحركة التنصيرية وإحداث التعاون بين الإدارة الاستعمارية والكنيسة[1] وعلى هذا الأساس بدأ الأسقف عملية التنشير فقام بتخصيص يوم الاثنين والخميس ليستهدف فيها بالخير للمعوزين أمام الأسقفية وقام بجمع الأطفال المشردين بدل الكهول لتسهل عليه العملية لان عقولهم مازلت صغيرة كما قام بتأسيس عدة جمعيات خلال عهدة و التي نذكر منها[2] :

- **جمعيت الجزويت الآباء اليسوعيين :**

أسندت لهذه الجمعية مهمة إدارة ملجأ الأيتام الأوروبيين بن عكنون سنة 1842 و قسمت البعض منهم إلى زيارة القرى و المداشير و نشر المسيحية و في سنة 1844 أسست مدرسة تضم حوالي 1500 طفل كما أسسوا مدرسة أخرى بالعاصمة.[3]

- **الراهبات الثالوثيات :**

قاموا بفتح مدرسة و ملجأ و دار أيتام سنة 1840 في وهرن و تضم 160 تلميذ.

- **سيدات القلب المقدس :**

فتحو مدرسة للفقراء و أخرى بنظام داخلي تضم حوالي 90 طفل و ذلك سنة 1842

- **راهبات باستور طيب :**

في نفس السنة أسسوا مأوى تمكن من استقبال 30 من التائبات.

- **إخوان القديس جوزيف دومانس:**

1 / فتح الدين بن أزواو: السياسة الاستعمارية، ص 282.

2 / خديجة بقطاش، الحركة التبشيرية، ص 53.

3 /فاطمة الزهراء سليمي: الحركة التبشيرية في الجزائر، مجلة الدراسات الإسلامية، ع13، م7، جوان 2008، ص 128.

تولى إدارة المدارس البلدية التي كان عدد التلاميذ بها 270 تلميذ واستقروا بعنابة وسكيكدة و وهران في سنة 1843-1844.[1]

ب. الأسقف بافي 1846-1866:.

تولى العمل التبشيري بعد دبيش و هو الأسقف الثاني و كان يرى ان من واجبه محاربة القرآن و العمل على تنصير المسلمين[2]، و كان عهده اكثر اضطرابا و ثورة على الدين الإسلامي و جاء إلى الجزائر متحمسا لإكمال مشروع سلفه دبيش، الذي وجده مهد الطريق بإنشاء الكنائس و تكوين الراهبان و استعادة اغسطين[3]، أما الجمعيات التي ظهرت في عهد الأسقف بافي هي:

- **إخوان العقيدة المسيحية:**

سمح لهم بافي سنة 1853 بتأسيس مدارس في كل مناطق البلاد (الجزائر البليدة وهران سيدي بلعباس ، قسنطينة).

- **إخوان المدارس المسيحية :**

في الفترة الممتدة بين 1854-1888 أداروا المدارس البلدية في كل من الجزائر وهران بليدة قسنطينة تلمسان عنابة مليانة سكيكدة، كما أداروا ملجأ الأيتام المجاعة الجزائريون الذين جمعهم لافيجري في بن عكنون و الحراش في سنة 1868[4] كما قام يجعل أسقفية الجزائر في مستوى أسقفية فرنسا.[5]

ج. الأسقف لافيجري :

عين على رأس الأسقفية كلفا الأسقف بافي و كان اشد المتحمسين للتنصير[6]، حين يعتبر الكاردينال لافيجري احد الشخصيات المهمة في تاريخ المسيحية حيث اعتبر الجزائر بوابة إفريقيا في التبشير[1]

1/ عبد الحميد زورز: نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر المعاصر 1830-1900، موفم للنشر، الجزائر، 2010، ص 242-243.

2 /مقران يسلي: الحركة الدينية والاصلاحية في منطقة القبائل1920-1954، دار الأمل، الجزائر، 2007، ص 115.

3 /أبو القاسم سعد الله: تاريخ الجزائر الثقافي، ج6، ص 114-115.

4/ محمد الطاهر وعلي: التعليم التبشيري في الجزائر من 1830-1904، دراسة تحليلية تاريخية،منشورات دحلب،الجزائر،2009،ص37.

5 /أبو القاسم سعد الله: تاريخ الجزائر الثقافي، ج6، ص 243.

6/ محمد الطاهر وعلي: التعليم التبشيري في الجزائر، ص 37.

ووصل لافيجري إلى الجزائر أثناء المجاعة المشهورة ووجد في الجزائر 83 فرعا و فيها 104 من دعاة التنصير و انطلق لافيجري في مشروعه التنصيري الاستعماري حيث ساندته البابوية و المعونات الخيرية و كذلك السلطات الفرنسية » بإنشاء مؤسسة القديس أوغسطين لبعث الدين المسيحي » أما من أهم الجمعيات التي ظهرت في عهدته هي :[2]

- **جمعية أباء البيض:**

تأسست هذه جمعية في الجزائر على يد الكاردينال لافيجري سنة 1869 و أطلق عليها هذا الاسم نسبة إلى اللباس الأبيض الذي يلبسه مبشروها ومبشراتها لمشابهته للباس العربي الجزائري و أول من تطوع في هذه الفرقة هم ثلاثة رجال المدرسة الاكليركية بالقبة و تمكنت هذه الغرفة بالقيام بعملها حيث وجد لافيرجي يوم 16-05-1869 نداء إلى ملء المدارس في فرنسا لانضمام إلى هذه الفرقة[3] ووضع لافيجري ثلاثة قواعد لهذه الغرفة أولا ان هذه الغرفة ينبغي ان تتحلى بالصبر لان العمل شاق و طويل، ثانيا العمل بحذر لبلوغ الوسيلة المراد تحقيقها و هي التبشير، ثالثا ان يكون شعارها هو المحبة و التكتل[4] ففي سنة 1901 كان عدد مدارس أباء البيض لمنطقة القبايل 21 مدرسة تضم 1039 تلميذ[5].

- **فرقة أخوات البيض :**

تأسست هذه الفرقة سنة 1869 و قد حملت عدة شخصيات لكن التسمية أكثر تداولا هي أخوات البيض، لارتدائهن المتميز و هي بجبة بيضاء توازيا مع إخوانهن البيض و وجدا لافيجري مهام للأخوات :

- التنصير عن طريق تعليم النسوة في الدين و الاهتمام باليتامى الجزائريين خاصة الإناث.
- الإشراف على المستشفيات و المستوصفات.
- الإشراف على المداس و الملاجئ[6].

1/ خديجة بقطاش، الحركة التبشيرية، ص 111.

2/ أبو القاسم سعد الله: المرجع السابق، ص 119.

3 /محمد الحاكم بن عون: المسألة الدينية في الجزائر، ص 97.

4 /خديجة بقطاش، المرجع السابق، ص 130.

5/ محمد الحاكم بن عون: المرجع السابق، ص 96.

6/ سعيدي مزيان: النشاط التنصيري، ص 115-116.

ان الدين الإسلامي لعب دورا هاما في السياسة الفرنسية بالجزائر، حيث كان الاسلام رمزا للهوية الوطنية ومصدرا للوحدة والقوة بين الجزائريين ،مما ساهم في تعزيز روح المقاومة ضد الاستعمار الفرنسي ، وبرغم من محاولات السلطات الفرنسية لتأثيرهم على الاسلام وتقليص دوره في المجتمع الجزائري الا انه ظل عاملا رئيسيا في الحفاظ على الترابط الاجتماعي .

الفصل الثاني

الجهود الفرنسية للقضاء على الثقافة الجزائرية

الفصل الثاني: الجهود الفرنسية للقضاء على الثقافة الجزائرية

لم يكن الاحتلال الفرنسي للجزائر احتلالا عسكريا فقط وإنما امتدت اثاره إلى أعمق من ذلك. حيث كان أساسا يهدف إلى ضرب الهوية الجزائرية ومقومات الشعب الجزائري من الدين واللغة في إطار امتداد الحروب الصليبية، وتجلى ذلك أساسا في السياسة الفرنسية للجزائر الرامية إلى تجهيل الشعب الجزائري وفرض ثقافة فرنسية دخيلة ومحاربة كل مقومات الشريعة الإسلامية، فما مدى تأثير السياسة الفرنسية على الثقافة الجزائرية؟

المبحث الأول: التضييق على التعليم واللغة العربية

مجموعة من الآليات لتحقيق مشروعها الرامي إلى فرنسة الجزائريين واعتبارها أن الجزائر جزء لا يتجزأ من فرنسا وقطع صلة الجزائر ببعدها العربي الإسلامي[1]وبسط نفوذها، فحاربت الثقافة العربية والهوية الجزائرية[2]وذلك من خلال:

اولا: محاربة اللغة العربية

إن الثقافة الوطنية الجزائرية كانت تعتمد على اللغة العربية كأداة للتعبير والتفكير فاللغة هي القلب النابض و الروح الحية لأي شعب[3] و هي لغة القرآن الكريم و لغة الحضارة التي كتب بها تراث الدولة الإسلامية[4] .

وجاء الإستعمار الفرنسي فتعامل تجاه اللغة العربية بأسلوبين شجع الفرنسيون لتعلمها لأن مهمة فرنسا تتوقف على دراسة اللغة العربية والتوسع فيها من أجل التعرف على الأهالي والاتصال بهم لأن تعلم اللغة العربية هي شرط أساسي لنشر وتسريب الأفكار والثقافة الفرنسية في الجزائر[5]

[1]/أحمد سعودي: السياسة الاستعمارية وإجراءاتها ضد التعليم العربي الإسلامي في الجزائر، مجلة التراث، ع 11 ،الجلفة، جانفي 2014، ص140.

[2]/رابح تركي: التعليم القومي والشخصية الوطنية، ص19.

[3]/عبد المالك مرتاض: أدب المقاومة الوطنية في الجزائر 1830-1962، ج1، دار هومة، الجزائر،2009، ص44.

[4]/أبو القاسم سعد الله: تاريخ الجزائر الثقافي 1830-1954، ج8، دار الغرب الإسلامي بيروت، 1998، ص13.

[5]ا/لمرجع نفسه، ص، 17، 18.

هذا من جهة، أما من جهة أخرى ضيق الخناق عليها وطمس معالمها لأن اللغة العربية هي الأداة الوحيدة التي تربط الجزائريين بالعالميين العربي والإسلامي وفي المغرب والمشرق وفي قارتي إفريقيا وآسيا، فإذا زالت اللغة العربية زال ذلك الارتباط[1]، فقام بمطاردة اللغة العربية من كل مجالات الحياة في الجزائر و حظر استعمالها حظرا مطلقا فلا وثيقة تقبل إداريا او إذا كانت مكتوبة باللغة الفرنسية[2].و هذا ما أكده الرأي العام الفرنسي الذي كان سائدا في بداية الاحتلال و أن الشيء الذي يجب القيام به هو تعلم اللغة الفرنسية للعرب و تعليم اللغة العربية للأوروبيين إلا أن دروفيقو يرى أن الإختيار الأول هو الأنسب و أن الشيء الذي يمكن القيام به هو تعويض اللغة العربية شيئا فشيئا باللغة الفرنسية و نشرها في أواسط الأهالي لإعداد جيل جديد و بأعداد كبيرة ذو ثقافة و لغة فرنسية[3]

و في مناسبة أخرى صرح دروفيقو سنة 1832 قائلا: <<إن نشر لغتنا هي الوسيلة الأكثر فعالية لفرض هيمنتنا في هذا البلد >>[4] ، فاللغة الفرنسية أصبحت الأداة المنفصلة للتنمية في المستوطنات و الغزو الأخلاقي و لابد من نشرها بين أبناء المستعمرات حتى يسهل التأثير الثقافي الفرنسي في شعوب المستعمرات,

بدأ الإستعمار في نشر اللغة الفرنسية على غرار اللغة العربية من خلال فرنسة الوثائق الإدارية والتوجيهات التي تنظم الأمور اليومية في المدارس، وكانت كل التعليمات والقرارات مرتبطة باللغة الفرنسية[5].

وهذا من خلال إعتبار اللغة العربية لغة أجنبية وفق قرار 8 مارس 1938[1].إضافة إلى ذلك اهتمت الإدارة الاستعمارية باللهجات المحلية والعامية من أجل تهميش اللغة العربية الفصحى فتم تقسيمها إلى ثلاث أصناف

---

[1]/عبد المالك مرتاض: أدب المقاومة الوطنية، ص45.

[2]/نصيرة زيتوني: واقع اللغة العربية في الجزائر، مجلة جامعة النجاح للأبحاث، م27، سعودية 2013، ص2.

[3]أ/يفون توران: المواجهات الثقافية في الجزائر المستعمرة،المدارس و الممارسات الطبية و الدين، ترمحمد عبد المالك أو زغلة و مصطفىماضي، دار القصبة الجزائر،2005، ص46,

[4]أ/حمد منور: الأدب الجزائري باللسان الفرنسي نشأته وتطوره وقضاياه، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2007، ص60.

[5]/عبد الحميد عومري: الحياة الثقافية والفكرية في الجزائر 1880-1914، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في تاريخ الحركة الوطنية والثورة الجزائرية، جامعة الجيلالي اليابس، سيدي بلعباس،2017، ص73.

أ. **اللغة العربية العامية:** هي اللغة التي كان المستعمر يتصل بالشعب باللغة الدارجة ويحارب بها الفصحى التي هي لغة القرآن والثقافة العربية والفكر الإسلامي، ومثال ذلك من سنة 1847-1927 كانت جريدة المبشر الرسمية تصدر بالفرنسية وبالعربية ركيكة موجهة للشعب[2]

ب. **العربية الكلاسيكية:** هي لغة الأدب القديم بما فيها اللغة التي كتب بها القرآن الكريم والحديث الشريف وكتب التراث واعتبرها الفرنسيون هذا النوع من اللغة لغة ميتة لا يهتم بها سوى أصحاب الإختصاص العالي بهدف دراسة حضارة العرب والإسلام.

ج. **العربية الفصحى:** هي لغة الجرائد والكتب المطبوعة حديثا وهذه اللغة أجنبية بالنسبة للجزائر[3].لهذا رأت الإدارة الإستعمارية ضرورة محاربة اللغة العربية في الجزائر لأن بقاء هذه اللغة في أواسط الجزائريين ستشكل عقبة كبيرة في طريقهم في فرض السيطرة على البلاد والتي لا يمكن لها أن تتحقق إلا عن طريق فرض اللغة الفرنسية[4].

ثانيا: محاربة التعليم العربي الإسلامي

كان التعليم في الجزائر قبيل الاحتلال الفرنسي يتكون أساسا من مستويين المستوى الأول يتكون من المدارس القرآنية المخصصة لتعليم القرآن و القراءة و الكتابة، أما المستوى الثاني يتعلق بزوايا الأرياف و مدارس المدن لمواصلة تعلم القرآن[5].

بعد احتلال الجزائر عملت الإدارة الفرسية جاهدة في سبيل القضاء على التعليم العربي نهائيا[1]، باعتباره منتجا لتعصب لدى الجزائريين لأ كثير من المقاومات كانت تخرج من رحم الزوايا و الكتاتيب و

[1]/أحمد سعودي: السياسة الإستعمارية، ص 141.

[2]/عائشة عبد الرحمان بنت الشاطئ: لغتنا والحياة، ط2، دار المعارف القاهرة 1969، ص173.

[3]ا/لغالي غربي وآخرون: العدوان الفرنسي على الجزائر الخلفيات والأبعاد، ط2 دار هومة الجزائر، 2007، ص 248، 249.

[4]/المرجع نفسه، ص 251.

[5]/Kamel ouldFerroukh : l'école indigéne,unevértable machine de guerre contre l'identité culturelle algérienne, magazine Abou Le os, n7,Souk Ahras , jeanne,2017,p 22 .

تتكون جيوشها من طلبة التعليم العربي الإسلامي[2]، حيث انتهجت سياسة التجهيل بهدف غلق المدارس ة تعويض التعليم العربي بالتعليم الفرنسي ثم أخذت الحكومة الإستعمارية تفتح أبواب المدارس شيئا فشيئا أمام أبناء الجزائريين إلا أن التعليم لا يزال فرنسيا[3].

لتحقيق فكرة تعويض التعليم العربي العربي بالتعليم الفرنسي عمدت فرنسا بمصادرة أملاك الأوقاف الإسلامية بمقتضى قرار7 ديسمبر1830 التي كانت هي الممول الأول لمختلف النشاطات الدينية والتعليمية، حيث تراجع التعليم بشكل كبير فمثلا قسنطينة تراجع عدد مدارسها من 90 مدرسة ابتدائية عام1836 إلى 30 مدرسة وكان عدد تلاميذها 350 سنة1850 بدلا من 1300 إلى 1400 تلميذ كانوا في هذه المدارس قبل الاحتلال[4].

أما بالنسبة للمعلمين بين عام1877 إلى1893 وصل عددهم من216 معلم لينخفض إلى69 معلم[5].

كما اعتمدت الإدارة الفرنسية وسائل أخرى لدعم التعليم الفرنسي على حساب التعليم العربي منها:

- حصر تعليم أبناء الجزائريين في التعليم الابتدائي فقط لكي لا يتم تثقيفهم ويصبحون أميون.
- تلقين المواد التعليمية باللغة الفرنسية مع إهمال اللغة العربية.
- فرض امتحانات صعبة على أبناء الجزائريين في المراحل الأولى من التعليم حتى لا يستطيعون مواصلة الدراسة.

[1]/أحمد بلعجال: السياسة الثقافية الفرنسية في الجزائر السياسة التعليمية انموذجا، مجلة المعارف، ع19، الوادي، ص 197.
[2]/أحمد سعودي: السياسة الإستعمارية، ص 141.
[3]/أحمد توفيق المدني: هذه هي الجزائر، ص140.
[4]/بشير بلاح: تاريخ الجزائر المعاصر، ج1، ص150.
[5]/بوعزة بوضرساية: سياسة فرنسا البربرية، ص131.

- فرض تكاليف مرتفعة على التعليم ليصعب على الجزائريين سد هذه التكاليف[1].وهذه الإجراءات التي فرضتها فرنسا على التعليم العربي كانت لغرض واحد هو محاربته والتضييق عليه واستبداله بالتعليم الفرنسي.

-إصدار قوانين لمقاربة والتضييق على التعليم العربي:

عملت سلطات الاحتلال على إصدار قوانين وقرارات لمراقبة والتضييق على التعليم العربي ومن بين هذه القرارات نذكر:

-مرسوم21 نوفمبر1882: يتعلق بنزع ومراقبة المدارس الإسلامية من العسكرية واعطائها للمدنيين.

-مرسوم 13 فيفري 1883: جاء لتنظيم التعليم العربي الحر، وقد وضع بطلب من وزير التربية جول فيري حيث أمر بإجبارية التعليم لكنه حدث العكس وأدى إلى القضاء على اللغة العربية ومحاربتها بشتى المجالات ومنع تلاميذ الطور المتوسط والعالي التكلم بلغة أخرى ما عدى الفرنسية[2].

-قانون24ديسمبر1884: منع أي جزائري أن يفتح أو يتولى إدارة مدرسة عربية أو كتاب أو تعليم القرآن الكريم إلا برخصة ويحذر هذا القانون كل فرد أو جماعة تقوم بفتح مدرسة عربية بدون رخصة مسبقة من إدارة الاحتلال سيتعرض للسجن أو غرامة مالية.

-قانون 18أكتوبر1892: منع بفتح المدارس العربية إلا برخصة وهذا القانون خاص بتعليم الأهالي الجزائريين الابتدائي العام الحر[3].

---

[1]/بوعزة بوضرساية::سياسة فرنسا البربرية، ص131.

- جول فيري: جول فرانسو كميل ولد عام1832 في مدينة سان دبي استهل حياته في سلك المحاماة وفي سنة1869 انتخب نائبا لدى الهيئة التشريعية كان من أكثر المتحمسين للسياسة الفرنسية بالجزائر للمزيد ينظردحو فغرور: جول فيري مهندس الإمبراطورية الفرنسية، مجلة عصور الجديدة، ع1، 2011، ص111.

[2]/محمد لحسن زغيدي: محاربة الاحتلال اللغة والثقافة العربية وموقف الحركة الوطنية، مجلة اللغة العربية، العدد الممتاز، 2005، ص 386.

[3]/أحمد سعودي: السياسة الإستعمارية، ص142.

-قانون 24ديسمبر1904: يمنع كل جزائري من فتح مدرسة إلا برخصة من عامل العمالة وهذه الرخصة لا تعطى إلا للمحظوظين الذين رضيت عليهم فرنسا وفق شروط معينة.

لا يزيد التعليم في مدرسة على تحفيظ القرآن فقط.*

عدم شرح آيات تتعلق بالجهاد والتضحية وتتعرض للظلم والاستعباد والحرية.

-يجوز للسلطة في نفس الوقت سحب رخصة التعليم لأجل معين أو نهائيا من المعلمين الذين يرتكبون الأخطاء [1].

-مرسوم ميشال 1933: منع بموجبه الطلبة ومعلمي القرآن والعلماء حق تعليم القرآن واللغة العربية، كما أعطي الحق الكامل لتدخل الإدارة الفرنسية في نشاط جمعية العلماء المسلمين، كما منع العلماء من التدريس في المساجد تم غلق أكثر من 400 مدرسة في أقل من أربعة أشهر، وقد ترتب عن هذا القرار نتائج خطيرة دفعت أبناء الجزائر إلى التشرد والبطالة[2].

-قرار شوطان8 مارس1938: تم إصدار هذا القرار بتضييق الخناق على التعليم العربي واللغة العربية واشترط الرخصة الرسمية لمن كان يريد التدريس في المساجد[3] ، كما اعتبر اللغة العربية لغة أجنبية و يمنع تدريسها و تعليمها في المدارس.

-قرار 22جويلية1945: نص هذا القرار يفرض على كل معلم اللغة العربية معرفة اللغة الفرنسية كشرط أساسي لتوظيفهم في المدارس واستهدف هذا القرار القضاء على الجهاز العربي وتحطيم كيانه لأنها تعلم بأن المعلمين معظمهم لا يحسنون اللغة الفرنسية [4].

وعليه فإن هذه القرارات التي أصدرتها الإدارة الفرنسية كانت تهدف إلى تحطيم اللغة العربية ومقوماتها وإحلال اللغة الفرنسية محلها.

[1]/خالد صيد: التعليم الديني في الجزائر، ص199.

[2]أ/حمد بلعجال: السياسة الثقافية، ص199.

[3]/شاوش حابسي: من مظاهر الروح الصليبية للاستعمار الفرنسي بالجزائر1830-1962، دار هومة، الجزائر، ص42.

[4]/يحي بوعزيز سياسة التسلط الإستعماري، ص61.

الفصل الثاني: الجهود الفرنسية للقضاء على الثقافة الجزائرية

1-المدارس الفرنسية في الجزائر:

إن الرفض القاطع للتعليم العربي الحر من طرف الإدارة الفرنسية قابله خلق نوع جديد من المدارس كوسيلة لنشر ثقافتها وتعزيز هيمنتها الثقافية على الجزائر ، ومن بين هذه المراكز نذكر:

المدرسة الحضرية الفرنسية لمدينة الجزائر1836:

أنشأت فرنسا أول مدرسة للأهالي في مدينة الجزائر وهي المدرسة الحضرية الفرنسية كانت هذه المدرسة تهدف إلى دمج المسلمين في المجتمع الفرنسي من خلال تعليمهم اللغة الفرنسية وهو الأمر الذي تمناه الفرنسيون[1].

ولم يلتحق بها سوى عدد ضئيل جدا من التلاميذ الجزائريين وكان سببا وراء ذلك هو معارضة التعليم باللغة الفرنسية من قبل الجزائريين وخوف الأولياء مع الغزو الفكري والديني ولقد وسعت الإدارة الفرنسية هذا النوع من المدارس في بعض المناطق التي سيطرت عليها مثل عنابة وقسنطينة[2].

وكانت في العاصمة سنة 1836 مدرسة خاصة بالذكور وأخرى بعنابة 1837 وذلك لمنافسة التعليم العربي الإسلامي بالزوايا قصد تقريب الجزائر بين الأوروبيين[3].

2-المدارس العربية الفرنسية:

تأسست هذه المدارس في عهد الجمهورية الثانية بموجب مراسيم سنة1850 الذي طالب إنشاء ستة مدارس ابتدائية لفائدة الطلبة المسلمين في المدن الرئيسية (الجزائر، قسنطينة، وهران، بجاية، مستغانم، عنابة): حيث نص مرسوم 14 جويلية1850 على تدعيم اللغة العربية واللغة الفرنسية،

[1]/محمد رزيق: الجرائم الفرنسية شهادات واعترافات أكبر قادة وضباط فرنسا وخبرائها العاملين في الجزائر خلال فترة1830-1871، ج2، دار طليطلة الجزائر، 2022، ص199.

[2]/الغالي غربي وآخرون: العدوان الفرنسي على الجزائر، ص299.

[3]آسيا بلحسن رحوي: وضعية التعليم الجزائري غداة الاحتلال الفرنسي، مجلة الدراسات النفسية والتربوية، ع7، تيزي وزو، ديسمبر2011، ص62.

وكان يشرف على هذه المدارس فرنسيين يشترط فيهم أن يكون حاملين شهادة كفاءة للتعليم اللغة العربية مع مساعدة بعض الجزائريين[1].

ونص المرسوم من جهة أخرى على إنشاء أربعة مدارس للبنات في كل من الجزائر قسنطينة وهران، عنابة يتعلمن فيها اللغة الفرنسية، وتشرف على كل مدرسة مديرة فرنسية والتي في نفس الوقت معلمة[2].

3-المدارس الإسلامية الحكومية:

بموجب مرسوم30 سبتمبر1850 أنشأت ثلاثة مدارس إسلامية في تلمسان، الجزائر، قسنطينة، هذه المدارس الثلاثة التي أنشأتها فرنسا كانت تختص بالدراسات التعليمية التي تهدف إلى تكوين نخب وموظفين تحتاجهم الإدارة الفرنسية، والذين يشرفون على هذه المدارس هم فرنسيون ويتقنون اللغة العربية[3].

ومنهاج الدراسة المعتمد في هذه المدارس الثلاثة كان مغايرا عن منهاج الدراسي التعليمي التقليدي المعتمد في المدارس العربية الحرة[4].

و يشترط للدخول إلى هذه المدارس معرفة اللغة الفرنسية للتضييق الخناق على المدارس القرآنية الحرة و تشجيع الطلاب على المدارس الحكومية، حيث منعت السلطات الفرنسية على أي مدرس جزائري أن يفتح مدرسة قرآنية يجب عليه أولا أن يكون حاصلا على شهادة الكفاءة و أن يتقن اللغة الفرنسة[5].

4-المدارس القرآنية:

[1]/محمد رزيق: الجرائم الفرنسية، ص201.

[2]/جمال قنان: التعليم الأهلي في الجزائر في عهد الاستعمار 1830-1944، دار هومة الجزائر، 2007، ص41.

[3]/عبد القادر حلوش: سياسة فرنسا التعليمية، ص59.

[4]/جمال قنان: التعليم الأهلي في الجزائر، ص67.

[5]/عبد القادر حلوش: المرجع السابق، ص60.

بموجب مرسوم 6أكتوبر1852 أصبح على المدرس القرآني أن يحصل على رخصة إدارية و هذه الرخصة هدفها مراقبة معلمي القرآن و المدارس القرآنية، و قد بلغت هذه المدارس في عام1852 حوالي 1572 و 2140 مدرسة عام 1861و 2000 مدرسة عام 1863، كانت فرنسا تهدف وراء تأسيس هذه المدارس هو التحضير شيئا فشيئا لجيل يتقيد بالحداثة و التغيير و تقريبهم إليها من خلال كسب ثقتهم[1]

وعليه فإن محاولة فرنسا القضاء على اللغة العربية والتعلم العربي الحر قد خلق أضرار بالغة التي وقعت بسبب سياسة التجهيل التي أبعدت اللغة العربية الفصحى وحلت محلها اللغة العامية أو الدارجة، إلا أنها مع ذلك ظلت اللغة العربية تدرس كثقافة تراثية[2]

أما بالنسبة للتعليم العربي فقد ظل المجتمع الجزائري في مواجهة الاستعمار حيث يشعر بأن التعليم الفرنسي يمس بشخصيته فرفض هذا التعليم حتى بعد أن أصبح إجباريا[3]

المبحث الثاني: الإدماج والتجنيس

اولا: الإدماج[4]

منذ احتلال الجزائر سعت فرنسا تحقيق مشروعها المتمثل في محاولة إدماج وطن يختلف عنها بشريا وطبيعيا، وهذا المشروع لم يكن وليد القرن 20 وإنما يعود الى النصف الأول من القرن 19 وقد بدأ بالحاق التراب الجزائري بموجب مرسوم 22جويلية1834ثم جاء مرسوم آخر في 4 مارس 1848 يدعم أنصار الإدماج بحيث نص هذا المرسوم باعتبار الجزائر قطعة فرنسية ربط جميع المصالح الإدارية بالمصالح الفرنسية[5].

---

[1]/محمد رزيق: الجرائم الفرنسية، ص206.

[2]/مصطفى الأشرف: الجزائر الأمة والمجتمع، تر حنفي بن عيسى، دار القصبة، الجزائر، 2007،ص418.

[3]/أحمد مهساس: الحركة الثورية في الجزائر 1914ـ1954، دار المعرفة، الجزائر،2007، ص418.

[4]/الإدماج: في ظاهره هو تحقيق التماثل بين المستعمرة ودولة الأصل، فالتشريع واحد والنظم واحدة أما باطنه هو إدماج الجزائر أرضا وشعبا في المجتمع الفرنسي للمزيد ينظرالى رابح تركي الشيخ عبد الحميد بن باديس رائد الإصلاح والتربية في الجزائر. ط 4 المؤسسة الوطنية للكتاب الجزائر 1984 ص 63.

[5]/عبد الحفيظ بوعبد الله: الطرح الإندماجي في الجزائر الجذور والتطور، مجلة الحكمة للدراسات والأبحاث، م1، ع2، سطيف جوان2013، ص172.

فكانت السياسة الإدماجية من بين الأهداف الفرنسية التي أرادت تحقيقها من خلال الهدف الظاهري المتمثل في جعل الممتلكات الفرنسية في الجزائر جزء لا يتجزأ من فرنسا، أما باطنه هو إدماج أرض الجزائر في فرنسا دون تسوية بين الجزائريين والفرنسيين في الحقوق والواجبات[1] وهذا ما جاء به الجنرال بيجو في بداية الاحتلال بإدماج الكامل للشعب الجزائري بتذويبه في العنصر الأوروبي والتخلي عن سياسة الاحتلال الجزئي وتطبيق الاحتلال الكامل [2]،حيث كتب الوزير الفرنسي جيرومفي 31أوت1858 حيث قال(نحن أمام قومية مسلحة صلبة يجب إخمادها بالدمج[3] و كان الرأي العام الفرنسي يفهم أن الادماج يدفع الجزائريين نحو الحضارة الأوروبية وقيم الثورة لفرنسية و إذابة العرق العربي بالمجتمع الفرنسي[4].

كما شجع رجال الدين سياسة الإدماج بدافع الانصهار المجتمع الجزائري مع المجتمع الفرنسي الأوروبي مع تأكيد على أهمية بناء جسور التواصل والتفاهم بين الأفراد من ثقافات مختلفة وهو عمل يتطلب جهدا كبيرا ولكنه ليس مستحيلا ويجب أن يكون هذا التعايش مبنيا على الإحترام المتبادل والتفاهم والتعاون المشترك[5]

بينما نجد المسؤولين الفرنسيين شجعوا فكرة الإدماج وأكدوا أطروحة الدمج بين الشعوب الجزائرية والأوروبية حيث عبر عن ذلك ضابط الهيئة العامة للأركان ورئيس مكتب العربي أن المشروع قابل لتطبيق حيث قال (بقدر ما تترسخ لدينا القناعة بإسعاف الاندماج بيننا وبين العرب ... وأن وطني مدرك بذلك ويعتبره ممكنا)[6].

في حين توجهت الجمهورية الثالثة نحو سياسة إدماجية أكثر عمقا و دقة و تنظيما و بلغت سياسة الادماج أقوى مراحلها منذ أن صدر مرسوم إلحاق الجزائر إداريا بفرنسا عام1881 و هذا المرسوم كان

[1]/حدة بولافة: واقع المجتمع المدني الجزائري ابان الفترة الاستعمارية وبعد الإستقلال، مذكرة نبيل شهادة الماجيستير في العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2010-2011، ص15.

[2]/عبد الحفيظ بوعبد الله: المرجع السابق، ص172.

[3]/شارل روبير اجيرون: تاريخ الجزائر المعاصرة،تر عيسى عصفورة، منشورات عويدان، باريس1982، ص56.

[4] /خيرةالمهدي هجالة: سياسة الفرنسية في الجزائر1830-1962، مجلة الأحياء، م21، ع29، البليدة، أكتوبر2021، ص754.

[6]/محمد سكال: باسم الحضارة جرائم من الإنسانية ارتكبت في الجزائريين1830-1962، مقتطف من الشهادات تر:مصطفى ماضي و بشير بولفراق، دار القصبة، الجزائر2014ن ص40.

معمولا به حتى عام1886، و بمقتضى مرسوم 1881 أصبح حل كل إدارة جزائرية تابعة للوزارة المختصة في باريس و بتطبيق لسياسة الإدماج فقد الحاكم سلطته و أصبحت كل شؤون الجزائر تابعة للمستعمر و تعالج على قضاياها في باريس[1].

كما استخدمت سياسة الادماج في طمس السمات المميزة للمجتمع الجزائري فحاربت جميع المؤسسات الإسلامية خاصة بين عامين 1870-1890[2].

و كان جول فيري يرى بأن التعليم هو العامل الرئيسي لتحقيق الإدماج الكلي و لتحقيق الإدماج ركزت الإدارة الفرنسية على عناصر معينة من السكان من بينهم طلاب المدارس الحكومية و هم من الفئات العليا في المجتمع الجزائري على غرار طلاب المدارس الحرة وهم من فئات الشعب، حيث أن فئة طلاب المدرسة الحكومية كانت محل ثقة و اهتمام الاستعمار الفرنسي لفرض نفوذهم و تحقيق هدفهم المتمثل في إدماجهم في المجتمع الأوروبي [3].

حيث أن الجزائريين من حيث القانون الدولي الفرنسي، يقومون بكل واجباتهم ككل المواطنين الفرنسيين أما من حيث المعاملات في الواقع خاصة من حيث الحقوق فهم في أدنى المراتب تحت اليهود والإيطاليين والإسبان الذين وطنتهم الإدارة الفرنسية في الجزائر[4].

وعليه فإن الهدف من الأخير من هذا الإدماج هو ضرب الوطنية المحلية والدينية للجزائريين والقضاء على كل عامل يساهم في ابراز العنصر الوطني الجزائري، هذا فإن فكرة الإدماج عرفت مفاهيم مختلفة خلال القرن 1، لكنها غرضها الوحيد الهادف إلى القضاء على الوجود العربي بعد دمجه في الكيان الأوروبي [5]

[1]/عبد القادر حلوش: سياسة فرنسا التعليمية، ص77.

[2]/شارل روبيرأجيرون: تاريخ الجزائر المعاصرة، ص41.

[3]/عبد القادر حلوش: المرجع السابق، ص78.

[4]/أحمد بن نعمان: حزب البعث الفرنسي، دار الأمة، الجزائر، ص47.

[5]/عبد القادر حلوش: المرجع السابق، ص79.

ثانيا: سياسة التجنيس[1]:

إلى جانب سياسة الإدماج، عمل الإستعمار الفرنسي على فرض سياسة التجنيس من خلال منح الجزائريين، الجنسية الفرنسية بهدف القضاء على الشخصية العربية الإسلامية[2]، ويرجع بداية التجنيس للجزائريين إلى24فيفري1862 الذي يقول (أن الدستور فرنسا المحرر في 14نوفمبر1848 يلحق الجزائر الحاقا تاما بفرنسا، فإن المسلم الجزائري هو فرنسي، إنما المعلم لا يمكن اعتباره وطنيا فرنسيا مادام يحافظ على قانونه الإسلامي الخاص بالأحوال الشخصية (الزواج، الطلاق و الميراث) فهو يعتبر بذلك رعية فرنسية وليس مواطنا فرنسيا)[3].

في 14جويلية1865 صدر قانون التجنيس سيناتوسكونسيلت و الذي ورد فيه أن الأهالي المسلمين ماداموا متمسكين بأحوالهم الشخصية فهو رعايا فرنسيون و لايتمتع بنفس الحقوق التي يتمتع بها الفرنسيون إلا إذا تخلى عن أحواله الشخصية[4]في هذه الحالة إذا أراد أحدهم الحصول على الجنسية الفرنسية فإنه يحصل عليها و لكن يصبح خاضعا للقانون الفرنسي[5]، إلاأنه قرار 1865 و منح بأن الجنسية الفرنسية غير متناسبة مع حالة المسلم الجزائري لهذا أدخلت عليه بعض التعديلات سنة 1919إلى سنة 1949[6] بالإضافة إلى شرط التنازل عن الأحوال الشخصية الإسلامية[7]. إقترحت مجموعة من الشروط لمنح الجنسية الفرنسية وهي:

-الخدمة في الجيش و البحرية الفرنسية مع شهادة حسن السلوك مع سلطاته العسكرية.

-معرفة الكتابة والقراءة باللغة الفرنسية.

---

[1]/التجنيس :هو أن يكون لشعب ما لشعب آخر من حقوق ومدنية واجتماعية وسياسية مثل ما كان على الآخر من واجبات اشترك في القيام بها لظروف ومصالح ربطت بينهم وأن يندمج أضعافها في أقوامها: للمزيد ينظر: محمدالميلي ابن باديس وعروبة الجزائر، الطباعة الشعبية للجيش، الجزائر2007، ص177.

[2]/رشيد مياد: السياسة التعليمية الفرنسية بالجزائر ورد فعل الجزائريين اتجاهها 1830-1954، المجلة العربية للأبحاث والدراسات في العلوم الإنسانية الاجتماعية، م14، ع01، المدية، جانفي2022، ص857.

[3]/فتح الدين بن أزوار: السياسة الاستعمارية الفرنسية الدينية والثقافية، ص292.

[4]/أحمد الخطيب: حزب الشعب الجزائري، ج1، المؤسسة الوطنية للكتاب الجزائر، ص27.

[5]/فتح الدين بن أزوار: المرجع السابق، ص292.

[6]/أبو القاسم سعد الله: الحركة الوطنية الجزائرية1900-1930، ج2، ط4، دار الغرب الإسلامي، بيروت1992، ص 24 25.

[7]/فتح الدين بنأزوار:المرجع السابق، ص293.

-الحصول على الوسام الفرنسي.

-أن يكون عمره 21سنة مولودا من أب جزائري ومتجنس بالجنسية الفرنسية.

-الإنتخاب لشغل منصب عام.

-أن يكون له قدرا من الممتلكات في المدينة و الريف[1].

إلا أن هذا القانون باء بالفشل وذلك لأن طلبات التجنيس كانت نادرة جدت فقد بلغ عدد المتجنسين بين1865-1875 حوالي 371 متجنس فقط[2] أما بين عام1866-1919 لم يتجاوز خمس مئة وألفي شخص[3].

وبعد هذا القانون الذي يعتبر أهم وثيقة للجنسية صدر بعده قانون 24أكتةبر1870 المعروف باسم كريميو[4] الذي نص على منح الجنسية الفرنسية بشكل جماعي لليهود الجزائر مع الحفاظ بجميع أحوالهم الشخصية[5] دون التخلي عن عقيدتهم عكس ما هو معمول به مع الجزائريين، و مع ذلك فإن الذين طالبوا بالجنسية الفرنسية هم عدد قليل أما الأغلبية رفضوا التجنيس لأن هذا المرسوم أعتبر التعدي على الدين الإسلامي و الإعتداء على الشخصية الجزائرية[6].

وفي 26جوان1889 قامت فرنسا بتسوية مشكلة الأجانب بإصدار قانون الجنسية في هذا العام الذي يمنح الجنسية الفرنسية للأجانب المولودين في الأراضي الجزائرية[7]، كأبناء المستوطنين الأوروبيين القادمين للجزائر كالإسبان والإيطاليين والمالطيين وغيرهم كما أقر حق المواطنة لهم[8]

---

[1]/أبو القاسم سعد الله: الحركة الوطنية ،ج2، ص273.

[2]/شارل روبير أجيرون: الجزائر المسلمون وفرنسا، ج1، ص631.

[3]/مازن صلاح مطبقاني: عبد الحميد بن باديس العالم الرباني والزعيم السياسي، ط2، دار القلم، دمشق، 1999، ص25.

[4]/أدولف كريميو: هو إسحاق موسي كريميو1796-1880محامي وسياسي فرنسي يهودي، انتخب نائبا عام 1848تولى وزارة العدل مرتين، قام بإصدار قانون 24أكتوبر1870ن للمزيد ينظر بشير بلاح، تاريخ الجزائر المعاصر، ج1، ص232.

[5]/سارة صفوان: الجنسية القانونية للسكان الجزائر إبان الاستعمار الفرنسي، مجلة المصادر، ع29، الجزائر، ص184.

[6]/عمار عمورة: الجزائر بوابة التاريخ، ص296.

[7]/محمد الشريف ساحيلي: تلخيص التاريخ من الاستعمار، محمد هناد ،وزارة المجاهدين الجزائر،2002، ص84.

[8]/سارة صفوان: الجنسية القانونية، ص185.

كذلك نص هذا القانون على التجنيس التلقائي للأطفال المولودين في الأراضي الفرنسية الحق لهم بمنحهم الجنسية الفرنسية[1] على شرط أن يحتوي على ثلاثة إجراءات:

1. أن يكون أحد والديه فرنسيا، حتى ولو ولد خارج الإقليم الفرنسي وكانت له جنسية أجنبية.
2. كل شخص ولد في الإقليم الفرنسي له الحق الحصول على الجنسية الفرنسية بموجب القانون، وهذا ما أقره مرسوم التجنيس1865، بالنسبة للجزائريين الذين منحوا الجنسية الفرنسية بإعتبارهم ولدوا في الجزائر، وكذلك قانون1889 المتعلق بتجنيس أبناء الأجانب المولودين بالجزائر والأقاليم الفرنسية عامة.
3. الإقامة هي شرط خاص بالأجنبي المقيم بالإقليم الفرنسي، حيث أنه بعد تقديم طلب الحصول على الجنسية فإن السلطات تقدر إما القبول أو الرفض هذا حسب القانون الذي كان مفعول به[2]

لهذا فإن قانون 26جوان1889 جاء لتسوية وضعية الأجانب الأوروبيين بالجزائر، حيث هذا القانون أبعد كل شخص ينحدر من أصول أوروبية[3].

كذلك نجد قانون جونارالذي منح للأهالي فرصة الدخول في المواطنة الفرنسية دون التخلي عن الأحوال الشخصية وتمنح المواطنة بموجب حكم قضائي جدل مرسوم تصدرها لحكومة الفرنسية، كذلك نجد قانون 17فيفري1942 الذي أعطى المواطنة لكل مسلم جزائري مولود في فرنسا وأبويه من أصل جزائري لكن مقيمين بفرنسا يمنح الجنسية الفرنسية عند بلوغه سن الرشد[4].

[1]/ Guy Pervillé :lapolitique algérienne de la France 1830_1962 ,dans le genre humain ,N32 ,1997,P28.

[2]/سباعي سيدي عبد القادر: مسألة الادماج في السياسة الكولونيالية الفرنسية1870-1940 الجزائر نموذجا، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه تاريخ الحديث والمعاصر، أبي بكر بلقايد تلمسان،2015-2016، ص 45 46.

[3]/سباعي سيدي عبد القادر: المرجع السابق، ص49.

[4]/سارة صفوان: الجنسية القانونية لسكان الجزائر، ص 185 186.

إن سياسة التجنيس التي اعتمدتها السلطات الإستعمارية الفرنسية في الجزائر كانت جزءا من استراتيجية لتعزيز الهوية الفرنسية وتثبيت السيطرة الإستعمارية على المنطقة، وكانت تهدف إلى تغيير الهوية الثقافية واللغوية للسكان الأصليين وتشجيعهم على اعتناق الثقافة والقيم الفرنسية، هذا الأمر أدى إلى تقوية المستعمرين على حساب السكان الأصليين مما أثر سلبا على الثقافة المحلية وروح المقاومة الوطنية[1].

[1]/صلاح العقاد: الغرب العربي في التاريخ الحديث والمعاصر، ص6، مكتبةالانجلو مصرية، مصر،1993، ص148.

المبحث الثالث: وسائل دعم المشروع الثقافي الفرنسي في الجزائر:

كان هدف الاستعمار في الجزائر نشر الثقافة الاستعمارية ليس تثقيف الجزائريين وإنما لإخضاعهم للفكر الإستعماري حيث استعملت وسيلتين من أجل التأثير على الثقافة الجزائرية وهي الصحافة والمسرح[1].

اولا: الصحافة

أثبتت الدراسات التاريخية أن الصحافة كوسيلة إعلامية عصرية لم تكن موجودة في الجزائر سنة1830، وحتى في العالم العربي بإستثناء جريدة الوقائع المصرية التي أصدرت سنة 1828 باللغة العربية والتركية[2]، وتعتبر الجزائر أول بلد في المغرب العربي عرف الإعلام المكتوب وكان هذا معالاحتلال الفرنسي الذي جلب معه مطبعة تمكنه من إصدار

الجرائد لرفع معنويات جيشه ودعم احتلاله للجزائر، حيث أصدر جريدة بعنوان بريد الجزائر (L'Estafette d'Alger) في 1-5جويلية 1830 فاتحة بذلك عهد الإحتلالية في الجزائر[3].

إضافة إلى ذلك أن الاستعمار كان يعرف أهمية الصحافة ودورها في التحكم والسيطرة على أوضاع الجزائر حيث اجتهد في إصدار صحف ذات طابع حكومي واستعماري كجريدة الأخبار ناطقة بالفرنسية 1839-1898على غرار إصدارها للصحف الفرنسية أصدرت عدة صحف ناطقة بالعربية لكي تخاطب الأهالي بلغتهم حتى تتمكن من تحقيق أهدافها الإستعمارية[4]

وهكذا بدأت الصحافة الحكومية تظهر بإصدارها جريدة المبشر سنة1848 واستمرت حتى 1956 والملاحظ أن صدور هذه الجريدة تتوافق زمنيا مع نهاية مقاومة الأمير عبد القادر وهو ما استغلته

[1]/عبد الحميد عومري: الحياة الثقافية والفكرية في الجزائر، ص ص 120 201.

[2]/زهيرا حدادن: الصحافة المكتوبة في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2012، ص25.

[3]/فضيل دليو: تاريخ وسائل الإعلام والاتصال، ط4، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص283.

[4]/أحسن تليلاني: جريدة النجاح حقيقتها ودورها، وزارة الثقافة، الجزائر،2007، ص15.

السلطة الإدارية لبناء شبكتها فوق التراب الجزائري مستغلة بعض الأعيان لجعلهم وسطاء بينها وبين الشعب الجزائري لتثبيت نفوذها عليهم[1].

وكانت هذه الجريدة تنشر مراسيم وقوانين الإدارة الإستعمارية وتغطي نشاطها الذي كانت تقوم به، حيث أن الإدارة الفرنسية استغلت الصحافة لتثبيت وجودها الفرنسي والتقرب من المسلمين لتحقيق هدفها[2].

ثانيا: المسرح

قبيل الاحتلال الفرنسي لم يكن المسرح شائعا في الجزائر سوى في الخيال والمسرحيات لكراكوز[3] الشعبي و كان الفرنسيون يروجون بأن المسرح مناسب للطبقة الراقية فبدأ يظهر في المجتمعات الجزائرية بعدذلك حيث استخدم المسرح كوسيلة للتعبير عن الثقافة و الهوية الوطنية و كان نشاطه مرتبط بوجود الجمهور في البداية ثم أصبح الجزائريون يقصدونه بعد تغلبهم على مشعلة اللغة العربية[4].حيث لجأوا إلى إستعمال الدارجة لأن اللغة الفرنسية تبعد الممثلين عن الشعب و المسرحيات التي يتم تقديمها هي من إنتاج أوروبي حيث أثرت على الجزائريين بشكل كبير[5].

إضافة إلى ذلك قام الفرنسيون بتشييد المسارح في البلديات التي تم احتلالها واستخدموها كمنابر لنشر سياستهم الثقافية لكي يتم تشويه الصورة الذاتية للجزائريين، وكانت قصص المسرح تتناول في أغلب الأحيان قضايا تاريخ الجزائر ومقاوماتها ولكن بطريقة ملتوية تخدم مصالح الاستعمار، واستخدم المسرح كوسيلة لترسيخ القيم والثقافة الفرنسية، وصرف الجزائريين عن الاهتمام بقضيتهم.

[1]/زهيرا حدادن: الصحافة المكتوبة، ص 28 29.

[2]/ زهيرا حدادن: الصحافة المكتوبة، ص 28 29.

[3]/لكراكوز:هي أهم شخصية في المسرحية يرتدي لباسا بدويا يمتاز بطول القامة، للمزيد ينظر إلى محمد طمار، الروابط الثقافية بين الجزائر و الخارج، شركة الوطنية للنشر و التوزيع الجزائر،1983، ص272.

[4]/عبد الحميد عومري: الحياة الثقافية، ص201.

[5]/المرجع نفسه، ص201.

حيث كانت هناك مسرحيات ذات طابع كوميدي تسخر من الجزائريين وتصور الاحتلال الفرنسي بشكل إيجابي[1].

إضافة إلى ذلك أن المسرح يزداد خطورته أكثر فأكثر لذلك فضلت الإدارة استعمال هذا السلاح واستغلاله لصالحها ويأخذ تبعا لذلك طابع مساهمة فرنسية في ثقافة شعبية وابراز صورة فرنسا أنها صديقة الإسلام والثقافة الغربية بالجزائر[2].

وهنا استغلت فرنسا المسرح من أجل فرض سياستها الثقافية وحرمان الشعب الجزائري من ثقافته ولغته[3].

[1]/أحسن تليلاني: المسرح الجزائري والثورة التحريرية، وزارة الثقافة، الجزائر،2007، ص43.

[2]/كيميلر يسلير: السياسة الثقافية الفرنسية بالجزائر أهدافها وحدودها 1830-1962، ترنذير، داركتابات جديدة للنشر الإلكتروني،2016، ص ص 359 360.

[3]/محمد طمار: الروابط الثقافية بين الجزائلر والخارج، ص 274.

المبحث الرابع: تفكيك بنية المجتمع الجزائري و تغييب ثقافته وتاريخه

حاول الإستعمار الفرنسي إستثمار الثقافة الشعبية و توجيهها حسب أهدافه الخاصة فشجع بعضها و هدم البعض الآخر، فحارب روح الجهاد و الدفاع عن الأرض و التضامن بين الأسر و العادات والتقاليد، و شجع الخلافات و الخرافات فسيطر على العقول و نشر الثقافة الغربية عبر الاحتكاك بين المستوطنين والجزائريين[1]، و ظل يطارد الثقافة الشعبية لأنه أدرك الدور الذي تقوم به في الحفاظ على هوية الشعب و انتمائه الحضاري فعمل على دراستها و معرفة أسرارها من أجل السيطرة عليها و طمسها و تشويهها [2]. وذلك من خلال:

اولا: قضية تغيير الأسماء والألقاب

إن الإستعمار الفرنسي لم يكتف بعد احتلاله الجزائر سنة 1830 بالسيطرة السياسية والعسكرية ونهب الثروات الوطنية بل هاجمت الثقافة الجزائرية ، وكان هدفها من هدا الهجوم هو القضاء على جميع المقومات الذي يتميز بها المجتمع الجزائري، ففرض الإستعمار الفرنسي على الجزائريين أسماء لا تعني عربية ولا فرنسيةولا أعجمية من أجل تشويه الشخصية الجزائرية وكذلك تفريق الأسر عن بعضها البعض أو لتفكيك بنية المجتمع الجزائري[3].

---

[1]/عبد الحميد عومري: الحياة الثقافية والفكرية في الجزائر، ص197.

[2]/محمد سعيدي: مستقبل الثقافات الشعبية والعربية، مجلة فيلاديفيا، ع06 جامعة فيلاديفيا الأردن،2010، ص23.

[3]/نصر سلمان: نماذج حية لطرق الاستعمار الفرنسي في القضاء على الشخصية الوطنية، مجلة المعيار، ع10، م5، قسنطينة،16ماي2005، ص84.

من أجل تنفيذ هذا المخطط قامت السلطات الفرنسية في الجزائر بإصدار قانون الألقاب أو الحالة المدنية الصادر بتاريخ 23مارس1882 الذي يجبر الجزائريين على اتخاذ ألأقاب أهلية خاصة غير الذين كانوا يحملونها فمن الأسر من احتفظت بلقبها السابق ومنها من أعطى لها حرية اختيار اللقب السابق ومن الأسر فرضت عليها ألقاب غير مقبولة ولا معقولة[1].

وبموجب هذا القانون لم تكتف السلطات الفرنسية بتغيير الأسماء وألقاب الجزائريين بصفة عشوائية بل عوضت العديد من الأسماء بعضها نسبة لأعضاء الجسم والعاهات الجسدية، وبعضها نسبة للألوان والفصول والأدوات الفلاحية[2] وأسماء الحشرات بأشكالها والمأكولات والمشروبات والألوان المختلفة و الأفعال المرفوضة خلقيا و اجتماعيا[3]من أجل القضاء على كيان الأسرة الجزائرية و لم تكتفي فرنسا بتشويه الأسماء و ألقاب الأشخاص بل غيرت أسماء الشوارع و المدن في الجزائر فحولوها إلى أسماء علماء و أدباء و فلاسفة و ضباط فرنسيين مثلا كساحة"بيجو" ساحة الأمير عبد القادرحاليا و ساحة "لافيجري" ساحة الشيخ عبد الحميد بن باديس و نهج "ايزلي" نهج العربي بن مهيدي حاليا[4]بالإضافة إلى أسماء أخرى مثل فيكتور هيقو و رفيقو و باستور و ديكارت[5].

وكان هدف فرنسا بتسمية أسماء الشوارع بأسماء عظماء فرنسا و بالتالي فهو من المنظور السطحي يبدو أنه عملية وفاء لعظماء التاريخ الفرنسي لكنه في المنظور الباطني فهو عملية خطيرة للغاية و ذلك أن الطفل الجزائري في يوم أن يرى أو يسمع عن هاته الشخصيات فإنه يبدأ يتساءل عنها و ينفتح قلبه لمعرفة من هو هذا الشخص فينشأ متأثرا به و منبهرا بعظمته[6] لذلك فإن غرض فرنسا من هذا القانون هو قطع الصلة بين الجزائريين و أسمائهم و ألقابهم التي تربطهم بأصولهم و تذكرهم بأمجادهم و تجعلهم متميزين عن الفرنسيين و تحطم معنوياتهم[7].

---

[1]/نصر سلمان:نمادج حية لطرق الاستعمارالفرنسي، ص84.

[2]/توفيق بن زردة: الألقاب العائلية في الجزائر بين النص والتطبيق و الآثار1873-1962، أعمال الملتقى الوطني المنعقد يوم 29أكتوبر 2019، دار الهدى الجزائر ،2022،ص،89.

[3]/نصر سلمان: المرجع السابق، ص85.

[4]/محمد الصالح الصديق: الجزائر بلد التحدي والصمود، ص 98.

[5]/عمار عمورة: موجز في تاريخ الجزائر، دار الريحانة، الجزائر، 2002، ص127.

[6]/محمد الصالح الصديق: المرجع السابق، ص98.

[7]/نصر سلمان: نمادج حية لطرق الاستعمار، ص84.

ثانيا: تشجيع الزواج المختلط

لقد عمل الإستعمار الفرنسي بكل قواه تشجيع الزواج المختلط وذلك بغرض إفراغ المجتمع الجزائري من روحه الدينية والوطنية وذلك من خلال ايجاد شرائح من أبنائه الجزائريين تربطهم بالمستعمر روابط الولاء[1]. و ذلك لتحقيق أهداف استعمارية و التمكن في التغلغل في المجتمع الجزائري، و نجد على رأس هؤلاء الكاردينال لافيجري الذي شجع هذه القضية الزواج المختلط، فمثلا زواج الفرنسية أورلي بيكار بشيخ الطريقة التيجانية أحمد التيجاني بعين ماضي، مع عدم اعتناقها الإسلام و هذا الزواج باركته السلطات الفرنسية، كذلك امتدت هاته الظاهرة إلى بعض الزعماء السياسيين و المثقفين الجزائريين مصالي الحاج تزوج بالسيد الفرنسية اميليبوسكان[2].

حيث نتج عن هدا الزواج الكثير من المشاكل بين الوالدين وانتشرت ثقافة زواج الأحادي تحت تأثير الحضارة الغربية، حيث كان الأبناء الذين يولدون من أب جزائري مسلم وأم فرنسية يتبعون جنسية أمهم بموجب القانون الفرنسين، كذلك من مخاطر هذا الزواج المختلط خاصة بالنسبة إلى أولئك الذين كانوا يعيشون في المهجر هو صعوبة التحكم في تربية الأبناء وتنشئتهم التنشئة الإسلامية التي تحافظ على مقومات هويتهم الوطنية الدينية وهذا يؤدي إلى تأثير على الثقافة الوطنية الجزائرية وتشويهها[3].

ثالثا: نهب الكتب والمخطوطات الجزائرية

إن ضباط الجيش ورجال الدين المسيحي الذين رافقوا عمليات الغزو أثناء الاحتلال الفرنسي قاموا بنهب المكتبات الجزائرية التي يعثرون عليها في مختلف جهات القطر سواء كانت عامة أو خاصة، ويرسلون بمحتوياتها إلى أصحابهم بفرنسا أو يبيعونها لتجار الكتب الأوروبيون الذين يأخذونها إلى

[1]/المرجع نفسه، ص86.

[2]/علي غياترية ويمينة دهالسي: تأثيرات المرأة الأوروبية على الأسرار الجزائرية 1830-1962 مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية، جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي، ع22،22جوان2017، ص151.

[3]/سعيد محمد: انعكسات السياسة الثقافية الفرنسية المنظومة الثقافية والاجتماعية الجزائرية 1880-1962 مجلة البحوث التاريخية، الجزائر، ع02، م06، ديسمبر2022، ص 645 646.

أوروبا[1]، إلى جانب المكتبات التي أحرقوها مثل مكتبة الأمير عبد القادر التي تمت بعثرتها و تدمير جزء كبير منها و مخطوطات أخرى ضاعت فلقد كان الأمير عبد القادر يسر على أعقاب طابور دوق دومال، مسترشدا بالأوراق الكثيرة التي امتلأت بها الطريق، و التي كان الجنود الفرنسيون يمزقونها و يرمون بها أثناء سيرهم[2].

ولعل أقسى تجربة مرت بها المكتبات الجزائرية هي الاحتلال الفرنسي وما رافقته من حروب وما نتج عنه من تخريب كما وقع لمكتبات قسنطينة ومعسكر وتلمسان[3]، حيث تم جمع أكثر عددا من المخطوطات تضمنت مالا يقل عن 2000 كتيب يتناول جميع فروع المعرفة الإنسانية تقريبا عند العرب[4].

بالإضافة إلى ما وقع لمكتب الشيخ حمودة الفكونوباش تارزي في قسنطينة ومكتبات الجامع الكبير وغيره من المساجد إضافة إلى الكتب التي أرسلها الجنود الفرنسيون هدية إلى مكاتبهم الخاصة المحلية في فرنسا[5].

وكان بيرو بروجر قد رافق الحملة على قسنطينة وأخذ يجمع المخطوطات من المساجد وغيرها، ومن أيدي الجنود بل حتى من الشوارع، وقد جمع حسب تقارير ما يقارب 800 مخطوطة وعاد بها إلى مدينة الجزائر وأثناء الطريق ضاع منها الكثير ومن بين هذه المخطوطات مجموعة من الكتب للرياضيين الإغريق ومجموعة أخرى من علوم الفلسفة والطب وغيرها استفاد منها الفرنسيون[6].

وقد كانت الجزائر من أوائل البلدان الإسلامية التي أصيبت بالاستعمار الاقتصادي والفكري، فذهب مكتباتها، وبعثر تراثها العربي الإسلامي إلى جانب مكتبة القاضي محمد الحنفي محمد العربي بن عيسى إلى استولى عليها الفرنسيون أيضا عند دخولهم عنوة إلى منزله[7] وفي هذا العدد يقول الدكتور رابح تركي (لا شك أن هذا النهب المتعمد للتراث الثقافي القومي في الجزائر يدخل في نطاق محاربة الثقافة

[1]/رابح تركي: التعليم القومي والشخصية الوطنية، ص45.

[2]/محمد عيساوي: الجزائر الفرنسية، ص170.

[3]/أحمد سعودي: السياسة الاستعمارية، ص147.

[4]/ E.FOUR MESTRAUX : L'instruction Publiqueen Algérie, challamel ainé éditeur,paris,1880 ,p8

[5]/أبو القاسم سعد الله: تاريخ الجزائر الثقافي، 1500-1830، ج1، دار الغرب الإسلامي، بيروت،1998، ص 302 303.

[6]/أبو القاسم سعد الله: تاريخ الجزائر الثقافي ج1، ص303.

[7]/أحمد سعودي: السياسة الإستعمارية، ص148.

العربية، والعمل على طمس معالمها لأنها هي المقوم الأساسي للشخصية الجزائرية التي يسعى الاحتلال إلى القضاء عليها بجميع الوسائل)[1] لأن المخطوطات و الكتب هي أساس التعليم[2] لهذا كانت محور السياسة الثقافية الفرنسية و مصدر توجيه الفكر الإستعماري[3].

رابعا: النخبة الفرنسية والاهتمام بتاريخ وجغرافية الجزائر

إن للتاريخ دور فعال في تكوين شخصية الأمم والشعوب وبذلك اعتباره أحد المقومات الأساسية لكل أمة من الأمم، لذلك قام الاستعمار الفرنسي وحاول تشويهها وحرمان الجزائريين من دراستها وذلك من خلال[4]:

-إعتبار الفتح الاسلامي للجزائر بمثابة استعمار عربي للجزائر وأن فرنسا هي التي حررت الجزائر من هذا الاستعمار في العصر الحديث.

-إقناع الجزائريين بأن بلادهم لم تتمتع في تاريخها الطويل بهوية شخصية وقومية، حيث كانت تخضع للاجانب في كل مراحلها التاريخية بداية برومان ثم الاتراك وثم الاحتلال الفرنسي.

-الزعم الكاذب بأن أصول الجزائريين ينحدر من بلاد الغال بجنوب فرنسا وليس شبه الجزيرة العربية وهذا من أجل قبول الجزائريين بفكرة الإدماج في فرنسا باعتبار وحدة الجنس الذي يجمع بين الفرنسيين والجزائريين[5].

-سعت السلطة الفرسية على التركيز على التاريخ و جغرافية فرنسا، من خلال إهمال تاريخ و جغرافية الجزائر و العالم الإسلامي، حيث كان أبناء الجزائريين يلقنون في حصص التاريخ مثلا كانت بلادنا تسمى

[1]/رابح تركي: التعليم القومي والشخصية الجزائرية، ص95.

[2]/أبو القاسم سعد الله: تاريخ الجزائر الثقافي ج3، ص25

[3]/عبد الحميد عومري: الحياة الثقافية والفكرية في الجزائر، ص291.

[4]/نصر سلمان: نماذج حية لطرق الاستعمار الفرنسي، ص87.

[5]/رابح تركي: التعليم القومي والشخصية الجزائرية، ص 192 193.

قديما غاليا و أجدادنا يسمون الغاليين ، كما تم تلقين الدروس من الفترتان الرومانية و البيزنطية بالجزائر،وتشويهما بعدها من عصور إلى غاية الإحتلال الفرنسي للجزائر[1].

كذلك يقابلون المستوى الرفيع للتطور الذي بلغه الرومان في الجزائر وشمال إفريقيا بجهل الغزاة العرب المسلمين ووصفهم بطابعهم التخريبي، كما قامت فرنسا بتقديم تاريخها ممزوجا بالإنتاج الفكري الحضاري وبفكرة التقدم والعدالة والحرية، وما فعلته فرنسا من خير في الجزائر[2].

سعت فرنسا منذ إحتلال الجزائر إلى إستهداف ثقافة الجزائر من خلال سياستها التعليمية الرامية إلى تغيير الهوية الجزائرية وفرض الهوية الفرنسية مما أثر بشكل كبير على الحياة الثقافية والهوية الوطنية، كما استخدمت وسائل أخرى لدعم مشروعها الثقافي كالصحافة والمسرح، رغم أنها فشلت في أن تجعل الجزائر جزء لا يتجزأ منها إلا أنها تركت آثار ثقافية واسعة إلى حد الآن.

[1]/بشير بلاح: تاريخ الجزائر المعاصرة، ج1، ص152.

[2]/منيرة عياد: جهود السلطة الاستعمارية في تحطيم مقومات الهوية الوطنية الجزائرية1830-1880، المغايرة الثقافة انموذجا، مجلة مقدمة للدراسات الإنسانية والاجتماعية باتنة، ع1، م07، جوان2022، ص171.

الفصل الثالث

جهود الحركة الوطنية في مواجهة السياسة الفرنسية في المجال الديني والثقافي

إن السياسة الفرنسية الرامية الى طمس الهوية الوطنية وإبعاد الشعب الجزائري عن تعاليم الدين الإسلامي خلقت ردود فعل قوية من النخبة المثقفة ورواد الحركة الوطنية الناشطة انذاك، هؤلاء الذين سارعوا وبذلوا جهودا للتدارك هدا الامر الخطير؛ فما هي الاساليب التي إتبعوها في ذالك؟ وهل ساهمت هده النخب في التقليل من حدة السياسة الفرنسية التي استهدفت الجانب الديني والثقافي؟

المبحث الأول: جهود النخبة المثقفة و العلماء

لقد رفض المجتمع الجزائري الوجود الاستعماري وناضل ضده بكل الوسائل المتاحة، حيث قادته في هذا الصراع بعض الشخصيات المتخرجة من المؤسسات الجزائرية كالمساجد والزوايا والمدارس منهم حمدان بن عثمان خوجة، مصطفى الكبايطي، الأمير عبد القادر، المكي بن باديس وغيرهم وتمحورت مقاومتهم حول الحفاظ على المؤسسات الثقافية واستعادة الممتلكات المستولى عليها ورفض سياسات الإدماج والتنصير واستمرار التعليم في الجزائر يعكس اصرارهم للحفاظ على هويتهم وتعزيز وعيهم الوطني[1].

اولا :حمدان بن عثمان خوجة:[2]

يعتبر من الشخصيات البارزة التي وقفت وعارضت السياسات الإستعمارية[3] التي تمادت في السلب والنهب والتنكيل العشوائي للشعب الجزائري ومصادرة أملاكه، حيث تخلى حمدان عن مواقفه المهادنة للإستعمار فعارض بشدة الإستيلاء على المساجد التي كانت تهدم أو تحول فراسل السلطات الفرنسية في الجزائر وباريس مطالبا إياها بوقف تلك الإعتداءات في حق الجزائريين وباحترام المواثيق والعهود التي أعطتها لهم في معاهدة الإستسلام 5 جويلية 1830[4].

[1]/محمد بن شوش: المقاومة الثقافية في الجزائر1830-1870، مجلة المصادر، ع19، جامعة الجزائر، ص49.

[2]/حمدان بن عثمان خوجة: ولد سنة 1773 ينتسب إلى أسرة جزائرية عريقة تعلم القرآن صغيرا، تحت إشراف والده وعلى إثر وفاة والده اشتغل حمدان بالتدريس ثم تعاطى التجارة مع عمه، للمزيد ينظر، محمد العربي زبيري، مذكرات أحمد باي وحمدان خوجة وبوضربة، الشركة الوطنية للنشر، الجزائر1981، ص ص 133 140.

[3]/محمد بن شوش: المرجع السابق، ص50.

[4]/أحمد سعودي: السياسة الإستعمارية، ص ص 145 146.

كتب العديد من الرسائل والشكاوى حيث انتقل إلى باريس أوائل ماي1830 حيث قدم مذكرته مع إبراهيم مصطفى باشا إلى وزير الحربية الفرنسية في 3 جوان 1833 وتشمل ثمانية عشرة نقطة تضم الأخطاء التي ارتكبها العسكريون في الجزائر[1].

وأهم شيء قام به حمدان خوجة أنه فضح جميع الجرائم التي قام بها العدو الفرنسي في البلاد الجزائرية التي كانت ترغب في نشر الحضارة الأوروبية وحاولت أن تجعل من الشعب الجزائري شعبا متقدما ومتحضرا، ولكن حمدان أكد لها وقال (أن الجزائر غير فرنسا ولا يمكن لشعبين يختلفان في الدين واللغة أن يلتقيا)[2].

إلى جانب ذلك ساهم حمدان خوجة في تشكيل اللجنة الإفريقية 10جويلية 1833 و قام بتزويد هذه اللجنة بمعلومات و منح فيها مطالب الأمة الجزائرية و التي أدرجها في كتابه المرآة الذي يعتبر مصدرا أساسيا لكتابة تاريخ الجزائر[3]، و أرسل منه نسخة إلى أعضاء اللجنة و أرفقها برسالة يناشدهم فيها بالقيام بالعدل و الاتسام بالنزاهة، و من باريس أيضا قام بمراسلة السلطان العثماني و أعيان دولته طالبا منهم أن يتدخلوا لإنقاض الشعب الجزائري من وحشية الإستعمار بالإضافة إلى هذه الاتصالات بالمسؤولين الفرنسيين و العثمانيين، حيث حمدان يبحث عن المعونة في

أماكن أخرى من مختلف أنحاء اعالم.

ثانيا: مصطفى الكبابيطي

بعد تأزم العلاقة بين الكبايطي والإدارة الفرنسية بسبب مطالبة مدير الداخلية بتعليم أبناء الجزائر اللغة الفرنسية في مدارسهم خلال ساعة، وهو الأمر الذي رفضه آباء التلاميذ كون أن تعلم القرآن لا يتماشى معالتعليم الفرنسي،لأن الفرنسية مضرة لأبنائهم، لأن أغلب الذين يعرفون الفرنسية في بعض الأحيان يكونون مخمورين ولا يودون الصلاة أو الصيام[4]، حيث أنالكبايطي معروف عنه أنه لا يقبل أي

[1]/محمد بن شوش: المقاومة الثقافية في الجزائر، ص 50 51.

[2]/محمد الطيب عقاب: أحمد خوجة رائدا التجديد الإسلامي، منشورات وزارةالثقافة، الجزائر، 2007، ص 43 44.

[3]/حميدة عميراوي: دور حمدان خوجة في تطور القضية الجزائرية، دار البحث، الجزائر، 1987ن ص 169 170.

[4]/عائشة حسني: الإدارة الفرنسية ومواقفها من قضايا الدين والمجتمع بعد الاحتلال الجزائري، مجلة معارف، ع19، جامعة لبويرة، ديسمبر2015، ص 194 195.

عمل يمس بالقيم المتوارثة و تعاليم الشريعة الإسلامية و مصالح المسلمين فبعد وصول الجنرال بيجو إلى الحكم إنقلبت الموازين في السياسة الفرنسية، حيث أراد تثبيت قواعد السيادة الفرنسية في الجزائر و شملت هذه السياسة السيطرة على الشؤون الدينية الإسلامية[1].

ونلاحظ أن بداية تدخل الفرنسيين بشؤون الدينية الإسلامية بدأ منذ 1830، حين أصدر كلوزيلبعض الإجراءات في ذلك إلا أن عهده لم يطل إلا سنة واحدة وجاء بعده بيجو الذي صدر قرار في 23 مارس 1843 الذي ينص بضم مؤسسات الوقف إلى أملاك الدولة، إلا أن هذا القرار تم رفضه ومعارضته من قبل لكبايطي[2]. ثم نفي لأنه عارض قرار الصادر في 24ديسمبر1842 الخاص بتعليم أبناء الأهالي اللغة الفرنسية في مدينة الجزائر والهادف إلى تحضير هؤلاء لكي تستفيد منهم فرنسا لاحقا، وإلى غاية أفريل من السنة الموالية 1843 لم يستجب المعني لأمر الإدارة فصدر أمر بعزله إلى جزيرة سان ماغريت[3].

ثالثا: الأمير عبد القادر[4]:

هو من أهم الشخصيات البارزة التي عرف عنها التفوق والعظمة، حيث عرف بحبه للعلم والعلماء فعمل على تنظيم المعلمين في العديد من المدن وحدد لهم مرتبات تتناسب مع درجاتهم العلمية، وحث الناس على طلب العلم ونشره واحترام أهله، كما ساعد العلماء وكرمهم[5]. لذلك بذل الأمير عبد القادر جهودقسوى في سبيل الدفاع عن الوحدة الوطنية والدين الإسلامي لأنها سبيل اتحاد الجزائريين وتعاونهم فيما بينهم لإنقاض وطنهم وتحرير أرضهم من ويلات العدو الفرنسي[6].

---

[1]/أبو القاسم سعد الله: أبحاث وآراء، ج2، ص 18 19.

[2]/المرجع نفسه، ص 20

[3]/عائشة حسني: المرجع السابق، ص 195 196.

[4]ا/لأمير عبد القادر: هو عبد القادر ناصر الدين الابن الرابع لعبد القادر محي الدين ولد في ماي1807 في قرية القيطنة في إقليم وهران وكان شخص موهوب بطبيعته وجاد في فن الثقافة والإصلاح الذاتي وكان يتمتع بكامل احترام والثقة من قبل عرب وهران، للمزيد ينظر إلى شارل هنري تشرشل حياة الأمير عبد القادر، تر أبو القاسم سعد الله، دار التونسية للنشر، تونس1974، ص ص 39 48.

[5]/محمد بوشوش: المقاومة الثقافية، ص 53 54.

[6]/كريمة حرشوش: الأمير عبد القادر واسهاماته في النهضة العربية بالجزائر وبلاد الشام1832-1860ن مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة وهران 1، 2017-2018، ص 129.

لذا أدرك الأمير عبد القادر أن النضال لا يمكن يحقق أهدافه إلا إذا تحققت الوحدة الجزائرية فهي تعتبر الشرط الأساسي لنجاح المقاومة، فعمل على تحقيق الشعور بالإنتماء للمجتمع الجزائري، فأوجد بذلك بعدا جديدا من خلال تجاوز المجتمع حدود القبلية من أجل بناء دولة والأمة معا[1].

وكان الأمير عبد القادر غيورا على وطنه ومدافعا على كتاب الله من كل عظمته وبطولته لذلك جعل من واجبه الأساسي حماية القرآن الكريم[2]، حيث عبر الأمير عن مقاومته الثقافية من خلال كتاباته التي ينشرها عن اللغة العربية والتي يعتز بإنتمائه إلى الأمة العربية والإسلامية حيث كان يقول :(اللغة العربية هي لغة الجزائريين وهم معتزون بها، ومتمسكون بها ولا يريدون أن تحل اللغة الفرنسية محلها). ومن هنا أن الأمة الإسلامية لها حضارة عريقة وراسخة في تاريخ البشرية[3].

هذا ما أشار إليه صالح فركوس في كتابه على أن الأمير يسعى إلى بعث الروح الوطنية في الأمة الجزائرية وتحريض الناس على الجهاد فكثيرا ما كان يخاطبهم ويردد هذه الكلمات:(دينكم، بلادكم، أرضكم، نساؤكم).[4]حيث أظهر للعالم بأن الجزائر لها تاريخ تعتز به وحضارة إسلامية تنتمي إليها واعتنت بمختلف العلوم ورفضت رفضا قاطعا لمحوها من طرف الإستعمار الفرنسي الذي عمل منذ دخوله إلى الجزائر على محو مقومات الشخصية الجزائرية[5]، حيث جاء في أحد روايات القادة الفرنسيين بأنهم عرفوا أن الأمير عبد القادر يعمل على بعث وإحياء القومية العربية ما جعلهم يخشونه[6].

إن شخصية الأمير عبد القادر حافلة بالدروس والعبر، فهو لم يكن مجرد قائد عسكري بل كان قائدا دينيا ينشر تعاليم الإسلام بحماس وإخلاص وكانت شجاعته في الميدان العسكري تتقاطع مع قوته في التعابير عن القيم الإسلامية، حيث دافع بشدة عن الدين ودعى إلى الوحدة والإيمان، فهو لم يكتفي

[1]/محمد خير فارس: تاريخ الجزائر الحديث من الفتح العثماني إلى الاحتلال الفرنسي، دار الشرق، بيروت،1969، ص ص 227 229.

[2]/شارل هنري تشرشل: المصدر السابق، ص69.

[3]/خديجة شيخي: المقاومة الثقافية في فكر الأمير عبد القادر، مجلة الحكمة للدراسات التاريخية، م8، ع4، جامعة الجزائر، 3.2، ديسمبر 2020، ص43 45

[4]/تاريخ الثقافة الجزائرية من العهد الفينيقي إلى غاية الإستقلال، ج3، دار إيدكوم، الجزائر،2013، ص 12

[5]/خديجة شيخي: المقاومة الثقافية، ص48.

[6]/صالح بن نبيلي فركوس: المرجع السابق، ص12.

بتحقيق الإنتصارات العسكرية بل كان يسعى جاهدا لنشر رسالة السلام والتسامح مما جعله محل تقدير واحترام حتى بين خصومه[1].

رابعا: المكي بن باديس:[2]

يعد الشيخ المكي بن باديس واحد من الرواد البارزين في الحركة الوطنية الجزائرية في إقليم قسنطينة خلال القرن 19، وعمل بجد على إصلاح النظام القضائي ومساعدة الشعب الجزائري على التحرر من الإستعمار[3]. حيث شغل منصب القضاء لفترة طويلة وكان من أبرز المدافعين عن إستقلالية القضاء الأهلي ووضح الأضرار الناجمة عن سياسة الدمج الفرنسية، وفي عام1889 كتب رسالة بالعربية عن وضع القضاء والقضاة وتم ترجمتها إلى الفرنسية ونشرت في 500نسخة[4].

وقد بين ابن باديس في هذه الرسالة دفاعه عن القضاء الإسلامي، حيث دعا القضاة الفرنسيين لاسترجاع صلاحياتهم وذلك بطريقة لينة ليصل كل طرف إلى نتائج التي يسعى إليها بدون وبدون خلاف[5]، حيث قدم بعض الحجج في ذلك منها أن القضاء الإسلامي غير مكلف ماديا مقارنة مع القضاء الفرنسي المعقد من ناحية القوانين والإجراءات، حيث دافع ابن باديس عن حرية الجزائريين في اختيار القاضي والشريعة التي يحتكمون بها[6].

بالإضافة إلى ذلك أن الشيخ مكي بن باديس كان مستعدا لقبول التأثير الفرنسي في المجالات السياسية والاقتصادية، لكنه كان غير مساوم مع الفرنسيين عندما يتعلق الأمر بالشؤون الدينية وبالنسبة له أن

---

[1]/نصيرة حسان زمرلين: التعليم الإسلامي في ظل الإحتلال الفرنسي1830-1962، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير جامعة أم القرى بكلية التربية،1406-1407، ص 42.

[2]/المكي بن باديس: ولد سنة 1820 بقسنطينة، كان في أول أمره مساعدا في المكتب العربي بقسنطينة تولى القضاء في فترة1856-1876، للمزيد ينظر إلى أبو القاسم سعد الله:تاريخ الجزائر الثقافي،ج4، ص ص 462 467.

[3]/فارس كعوان: القاضي مكي بن باديس القسنطيني 1820-1890 وموقفه من قضايا عصره، دورية كان التاريخية، ع20، سطيف، جوان2013، ص48.

[4]/لمرجع نفسه، ص50

[5]/جمال قنان:نصوص سياسية جزائرية في التاسع عشر1830-1914، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2009، ص206.

[6]/فارس كعوان: المرجع السابق، ص50.

الإعتداء على الدين هو الأمر الأخطر بالنسبة للإنسان، وبذلك كان ثابتا في مبادئه الدينية دون التنازل عنها[1].

أما موقفه من التجنيس الجماعي لليهود وفق قانون كريميو الذي صدر في 24 أكتوبر1870، فبعد معرفة الأهالي حقيقة هذا القانون قاموا بإصدار رسالة في 25جوان 1871 ووجهوها إلى نائب عمالة قسنطينة بالديوان الدولة الفرنسية وكان على رأس هؤلاء الأعيان المكي بن باديس حيث رفضوا التجنيس الجماعي لليهود وطالبوا بإلغائه وأن يسمح للأفراد الجزائريين بطلب الجنسية المفردة[2]، و هكذا فقد أدرك أبن باديس أن قرار كريميو جاء لصالح اليهود من أجل تعزيز نفوذهم للوصول إلى أعلى المراتب السياسية في الجزائر و هذا يمثل تهديدا خطيرا لمستقبل البلاد[3].

أما من كل هذه الصعوبات وجد الجزائريون أنفسهم مجبرين على محاربة والوقوف في وجه الفرنسيين وهذا بفضل تمسكهم بهويتهم الوطنية في جميع مظاهرها والمحافظة على الثقافة العربية الإسلامية.

المبحث الثاني: جمعية العلماء المسلمين وموقفها من السياسة الفرنسية

تعد جمعية العلماء المسلمين تيارذات طابع إصلاحي و اجتماعي و تربوي بالدرجة الاولى ساهمت بشكل كبير في الدفاع عن المقومات الشخصية الجزائرية من خلال المحافظة على قيمتها الروحية والتاريخية وفق شعارها " الإسلام ديننا والعربية لغتنا والجزائر وطننا"[4]، حيث وقفت هذه الجمعية في بدايتها الأولى ضد السياسة الفرنسية التي انتهجتها في الجزائر من تجنيس و فرنسة و تجهيل وذلك من خلال:

[1]/أبو القاسم سعد الله: تاريخ الجزائر الثقافي، ج4، ص462.

[2]/فارس كعوان: المرجع السابق، ص51.

[3]/المرجع نفسه، ص51.

[4]/رشيد مياد: مبادئ ومجالات الإصلاح عند جمعية العلماء المسلمين الجزائريين1931-1954، مجلة الخلدونية، م9، ع1، جامعة لمدية، 1جوان2016، ص192.

اولا: الدفاع عن التعليم واللغة العربية:

كان للجمعية علماء المسلمين الجزائريين مواقف صريحة منذ البداية للدفاع عن اللغة والدين الإسلامي وهذا ما أكده عبد الحميد بن [1] في قوله:"قد فهمنا و الله ما يراد بنا و أننا نعلن لخصوم الإسلام و العربية أننا عقدنا على المقاومة المشروعة عزمنا، و سنمضي بعون الله في تعليم ديننا و لغتنا رغم كل ما يصيبنا، و لن يصدنا عن ذلك شيء فنكون قد شاركنا في قتلها بأيدينا"[2].

إضافة إلى ذلك أن هذه الجمعية جاءت بعريضة قدمتها إلى مدير الشؤون الأهلية وجاء فيها بشأن اللغة العربية، حيث نصت على تذكير الفرنسيين بتضييقهم على التعليم العربي الحر الذي لا يزال على وضعه ولم يتبدل منه شيء، أما رجال الجمعية الذين هم دعاة الخير والسلام لا يزالون تدور حولهم الشكوك ويتم تتبعهم من قبل الجمعيات الإدارية والتحرش بهم[3].

وبعد صدور قرار 8 مارس 1938 الذي كان بمثابة ضربة قاسية على تعلم اللغة العربية حيث أصرت الأمة كلها متحدة إياه على تعلم لغتها ودينها مهما كانت الظروف وشن عليه الشيخ عبد الحميد بن باديس حملة عنيفة خاصة في مجلة الشهاب وجرائد جمعية العلماء[4]، حيث صمد رجال التعليم العربي الحرفي وجهه حتى تراجعت فرنسا عنه وأعلنت في 20سبتمبر 1947 عن ترسيم اللغة العربية في التعليم[5].

[1]/عبد الحميد بن باديس: ولد ابن باديس في ديسمبر1889 وهو من أكبر الأسر القسنطينية الدي يمتد نسبها إلى أسر مالكية، وكان عنصرا بارزا بين النخبة المثقفة بالعربية، للمزيد ينظر إلى محمد الميلي، ابن باديس وعروبة الجزائر، ص ص 9-15.

[2]/المرجع نفسه، ص 151-152.

[3]/محمد لحسن زغيدي: محاربة الاحتلال للغة والثقافة العربية، ص394.

[4]/رابح تركي: الشيخ عبد الحميد بن باديس: ص157.

[5]/المرجع نفسه، ص 157.

إضافة إلى ذلك بين محمد البشير الإبراهيمي[1]، أن الجمعية ادركت أن التعليم هو السبيل الى التحررا[2]و أن الشعب الجاهل لا يمكنه الحصول على إستقلاله من أعدائه، لذلك اتخذت من المدرسة أداة رئيسية لمحاربة الاستعمار، حيث يرى ابن باديس أن التعليم أهم سلاح للوقوف في وجه المستعمر[3].

اهتمت جمعية العلماء المسلمين بإنشاء مدارس عربية في شتى أنحاء الوطن، وكانت أولى المدارس التي أسستها هي مدرسة التربية والتعليم بقسنطينة سنة 1936، مدرسة الشبيبة الإسلامية بالجزائر ومدرسة التهذيب البنين بتبسة وجاءت هذه المدارس كرد فعل للمدارس الاستعمارية التي تحاول هدم مقومات الشخصية الجزائرية[4].

ثانيا جمعية العلماء ومقاومة التجنيس والإدماج :

أ-التجنيس:

شنت جمعية العلماء المسلمين على التجنيس ودعاته حملة شنعاء من خلال الخطابات والندوات والدروس التي يتم إلقاءها ثم بواسطة جريدتها البصائر 1935، فكتب رئيس تحريرها الشيخ الطيب العقبي افتتاحية حيث جاء فيها " التجنيس بمعناه المعروف في شمال إفريقيا حرام والإقدام عليه غير جائز بأي وجه من الوجوه"[5]، حيث اتبعت أسلوبين لمحاربة التجنيس أولا أنها أصدرت فتوى دينية بتكفير كل إنسان يتجنس بالجنسية الفرنسية و يتخلى عن أحكام الشريعة الإسلامية، و بالتالي تحرم عليه الصلاة عند وفاته (ينظر إلى الملحق رقم 4) أما الثانية فهي تتمثل في العمل على نشر الثقافة

[1]/محمد البشير الإبراهيمي: ولد الشيخ الابراهيمي في 14جوان 1887 في قرية سيدي عبد الله من نواحي مدينة سطيف وتلقى تعليمه الأول على والده وحفظ القرآن وهو الشخصية الثانية في قيادة الحركة الإصلاحية، للمزيد ينظر إلى أحمد الخطيب جمعية العلماء المسلمين الجزائريين وأثرها الإصلاحي في الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب الجزائر،1885، ص ص 148-150.

[2]/رشيد مياد: مبادئ ومجالات الإصلاح عند جمعية العلماء المسلمين،ص200.

[3]/عبد الكريم بوصفصاف: جمعية العلماء المسلمين ودورها في تطور الحرك الوطنية الجزائرية1931-1945، ط1، دار البعث قسنطينة1981، ص 138-139.

[4]/المرجع نفسه، ص 140.

[5]/رابح تركي: الشيخ عبد الحميد بن باديس، ص 72.

العربية الإسلامية في الجزائر من خلال رابط الجزائر روحيا و تاريخيا و حضاريا بالعالم الإسلامي و ليس الثقافة الفرنسية[1].

ب-سياسة الإدماج:

عبر الشيخ عبد الحميد بن باديس عن رفضه لسياسة الإدماج في جريدة الشهاب[2] بقوله "إن هذه الأمة الجزائرية الإسلامية ليست هي فرنسا، ولا يمكن أن تكون فرنسا، ولا تريد أنتصير فرنسا ولا تستطيع أن تصير فرنسا ولو أرادت، بل هي أمع بعيدة عن فرنسا كل البعد في لغتها وفي أخلاقهاوفي عنصرها وفي دينها لا تريد أن تندمج، وله وطن محدود معين وهو الوطن الجزائري"[3].

بالإضافة إلى ذلك مطالبة الجمعية بحق الجزائريين في الإنتخاب كما سعت لتحقيق الوحدتين العربية والإسلامية[4]، وأيضا طالبت بالاستقلال حتى ولو بطريقة غير شرعية وهذا ما صرح به ابن باديس سنة 1936 حيث قال "هل يمكن لم شرع في تشييد منزل أن يتركه بدون سقف وما غايتنا من عملنا إلا تحقيق الإستقلال"[5].

وهكذا حاربت جمعية العلماء المسلمين سياسة الإدماج والتجنيس وقضت عليها في جميع مظاهرها وقاومت أنصاره ودعاته حتى قهرتهم وأخرستهم فكان ذلك منها تحديا للإستعمار وأثبتت بتلك المواقف للجزائر إسلاميتها، حيث جعل ابن باديس الشعب كله يردد معه نشيد الخالدة:

شعب الجزائر مسلم — وإلى العروبة ينتسب
من قال حاد عن أصله — أو قال مات فقد كذب
أو رام إدماجا له — رام المحال من الطلب
هكذا الكم عهدي به — حتى أو سد في التراب
فإذا هلكت فصيحتي — تحيا الجزائر والعرب[6]:

[1]/ رابح تركي: الشيخ عبد الحميد بن باديس، ص 74-75.
[2]/رشيد مياد :مبادئ و مجالات الإصلاح، ص 204.
[3]/محمد الميلي: ابن باديس وعروبة الجزائر، ص 192.
[4]/رشيد مياد: مبادئ الإصلاح، ص 204.
[5]/عمار طالبي: ابن باديس حياته وآثاره، ج1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1983، ص 89.
[6]/رابح تركيك الشيخ عبد الحميد بن باديس، ص 268-269.

ثالثا: موقف الجمعية من القضاع الإسلامي

عملت جمعية العلماء المسلمين على تحسيس الفرد الجزائري بأهمية القضاء الإسلامي حيث ينشر أفكارهم الإصلاحية من أجل أن تعرف الجزائري المسلم وتبين له نوايا الاستعمار الفرنسي التخريبية لذلك نادت بفضل القضاء الإسلامي عن الإدارة الفرنسية، لأن القضاء الفرنسي جزء من التشريع الإسلامي[1]، و لتوضيح هذه المسألة رفعت الجمعية تقريرا قدمته للحكومة في رمضان 1363هـ ، و أهم ما جاء فيه "القضاء بين المسلمين في أحوالهم الشخصية و المالية و الجنائية جزء لا يتجزأ من دينهم، لأن الحكم بينهم فيها حكم من إليه، و لأن أصول تلك الأحكام منصوصة في الكتاب و السنة، و كل ما فيها فهو دين، و لأنهم ما خضعوا لتلك الأحكام إلا بصفة كونهم مسلمين"[2].

ولأجل ذلك طالبت الجمعية من الحكومة الجزائرية أن تضع حد لهذه الحالة المضطربة التي آل إليها القضاء الإسلامي[3].

ومن أجل تحسين الإصلاح القضائي قدمت هذه الجمعية مجموعة من المطالب منها:

-التعليم القضائي: يجب توسيع برامج التعليم القضائي في مادة اللغة العربية والفقه والأصول...،

-الوظائف القضائية: يجب إدخال عناصر من المتخرجين لجامع الزيتونة أو غيره في الخطط القضائية.

-السلطة العليا: يجب تكوين مجلس قضائي يتولى اختيار القضاة وتسميتهم ومراقبتهم وتكون هذه السلطة مستقلة عن القضاء الفرنسي.

-محاكم الاستئناف: يجب تكوين محاكم إسلامية تستأنف إليها الأحكام الأولية وتكون سلطتها إسلامية محظى[4].

[1]/مصطفى هادف: المشروع الديني والقضائي الفرنسي في الجزائر وموقف جمعية العلماء المسلمين منه، مجلة مدارات للعلوم الاجتماعية والإنسانية، ع6، جامعة باتنة، أفريل 2022، ص 176-177.

[2]/أحمد طالب الإبراهيمي: آثار الإمام محمد البشير الإبراهيمي، ج3، دار الغرب الإسلامي، بيروت،1997، ص 135.

[3]/المرجع نفسه، ص 135

[4]/محمد خير الدين: مذكرات، ج1، مطبعة دحلب، الجزائر،1985، ص 140.

رابعا محاربة التبشير المسيحي

عملت جمعية علماء المسلمين في اتباع سبل عديدة للحد من الإنتشار التبشير المسيحي في الجزائر، حيث كانت تنظر إليه نتيجة من نتائج التعصب المسيحي المسلح وأنه أداة من أدوات السياسة على شكل ديني دفعته ليكون رائدها في الفتح ة قائدها في الإستعمار[1]، لذلك قاومت الجمعية هذه الحركة عن هذه الحركة عن طريق المحاضرات والدروس العامة من خلال تعليمها للشعب الجزائري قيمة دينهم وضرورة التمسك به وأنه جزء مهم في هويتهم وشخصيتهم[2] و هكذا كان ابن باديس يقود حملة ضد رجال التبشير و الإدارة الإستعمارية للمحافظة على المقدسات العروبة و الإسلام في الجزائر بقوة و صلابة [3].

ولهذا لم تتمكن السياسة التبشيرية من تحقيق أهدافها أمام تمسك الجزائريين بدينهم.

[1]/رشيد مياد: مبادئ ومجالات الإصلاح، ص 199.

[2]/المرجع نفسه، ص 199.

[3]/رابح تركي: الشيخ عبد الحميد بن باديس ،ص 266.

المبحث الثالث: جهود باقي رواد الحركة الوطنية تجاه السياسة الفرنسية

إن أحزاب الحركة الوطنية لم تبقى مكتوفة الأيدي أمام السياسة الفرنسية التي اجتهدت لمحو الشخصية الوطنية، لذلك كان سبب وجود هذه الأحزاب في الساحة هو الدفاع عن الوطن ومقوماته ومن هنا تبرز موقف هذه الأحزاب[1].

اولا: نجم شمال إفريقيا:

يعتبر أول حركة سياسية جامعة بين أقطار المغرب العربي للدفاع عن المنطقة في وجه الاحتلال الفرنسي[2]، وفي عام 1926 عين مصالي الحاج عضوا لإدارة النجم ومن هنا بدأ هذا الأخير يأخذ طابعا جزائري لأن المغاربة والتونسيون اتجهوا لمعالجة قضاياهم في بلادهم[3].

إضافة إلى ذلك أن النجم اعتبره الشعب الجزائري حلفا وطنيا جامعا لكل المسلمين الجزائريين لأنه يدافع عن مصالحهم ومطالبهم وهذا ما ورد في بنده الثامن الذي نص على:

التعليم الإجباري للغة العربية وحق الجزائريين في التعليم على جميع المستويات من خلال خلق مدارس عربية جديدة وأن كل الأعمال الرسمية يجب نشرها باللغتين العربية والفرنسية[4].

كذلك عبر النجم عن رفضه لتدخل الإدارة الفرنسية في التعليم الإسلامي، حيث طالب بتوفير مجالات التعليم لجميع أبناء الوطن الذين لم يكن لهم الحظ في التعليم، كما تصدى أعضاء للسياسة الفرنسية الحاملة لشعار فرق تسد مؤكدين للعالم أن أبناء الجزائر مسلمين والدين الإسلامي ينهى المسلم عن حرب أهلية[5].

---

[1]/محمد لحسن زغيدي: محاربة الإحتلال للغة والثقافة العربية، ص393.

[2]/المرجع نفسه، ص 393.

[3]/يحي بوعزيز: سياسة التسلط الإستعماري، ص 82.

[4]/أبو القاسم سعد الله: الحركة الوطنية، ج2، ص 437-438.

[5]/نصيرة حسان زمرلين: التعليم الإسلامي في الجزائر، ص117.

ثانيا: حزب الشعب الجزائري

بعد الإطلاع على المطالب الأساسية التي تقدم بها الحزب خلال السنوات 1937-1939 أن برنامجه هو عبارة عن إعادة إحياء لمجموعة المطالب التي كان النجم قد تقدم بها سنة1936[1]، فتم وضع لهذا الحزب قانون وافق عليه المناضلون وجعلوا شعاره " لا إندماج لا إنفصال لكن التحرر".

كذلك ورد في مطالبه: أن تدعم الثقافة باللغتين العربية والفرنسية.

اجبارية تعليم اللغة العربية لكل المواطنين في كل المستويات[2].

إضافة إلى ذلك أن حزب الشعب جعل التعليم جملة اهتماماته والحفاظ على مقومات الشخصية الجزائرية، حيث قام بإنشاء عدد من المدارس الإبتدائية بالعاصمة والمدارس أخرى عب التراب الوطني وكان هدفه إنعاش الروح الديمقراطية والتخلص من النظام الإستعماري[3]. كما حرص على تعليم التاريخ لإعداد شعب مستعد للدفاع عن تراثه[4].

كذلك اهتم حزب الشعب بالتصدي لسياسة الإندماج والتجنيس وحارب الداعين لها، حيث كتبت صحيفة الأمة سنة1937 " أنه من المستحيل تغيير الجنسية لأن جنسيتها قبل كل شيء هي ماضينا... تاريخنا... أخلاقنا".[5]

---

[1]/أحمد الخطيب: حزب الشعب الجزائري، ص 229.

[2]/محمد الطيب العلوي: مظاهر المقاومة الجزائرية1830-1954، دار البعث، قسنطينة، 1985، ص 181.

[3]/يمينة بوجليدة: الحركة الوطنية الجزائرية 1950-1954، دار البعث، ماجيستير في تاريخ الثورة، جامعة الجزائر، 2007-2008، ص ص 138-140.

[4]/المرجع نفسه، ص 141.

[5]/محمد الطيب العلوي: المرجع السابق ص 184.

ثالثا :بيان الشعب الجزائري

بعد نزول الحلفاء أثناء الحرب العالمية الثانية بالجزائر في 8 نوفمبر 1942، حيث اجتمع ممثلي الحركة الوطنية[1] ومجموعة من النواب الجزائريين وقدموا باسم الشعب الجزائري إلى ممثلي الحلفاء بما فيها السلطات الفرنسية مجموعة من المطالب سميت ببيان الشعب الجزائري بتاريخ 10 فيفري 1943[2].

وصف هذا البيان حالة الجزائريين طيلة العهد الإستعماري وعبر عن مطامح الجزائريين[3] وطالبوا بتصفية الإستعمار والقضاء عليه ومنحهم دستور خاص بهم الذي تضمن إجبارية ومجانبة التعليم بجميع الأطفال الجزائريين[4]، حيث طالبوا أن يكون الجزائري مسلما لأن الجنسية الجزائرية والمواطنة هما اللتان يمنحان للمسلم الجزائري الأمن ويعطيانه حلولا بجميع مشاكله[5].

رابعا: حركة أحباب البيان و الحرية

كانت مطالبها مطابقة لمطالب بيان فيفري 1943[6]، حيث أكد عن المهمة العاجلة للدفاع عن البيان السابق وتحقيق ما جاء فيه[7].

وفي مؤتمرها الأول الذي عقدته بقسنطينة في 22 ماي 1944 حيث طالب المؤتمر بحرية الصحافة باللغتين العربية والفرنسية والحرية الدينية وحرية التعليم باللغة العربية[8].

وكذلك ورد في جريدتها الأسبوعية "المساواة" التي تأسست في 15 سبتمبر 1944 والتي كانت توزع فيها المناشير وتنظم المظاهرات وتعقد المؤتمرات كمؤتمر يناير 1945 الذي طالب بترسيم اللغة العربية[9].

---

[1]/محمد لحسن زغيدي: محاربة الاحتلال للغة والثقافة العربية، ص 397.

[2]/أبو القاسم سعد الله: الحركة الوطنية، ج3، ص 268

[3]/يحي بوعزيز: سياسة التسلط الإستعماري، ص 104.

[4]/يحي بوعزيز :سياسة التسلط الإستعماري، ص 105-106.

[5]/أبو القاسم سعد الله: الحركة الوطنية ج3، ص 269.

[6]/بشير بلاح: تاريخ الجزائر المعاصر، ج1، ص 454.

[7]/يحي بوعزيز:المرجع السابق، ص 111.

[8]/محمد لحسن زغيدي: محاربة الاحتلال للغة والثقافة العربية، ص 397-398.

[9]/بشير بلاح: تاريخ الجزائر المعاصرة، ص 454-455.

إن جهود الحركة الوطنية في مواجهة و السياسة الفرنسية كانت جزء لا يتجزأ من نضال الشعب الجزائري، حيث تجسدت هذه الجهود في رفض الإستعمار ومقاومته بكل الوسائل للحفاظ على الثقافة الجزائرية، ورغم كل التحديات والتضحيات بقيت الحركة الوطنية رمزا للصمود.

خاتمة

خاتمة

إن دراستنا لموضوع الدين والثقافة في السياسة الفرنسية بالجزائر مكننا للوصول إلى النتائج التالية:

سعت فرنسا منذ دخولها إلى أرض الجزائر في محاولة ربط الجزائر بفرنسا دينيا وثقافيا وذلك من خلال طمس الهوية العربية الإسلامية.

المساس بمختلف المقدسات الدينية كالمساجد والزوايا والكتاتيب القرآنية، حيث تعرضت إلى الهدم والتحويل إلى كنائس وإسطبلات.

عمدت فرنسا إلى مصادرة أملاك أوقافها وفرض قوانين ومراسيم صارمة على المؤسسات الوقفية ، حيث أن فرنسا لم تحترم المادة التي جاءت في معاهدة الإستسلام والتي نصت باحترام أماكن المقدسة ومؤسسات الوقف.

تعرض القضاء الإسلامي إلى قوانين ومراسيم صارمة من طرف الإدارة الإستعمارية حيث كانت تسعى إلى إلغاء النظام القضائي الجزائري وإستبداله بالقضاء الفرنسي.

كما إستخدمت فرنسا سياسة التنصير كوسيلة لتحقيق أهدافها الإستعمارية لنشر الدين المسيحي بدلا من الدين الإسلامي وذلك من خلال نشاطاتهم التنصيرية القائمة على تقديم الخدمات للسكان الجزائريين المتمثلة في 'إنشاء المدارس ومعالجة المرضى والتكفل بالأيتام، إلا أن هذه المحاولات باءت بالفشل بسبب تمسك الشعب الجزائري بعقيدته الدينية الإسلامية.

كما أصرت فرنسا على محاربة التعليم الجزائري وإستبداله بالتعليم الفرنسي من خلال فرض سياسة الفرنسية والتجهيل، حيث ضيقت الخناق على اللغة العربية من خلال إصدارها لقوانين ومراسيم لمحاربة التعليم العربي الحر.

عملت فرنسا على فرض سياسة الإدماج وتجنيس الجزائريين وذلك من خلال دمجهم بالمجتمع الفرنسي لكن بالمقابل التخلي عن أحوالهم الشخصية، وعلى الرغم من ذلك فإن هذه السياسة لم تحقق النجاح بسبب تمسك المجتمع الجزائري بمقوماته الشخصية.

استغلت فرنسا وسائل الإعلام كالصحافة والأنشطة الثقافية كالمسرح من أجل ترويج ثقافتها.

واجهت السياسة الفرنسية مقاومة قوية من قبل الشعب الجزائري الذي ظل متمسكا بدينه وثقافته العربية الإسلامية هذا من جهة ومن جهة أخرى لعبت الحركة الوطنية بما فيها جمعية علماء المسلمين الجزائريين دورا هاما في الحفاظ على الهوية الوطنية ومقاومة سياسة التجنيس الإدماج.

الملاحق

الملحق رقم 1: جامع كتشاوة بعد تحويله الى كتدرائية [1]

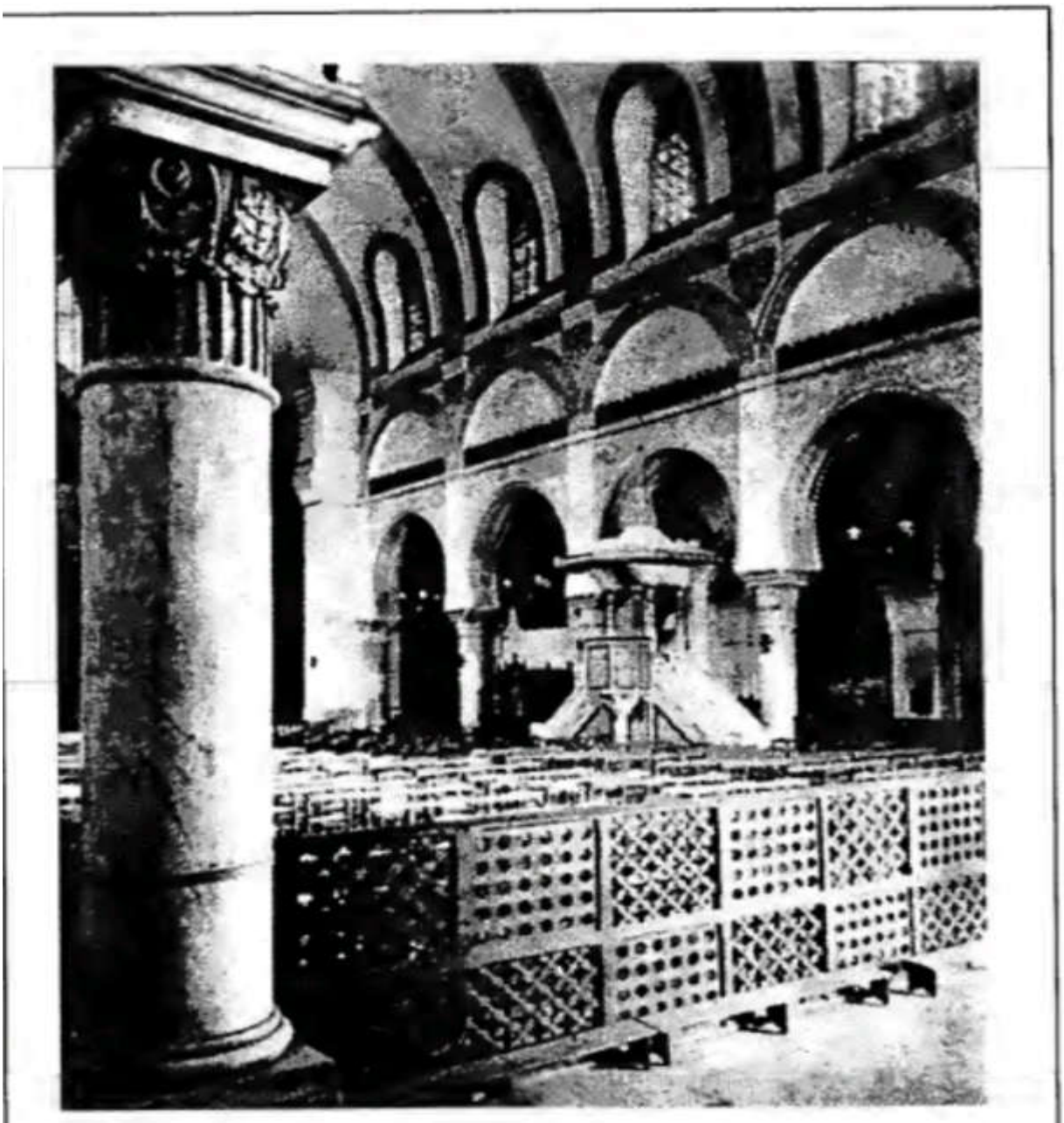

جامع كتشاوة بعد تحويله إلى كاتدرائية

[1] يسر بلاح : تاريخ الجزائر المعاصر ج1 ص 209

الملحق 2: نص قرار 7 ديسمبر 1830 [2]

الملحق رقم 03: نص قرار 07 ديسمبر 1830

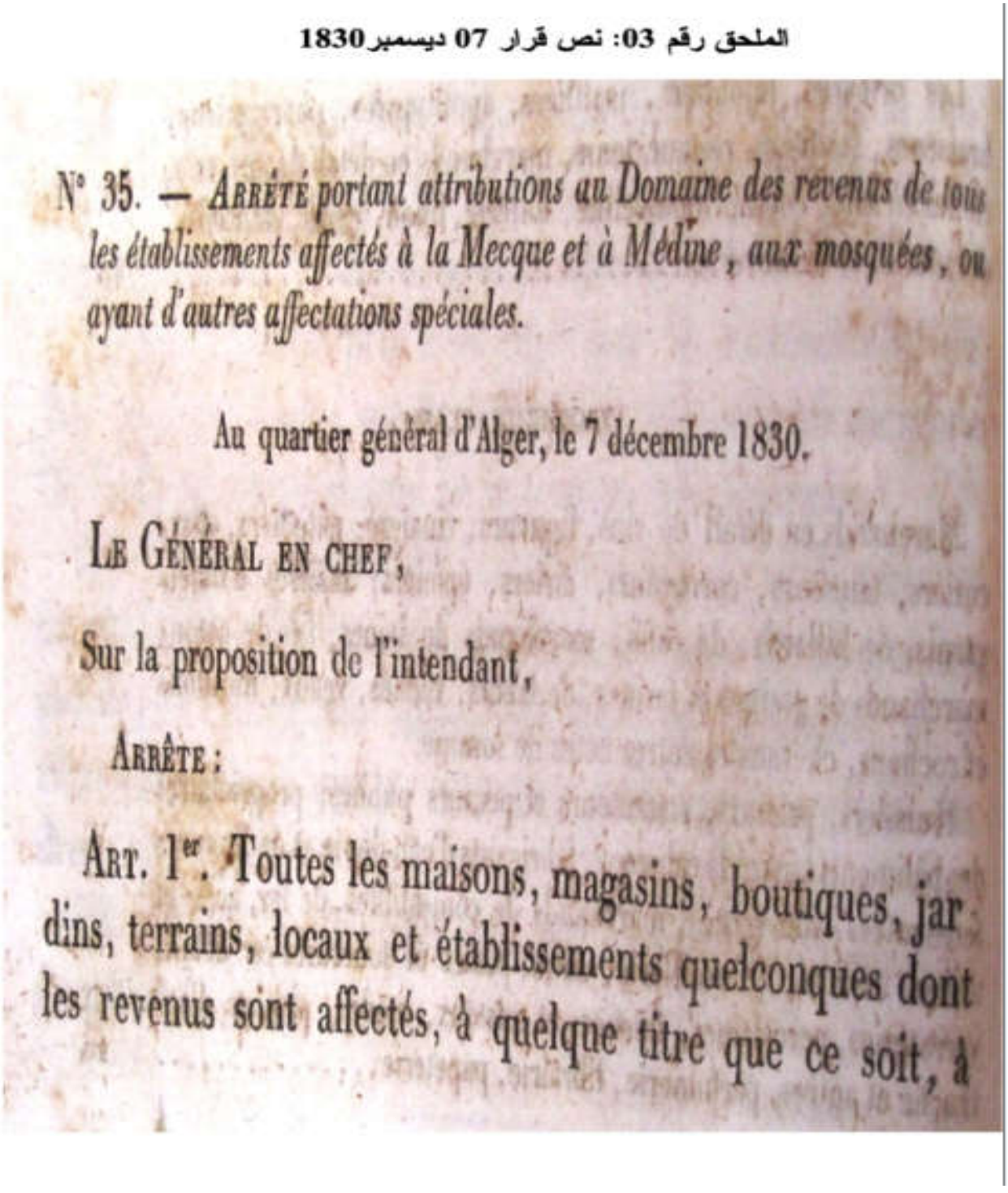

N° 35. — *Arrêté portant attributions au Domaine des revenus de tous les établissements affectés à la Mecque et à Médine, aux mosquées, ou ayant d'autres affectations spéciales.*

Au quartier général d'Alger, le 7 décembre 1830.

Le Général en chef,

Sur la proposition de l'intendant,

Arrête :

Art. 1er. Toutes les maisons, magasins, boutiques, jardins, terrains, locaux et établissements quelconques dont les revenus sont affectés, à quelque titre que ce soit, à

[2] صالح حيمر : السياسة العقارية الفرنسية في الجزائر 1830-1930، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه العلوم في التاريخ الحديث و المعاصر: جامعة الحاج لخضر باتنة ، 2013-2014 ص ص 309-311

la Mecque et à Médine, aux mosquées, ou ayant d'autres affectations spéciales, seront, à l'avenir, régis, loués ou affermés par l'administration des domaines, qui en touchera les revenus et en rendra compte à qui de droit.

2. Moyennant la disposition qui précède, l'administration des domaines devra pourvoir à tous les frais d'entretien et toutes les autres dépenses au payement desquelles les revenus desdits immeubles sont spécialement affectés.

3. Les individus de toutes nations, détenteurs ou locataires des immeubles désignés en l'article 1er, sont tenus de faire, dans le délai de trois jours à dater de la publication du présent arrêté, et ce, devant le directeur des domaines, sur des registres ouverts à cet effet, une déclaration indiquant la nature, la situation, la consistance des biens de cette catégorie dont ils ont la jouissance par location ou autrement, le montant du revenu ou du loyer, et l'époque du dernier payement.

4. Les muphtis, cadis, ulémas et autres, préposés jusqu'à présent à la gestion desdits biens, remettront dans le même délai, au directeur des domaines, les titres et actes des propriétés, les livres, registres et documents qui concernent leur gestion, et l'état nominatif des locataires, sur lesquels ils indiqueront le montant du loyer annuel, et l'époque du dernier payement.

5. Ils adresseront en même temps, au directeur des domaines, un état motivé des dépenses que nécessite l'entretien et le service des mosquées, les œuvres de charité et autres frais auxquels ils sont dans l'usage de subvenir à l'aide des revenus des biens dont il s'agit. Les fonds reconnus nécessaires leur seront remis chaque mois d'avance, et à partir du 1er janvier prochain, pour en être par eux disposé conformément au but des diverses affectations.

6. Tout individu assujetti à la déclaration prescrite par l'article 3, et qui ne l'aurait pas faite dans le délai fixé, sera condamné, au profit de l'hôpital, à une amende qui ne

pourra pas être moindre d'une année du revenu ou du loyer de l'immeuble non déclaré, et il sera contraint au payement de cette amende même par corps.

7. Toute personne qui révélera au Gouvernement l'existence d'un immeuble non déclaré aura droit à la moitié de l'amende encourue par le contrevenant.

8. L'intendant du royaume est chargé de l'exécution du présent arrêté.

CLAUZEL.

الملحق رقم 3: لافيرجي بتكفل بأيت الجياع 1868[3]

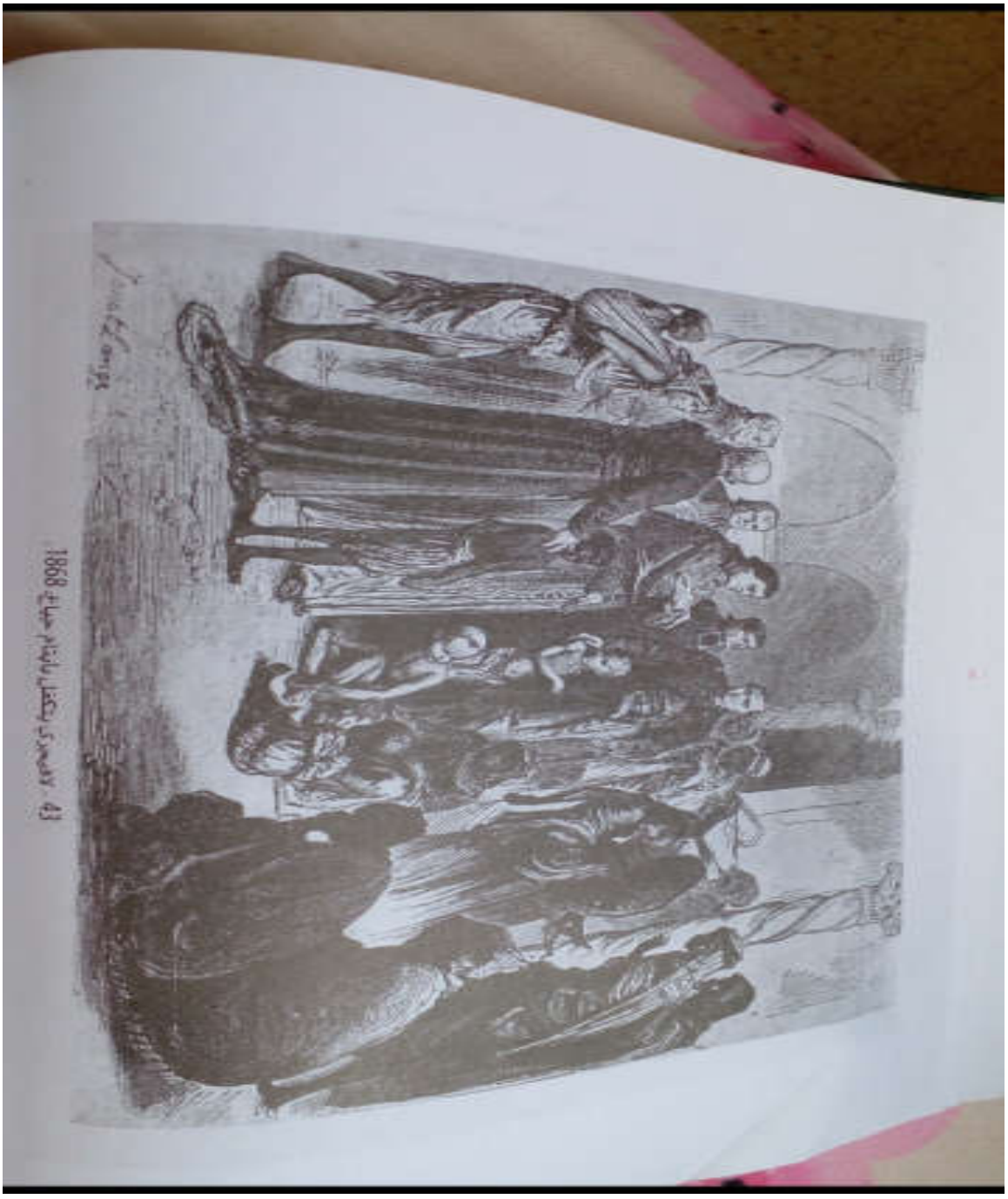

[3] شارل أندري حوليات : تاريخ الجزائر المعاصر لغزو و بدايات الاستعمار، ج1 1827-1873 دار لامة الجزائر 2013

الملحق 4 : فتوى جمعية العلماء في التجنيس و المتجنسين [4]

«التجنس بجنسية غير اسلامية يقتضي رفض أحكام الشريعة ، و من رفض حكما واحدا من أحكام الإسلام عد مرتدا عن الإسلام بالإجماع ، فالمتجنس مرتد بالإجماع و المتجنس بحكم القانون الفرنسي يجري تجنسه على نسله فيكون قد جنى عليهم بإخراجهم من حظيرة الاسلام و تلك الجناية من شر الظلم و أقبحه ، فاذا اراد المتجنس أن يتوب فلا بد من لتوبته من اقلاع كما الشرط اللازم بالإجماع في كل توبة و اقلاعه لا يكون إلا برجوعه للشريعة الإسلامية ، و رفضه لغيرها و لما كان القانون الفرنسي يبقى جاريا عليه رغم ما يقول هو من رجوعه ، فإقلاعه لا يتحقق عندنا في ظاهر حاله و هو الذي تجري عليه فيها الشريعة الإسلامية .

قد يكون صادقا في ندمه فيما بينه و بين الله ، و لكننا نحن في الظاهر الذي أمرنا باعتباره في جراء الأحكام لا يمكننا أن نصدقه و هو ما يزال ملابسا لما ارتد من أجله من أحكام تلك الجنسية و لهذا لا تقبل توبته و لا تجري عليه أحكام المسلمين»

[4] رابح تركي : الشيخ عبد الحميد بن باديس ص 73 .74.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

1. المصادر

أ. الجرائد:

- البصائر: سلة الثانية ، العدد1، 25 جويلية1947.

ب. الكتب:

1. أجيرون شارل روبير:الجزائر المسلمون وفرنسا 1871-1919، دار الرائد للكتاب، الجزائر، 2001، ج1.
2. _____:الجزائر المسلمون وفرنسا 1871-1919، ج2.
3. _____: تاريخ الجزائر المعاصرة، تر عيسي عصفورة، منشورات عويدات، باريس، بيروت، 1982.
4. تشرشل شارل هينري، حياة الأمير عبد القادر، تر أبو القاسم سعد الله، دار التونسية للنشر ، تونس، 1974.
5. جوليان شارل أندري: تاريخ الجزائر المعاصرة الغزو وبدايات الإستعمار 1827-1871، دار الأمة، الجزائر، 2013،ج1.
6. خوجة حمدان بن عثمان: المرآة، تع تح محمد العربي زبيري، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية ، الجزائر ، 2006.
7. خير الدين محمد: مذكرات، مطبعة دحلب، الجزائر، 1985، ج1
8. زبيري محمد العربي: مذكرات أحمد وحمدان خوخة وبوضربة، الشركة الوطنية للنشر، الجزائر، 1981.
9. عباس فرحات: ليل الإستعمار ، تر أبوبكر رحال، دار القصبة للنشر ، الجزائر، 2005.
10. قداشي محفوظ: الجزائر الجزائريين تاريخ الجزائر1830-1954، تر محمد المعراجي، أكاديمية الجزائرية للمصادر التاريخية 2008.
11. المدني أحمد توفيق، هذه هي الجزائر، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 2001.
12. مهساس أحمد: الحركة الثورية في الجزائر 1914-1954، دار المعرفة، ، الجزائر، 2007.

ت. المصادر الأجنبية

1. DENDEN SADEK ETBENDJELLOU:Á ikdam,n23, lundi15mai 1933.

2. DEVOULX ALBERT:les édifices religieux delٱancienalger،typographie pastide,alger,1870.
3. E .FOURMESTRAUX :l'instruction politique en Algérie (1830-1880)challamelaine èditeur,paris,1880.
4. TSOURIKOFF ZENAIDE : Ienseignement desfillesen afrique dunord,liprairiede lacour d'appulet de Ì ordredesavocats,Paris,1935.

2. المراجع:

1. الإبراهيمي أحمد طالب: آثار الإمام محمد البشير الإبراهيمي، دار الغرب الإسلامي،بيروت، 1997، ج1.
2. احدادن زهير: الصحافة المكتوبة في الجزائر ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ، 2012.
3. الأشرف مصطفي: الجزائر الأمة والمجتمع ، تر حنفي بن عيسى ، دار القصبة، الجزائر2007.
4. بزيان سعدي: النشاط التنصيري للكاردينال لافيجري1867-1892، الجزائر 2009.
5. بقطاش خديجة: الحركة التبشيرية في الجزائر 1830-1871، دار دحلب، الجزائر،2009.
6. بلاح بشير: تاريخ الجزائر المعاصر 1830-1989، دار المعرفة، الجزائر، 2006، ج1.
7. بن إبراهيمي العسكر عبد العزيز: التنصير في الخليج العربي،ط3، دار العربية للموسوعات، الرياض، 2007.
8. بن نعمان أحمد: حزب البعث الفرنسي، دار الأمة، الجزائر.
9. بوحوش عمار: التاريخ السياسي للجزائر من البداية والغاية 1962، دار الغرب الإسلامي، بيروت ،1997.
10. بوصفصاف عبد الكريم: جمعية العلماء المسلمين ودورها في تطور الحركة الوطنية الجزائرية 1931-1945، دار البعث ، قسنطينة، 1981.
11. بوضرساية بوعزة: الجرائم الفرنسية والإبادة الجماعية في الجزائر، خلال ق19، ط خ، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة نوفمبر 1954.
12. _____: سياسة فرنسا البربرية في الجزائر 1830-1930 وإنعكاساتها على المغرب العربي، دار الحكمة للنشر ، الجزائر 2010.
13. بوعزيز يحي: سياسة الشلط الإستعماري والحركة الوطنية الجزائرية1830-1954، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2007.
14. تركي رابح: التعليم القومي والشخصية الوطنية، الرشكة الوطنية للنشر والتوزيع،1975.

15. _____:الشيخ عبد الحميد بن باديس رائد الإصلاح والتربية في الجزائر، ط4، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر،1984.
16. توران أيفون: المواجهات الثقافية في الجزائر المستعمرة المدارس والممارسات الطبية والدين، تر محمد عبد المالك أوزغلة ومصطفي ماضي، دار القصبة ، الجزائر، 2005.
17. ثليلاني أحسن: المسرح الجزائري والثورة التحريرية،وزارة الثقافة، الجزائر،2007.
18. _____: جريدة النجاح حقيقتها ودورها، وزارة الثقافة ، الجزائر، 2007.
19. حابسي شاوش: من مظاهر الروح الصليبية للإستعمار الفرنسي بالجزائر 1830-1962، دار هومة، الجزائر.
20. حلوش عبد القادر: سياسة فرنسا التعليمية في الجزائر،دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر2013.
21. الحمد النملة علي إبراهيم: التنصير مفهومه وأهدافه ووسائله وسبل مواجهته،ط2، الرياض1419.
22. خالدي مصطفي وعمر فروخ: التبشير والإستعمار في البلاد العربية ، منشورات المكتبة العصرية، بيروت1953.
23. خرفي صالح: الجزائر والأصالة لثورية، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر.
24. الخطيب أحمد: جمعية العلماء المسلمين الجزائرين وأثرها الإصلاحي في الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1985.
25. _____:حزب الشعب الجزائري، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر 1986، ج1.
26. دليو فضيل: تاريخ وسائل الإعلام والإتصال، ط4، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.
27. رزيق محمد الجرائم الفرنسية شهادات وإعترافات أكبر قادة وضبتاط فرنسا وخبراءها العاملين في الجزائر خلال فترة 1830-1871، ط2، دار طليطلة، الجزائر2022،ج2.
28. ريسلير كيميل: السياسة الثقافية الفرنسية بالجزائر أهدافها وحدودها1830-1962، تر نذير طيار، دار كتابات جديدة للنشر والتوزيع الإلكتروني، 2016.
29. زوزو عبد الحميد: نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر المعاصر 1830-1900، موهم للنشر الجزائر، 2010.
30. ساحيلي محمد الشريف: تلخيص التاريخ من الإستعمار، تر محمد هناد ، وزارة المجاهدين، الجزائر 2002.
31. سعد الله أبو القاسم: الحركة الوطنية 1830-1900، دار الغرب الإسلامي ، بيروت 1992، ج1.
32. _____: الحركة الوطنية 1900-1930، ط4، ج2.

33. _____: الحركة الوطنية الجزائرية 1930-1945، ط4، ج".
34. _____: تاريخ الجزائر الثقافي1500-1830، دار الغرب الإسلامي، بيروت 1998، ج1.
35. _____:تاريخ الجزائر الثقافي1830-1954، ج3.
36. _____: تاريخ الجزائر الثقافي1830-1954،ج4
37. _____: تاريخ الجزائر الثقافي1830-1954،،ج5.
38. _____: تاريخ الجزائر الثقافي1830-1954،ج6.
39. _____: تاريخ الجزائر الثقافي1830-1954،ج8.
40. _____:أبحاث وأراء في تاريخ الجزائر ، دار الصادر 2007، ج2.
41. _____: محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث، ط3، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ، الجزائر.
42. _____: رائد النجديد الإسلامي محمد إبن العنابي، ط2، دار الغرب الإسلامي،بيروت1990.
43. سعيدوني ناصر الدين: الجزائر منطلقات وآفاق، ط2، دار البصائر، الجزائر،2012.
44. سكال محمد : بإسم الحضارة جرائم ضد الإنسانية أرتكبت في الجزائر، 1830-1962 مقتطف من الشهادات، تر مصطفي ماضي، وبشير بولفراق، دار القصبة، الجوزائر2014.
45. الشتري محمد ناصر: التنصير في البلاد الإسلامي، دار الحبيب ، الرياض 1418.
46. شرف عماد: حقائق عن التبشير المختار الإسلامين القاهرة1975.
47. صاري جيلالي وآخرون: الجزائر في تاريخ المقاومة السياسية 1900-1984، مؤسسة الوطنية للكتاب ، الجزائر 1987.
48. الصديق محمد صالح: الجزائر بلد التحدي والصمود، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية الجزائر، 2009.
49. طالبي عمار: إبن باديس حياة وأثاره ، دار الغرب الإسلامي بيروت193، ج1.
50. طمار محمد : الروابط الثقافية بين الجزائر والخارج، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع الجزائر1983.
51. عبد الرحمان عائشة بنت الشاطئ: لغتنا والحياة ، ط2، دار المعارف، القاهرة، 1969.
52. العسلي بسام: محمد المقراني وثورة 1871، الجزائرية، دار النفسا، بيروت- لبنان، 1982-1990.
53. عقاب محمد الطيب: أحمد خوجة رائد التجريد الإسلامي، منشورات وزارة الثقافة ، الجزائر 2007.

54. العقاد صلاح: المغرب العربي في التاريخ الحديث والمعاصر، ط6، مكتبة الإنجلو مصرية ، مصر 1993.

55. العلوي محمد الطيب: مظاهر المقاومة الجزائرية1830-1954، دار البعث ، قسنطينة،1985.

56. عمورة عمار: الجزائر بواية التاريخ، ج1، ط7، دار المعرفة، باب الواد، الجزائر، د ت.

57. _____: موجز في تاريخ الجزائر، دار الريحان، الجزائر، 2002.

58. عميراوي حميدة: دور حمدان خوجة في تطور القضية الجزائرية، دار البعث ، الجزائر، 1987.

59. عيساوي محمد: الجرائم الفرنسية في الجزائر أثناء الحكم العسكري1830-1871، مؤسسة شطيبي للنشر والتوزيع ، الجزائر.

60. غربي العالي وآخرون: العدوان الفرنسي على الجزائر الحلقات والأبعاد ، ط 2، دار هومة الجزائر، 2007.

61. فارس محمد خيري: تاريخ الجزائر الحديث من الفتح العثماني إلى الإختلال الفرنسي، دار الشرق، بيروت ،1969.

62. فركوس صالح: تاريخ الثقافة الجزائرية من العهد الفينيقي إلى غاية الإستقلال، دار إيدكوم، الجزائر ، 2013، ج3.

63. فضلاء محمد الطاهر: الطيب العقبي رائد حرية الإصلاح الديني في الجزائر، عاصمة الثقافة العربية، الجزائر، 2007.

64. قنان جمال: نصوص سياسية جزائرية في التاسع عشر 1830-1914، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، 2009..

65. _____: التعليم الأهلي في الجزائر في عهد الإستعمار 1830-1944،دار هومة،الجزائر،2007.

66. مرتاض عبد المالك: أدب المقاومة الوطنية في الجزائر1830-1962، دار هومة ، الجزائر، 1998،ج1.

67. مطبقان مازن صلاح: عبد الحميد بن باديس العالم الرباني والزعيم السياسي، ط2، دار القلم، دمشق، 1999.

68. مقلاني عبد الله: المرجع في تاريخ الجزائر المعاصر 1830-1954، ديوان المطبوعات الجامعية ، بن عكنون،2014.

69. منور أحمد: الأدب الجزائري باللسان الفرنسي نشأته وتطوره وقضاياه، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2007.

70. مهدي محمود أحمد: نظام الوقف في التطبيق المعاصر ، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة 1423.

71. الميلي محمد: إبن باديس وعروبة الجزائر، الطباعة الشعبية للجيش ، الجزائر، 2007.
72. هلال عمار:أبحاث ودراسات في تاريخ الجزائر المعاصرة 1830-1962،ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2016.
73. واعلي محمد الطاهر: التعليم التبشيري في الجزائر 1830-1904، دراسة تاريخية منشورات، دحلب الجزائر،2009.
74. يحي حلال: السياسة الفرنسية في الجزائر 1830-1960، دار المعرفة، القاهرة,
75. يسلي مقران: الحركة الدينية والإصلاحية في منطقة القبائل 1520-1954، دار الأمن ، الجزائر، 2007.

المجلات والملتقيات:

أ. المجلات:

1. بلعجال محمد الأمين: إنتهاكات الإستعمار الفرنسي للمؤسسات الوقفية في الجزائر ، مجلة الأكاديمية للبحوث في العلوم الإجتماعية، م1، ع1، ديسمبر ، 2019.
2. بلعجال أحمد: السياسة الثقافية الفرنسية في الجزائر السياسة التعليمية أنموذجا، مجلة المعارف ، ع19، الوادي، .
3. بن أزوار فتح الدين: السياسة الإستعمارية الفرنسية الدينية والثقافية في الجزائر 1830-1954، مجلة البحوث التاريخية، م5، ع2، ديسمبر 2021.
4. بن شوش محمد: المقاومة الثقافية في الجزائر 1830-1870، مجلة المصادر ، ع19، جامعة الجزائر ، د ت.
5. بوتشيشة عبد القادر: لافيجري والتنصير في الجزائر ، مجلة الأفاق العلمية ، كم11،ع2، 2019.
6. بورغدة رمضان: الجوانب من تطور السياسة القضائية الفرنسية في الجزائر خلال الفترة 1830-1892، مجلة كلية الأداب والعلوم الإنسانية والإجتماعية ، ع4، جانفي 2009.
7. بوزرينة سعيد: المساجد أثناء الإحتلال الفرنسي لمدينة الجزائر بين لهدم والطمس والتحويل، مجلة الإنسان والمجال ، ج7، ع1، جوان 2021.
8. بوعبد الله عبد الحفيظ: الطرح الإندماجي في الجزائر ، الجدزور والتطور مجلة الحكمة للدراسات والأبحاث ، م1،ع2، سطيف، جوان 2013.
9. الجابري أريج فهد عابد: نشأة التنصير وجهود الفاتيكان التنصيرية ، مجلة الدراسات العربية، كلية دار العلوم جامعة أم القرى، دت.

10. حسني عائشة: الإدارة الفرنسية ومواقفها قضايا الدين والمجتمع بعد الإحتلال الجزائري ، مجلة معارف ، ع19، جامعة لبويرة ، ديسمبر2015.
11. حواوسة جمال: أساليب ووسائل التنصير في المؤسسات التعليمية الجزائرية ، مجلة العلوم الإجتماعية والإنسانية، م7، ع14، -جويلية2018.
12. رحوي آسيا بن لحسن: وضعية التعليم الجزائري غداة الإحتلال الفرنسي، مجلة الدراسات النفسية والتربوية، ع7، تيزي وزو، ديسمبر، 2011.
13. زاهي محمد: وضعية المؤسسات خلال الفترة الإستعمارية 1830-1870، مجلة العبر للدراسات التاريخية والأثرية ، م2، ع1، يناير 2019.
14. زغيدي محمد لحسن محاربة الإحتلال اللغة والثقافة العربية وموقف الحركة الوطنية، مجلة اللغة العربية في الجزائر، مجلة جامعة اللغة العربية ، العدد الممتاز، 2005.
15. زيتوني نصيرة: واقع اللغة العربية في الجزائر، مجلة جامعة النجاح للأبحاث، م27، السعودية ، 2013-10.
16. سعودي أحمد: السياسة الإستعمارية وإجراءاتها ضد التعليم العربي الإسلامي في الجزائر، مجلة التراث ، ع11، الجلفة ، جانفي 2014.
17. سعيدي محمد: مستقبل الثقافات الشعبية العربية ، مجلة فيلاديفيا ، ع6، جامعة فيلاديفيا، الأردن، 2010.
18. سلمان نصر: نماذج حية لطرق الإستعمار الفرنسي في القضاء على الشخصية الوطنية ، مجلة المعيار، م5، ع10، قسنطينة ، 16 ماي 2005.
19. سليمي فاطمة الزهراء: الحركة التبشيرية في الجزائر، مجلة الدراسات الإسلامية ، م7، ع13، جوان 2008.
20. شيخي خديجة: المقاومة الثقافية في فكر الأمير عبد القادر، مجلة الحكمة للدراسات التاريخية، م8،ع4، جامعة الجزائر، 2-3ديسمبر 2020.
21. صالحي مني: وضعية القضاء الإسلامي قبل الثورة التحريرية وموقف الحركة الوطنية الجزائرية ، المجلة التاريخية الجزائرية ، ع1، أفريل 2017.
22. صفوان سارة: الجنسية القانونية لسكان الجزائر إبان الإستعمار الفرنسي ، مجلة المصادر، ع29، الجزائر.
23. صيد خالد: التعليم الديني في الجزائر أثناء الحقبة الإستعمارية 1830-1962، مجلة المفكر، م6،ع2، ديسمبر 2022.

24. طيطوش حدة: الكاردينال لافيجري وأبعاد مهمته التبشيرية، الجزائر 1867-1880، مجلة المدارات التاريخية، م1، ع3، سبتمبر 2019.
25. علوان جمال الدين: السياسة الفرنسية الدينية في الجزائر ودور الكتاتيب في التصدي لها 1830-1954، مجلة روزي التاريخية للأبحاث المتوسطية،م4، ع1، ديسمبر 2022.
26. عباد منيرة: جهود السلطة الإستعمارية في تجطيم مقومات الهوية الوطنية الجزائرية 1850-1880، المغاير الثقافية أنموذجا، مجلة مقدمة للدراسات الإنسانية والإجتماعية ، تبسة، م7، ع1، جوان 2022.
27. غياترية علي يمينة دهالسي: تأثيرات المرأة الأوروبية على الأسر الجزائرية 1830-1962، مجلة الدراسات والبحوث الإجتماعية ، جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي، ع22، جوان 2017.
28. فغرور دحو: جول فيري مهندس الإمبراطورية الفرنسية ، مجلة عصور الجديدة، ع1، 2011.
29. قبايلي هواري: سياسة فرنسا الدينية في الجزائر ، تأطير فريضة الحج أنموذجا1894-1939، المجلة الجزائرية للمخطوطات ، ع12، جانفي 2015.
30. _____: ظاهرة الحج غير النظامي في الجزائر في الفترة الإستعمارية 1830-1954، مجلة فصلية محكمة، ع2، أفريل 2019.
31. كعوان فارس: القاضي مكي إبن باديس القسنطيني1820-1890، وموقفه من قضايا عصره، دورية كان التاريخية ، ع20، سطيف ، جوان2013.
32. محمد سعيد إنعكاسات السياسة الثقافية الفرنسية على المنظومة الثقافية و الإجتماعية الجزائرية 1830-1962، مجلة البحوث التاريخية، م6، ع2، الجزائر ، ديسمبر 2022.
33. مسدور فارس: الأوقاف الجزائرية بين الإندثار والإستثمار ، مجلة علوم افقتصاد والتسيير والتجارة.
34. مياد رشيد: مبادئ ومجالات الإصلاح عند جمعية العلماء االمسلمين الجزائريين 1931-1954، المجلة الخلدونية ، م9، ع1، جامعة لمدية ، 1جوان 2016.
35. _____:السياسة التعليمية الفرنسية بالجزائر ورد فعل الجزائريين إتجاهها 1830-1954، المجلة العربية للأبحاث والدراسات في العلوم الإنسانية والإجتماعية ، م14، ع1، لمدية جانفي 2022.
36. هجالة خيرة معمدي: السياسة الفرنسية في الجزائر 1830-1962، مجلة الأحياء ، م21، ع29، البليدة، أكتوبر 2021.

المجلات بالأجنبية :

1. BERVILLÉ GUY: la politique algériennede la France (1830-1962), dans legenrehumain,n32,1997.
2. OULD FERROUKN KAMEL :L'ecole indigene,une veritable machine de g'uerre contre l'identilé culturelle algérienne,magazineabouleos,n7 jeanne,2017.

ب. ملتقيات

1. بن زردة توفيق: الألقاب العائلية في الجزائريين النص والتطبيق والإندثار1873-1962، أعمال الملتقى المنعقد يوم 29-30أكتوبر 2019، دار الهدى، الجزائر2022.

الرسائل الجامعية

1. بن عون محمد الحاكم:المسألة الدينية في الجزائر أثناء الإحتلال الفرنسي1830-1954، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه، العلوم في التاريخ المعاصر، جامعة باتنة، 2018-2019.
2. حرشوش كريمة: الأمير عبد القادر وإسهاماته في النهضة العربية بالجزائر وبلاد الشام 1832-1860، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة وهران1، 2017-2018.
3. حيمر صالح: السياسة العقارية الفرنسية في الجزائر 1830-1930، رسالة لنيل درجة الدكتوراه، العلوم في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الحاج لخضر باتنة 2013-2014.
4. زقب عثمان: السياسة الفرنسية في الجزائر 1830-1914، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه، العلوم في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الحاج لخضر باتنة ، 2014-2015.
5. سباعي عبد القادر: مسألة الإدماج في السياسة الكولونيالية الفرنسية 1870-1940، الجرائد أنموذجا، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة أبي بكر القايد تلمسان، 2015-2016.
6. عومري عبد الحميد: الحياة الثقافية والفكرية في الجزائر 1830-1914، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في تاريخ الحركة الوطنية والثورة الجزائرية ، جامعة جيلالي الياس، سيدي بلعباس2017.
7. محمد الخضري أمل عاطف: التنصير في فلسطين في العصر الحديث أطروحة لنيل درجة الدكتوراه في العقيدة الإسلامية، الجامعة الإسلامية، غزة، 1425-2004.

8. بن عمار مصطفي: الصراع على السلطة في عهد الديات 1671-1830، مقدمة لنيل شهادة الماجستير في تاريخ الحديث، جامعة الجزائر 2009-2010.
9. بوجليدة يمينة: الحركة الوطنية الجزائرية 1950-1954، مسار وتصور رسالة ماجستير في تاريخ الثورة ، جامعة الجزائر 2008-2009.
10. بولافة حدة: واقع المجتمع المدني الجزائري غبان الفترة الإستعمارية وبعد الإستقالا ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2010-2011.
11. زمرلين نصيرة حسان: التعليم الإسلامي في ظل الإحتلال الفرنسي 1830-1962، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير جامعة أم القرى بكلية التربية 1406-1407.
12. شلبي شهرا زاد: ثورة واحة العامري وعلاقتها بالمقاومة الشعبية بمنطقة زيبان في وهران في ق19، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الماجستير ، تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر ، جامعة الحاج لخضر باتنة 2008-2009.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
شكر وتقدير	
إهداء	
مقدمة	أ-هـ
الفصل الأول: الدين الإسلامي في السياسة الفرنسية بالجزائر	
المبحث الأول: المؤسسات الدينية و الأوقاف.	7
أولا: المساجد.	7
ثانيا: الزوايا	10
ثالثا: الكتاتيب القرآنية.	13
رابعا: الأوقاف.	14
خامسا: أهم القرارات والمراسيم لمصادرة الأوقاف	20
المبحث الثاني: القضاء الإسلامي	25
السياسة الفرنسية اتجاه القضاء الإسلامي.	28
مسألة الحج في القضاء الإسلامي.	31
المبحث الثالث: السياسة التنصيرية في الجزائر.	33
ثانيا : أساليب و وسائل التنصير .	33

ثالثا: تأسيس الأسقفية في الجزائر و نشاطاتها.	36
الفصل الثاني: **الجهود الفرنسية للقضاء على الثقافة الجزائرية**	
المبحث الأول: التضييق على التعليم واللغة العربية.	42
اولا: محاربة اللغة العربية .	42
ثانيا: محاربة التعليم العربي الإسلامي.	45
المبحث الثاني: الإدماج والتجنيس .	52
أولا: الإدماج.	52
ثانيا: سياسة التجنيس.	52
المبحث الثالث: وسائل دعم المشروع الثقافي الفرنسي في الجزائر.	55
اولا: الصحافة.	59
ثانيا: المسرح.	60
المبحث الرابع: تفكيك بنية المجتمع الجزائري و تغييب ثقافته وتاريخه.	62
اولا: قضية تغيير الأسماء والألقاب.	62
ثانيا: تشجيع الزواج المختلط.	64
ثالثا: نهب الكتب والمخطوطات الجزائرية.	65
رابعا: النخبة الفرنسية والاهتمام بتاريخ وجغرافية الجزائر.	66

فهرس المحتويات

خلاصة.	68
الفصل الثالث: جهود الحركة الوطنية في مواجهة السياسة الفرنسية في المجال الديني والثقافي	
المبحث الأول: جهود النخبة المثقفة و العلماء.	70
اولا :حمدان بن عثمان خوجة.	70
ثانيا: مصطفى الكبابيطي.	71
ثالثا: الأمير عبد القادر.	72
رابعا: المكي بن باديس.	74
المبحث الثاني: جمعية العلماء المسلمين وموقفها من السياسة الفرنسية.	76
اولا: الدفاع عن التعليم واللغة العربية.	76
ثانيا جمعية العلماء ومقاومة التجنيس والإدماج .	77
ثالثا: موقف الجمعية من القضاع الإسلامي.	79
رابعا محاربة التبشير المسيحي.	80
المبحث الثالث: جهود باقي رواد الحركة الوطنية تجاه السياسة الفرنسية.	81
أولا: نجم شمال إفريقيا.	81
ثانيا: حزب الشعب الجزائري.	82

فهرس المحتويات

ثالثا :بيان الشعب الجزائري.	83
رابعا: حركة أحباب البيان و الحرية.	83
خاتمة.	90
الملاحق.	92
قائمة المصادر والمراجع.	99
فهرس المحتويات.	110
ملخص.	

ملخص

ملخص

1/ باللغة العربية

خلال فترة الإستعمار الفرنسي للجزائر، سعت فرنسا إلى إستغلال الدين والثقافة للسيطرة على السكان الجزائريين وتثبيت حكمها، حيث تجلت سياستها الدينية في محاولات لنشر المسيحية من خلال هدم المساجد والزوايا وتعويضها ببناء الكنائس مع محاربة الإسلام.

أما من الناحية الثقافية سعت السياسة الفرنسية إلى محاربة التعليم وتعويضه بالتعليم الفرنسي من خلال فرض سياسة الفرنسية والتجهيل كما عملت أيضا على تشويه الثقافة العربية من نهب كتبها ومخطوطاتها وتاريخها إلا أن هذا السياسة واجهة مقاومة قوية من قبل الجزائريين الذين تمسكو بدينهم وثقافتهم فدافعوا عنها بمختلف الوسائل.

الكلمات المفتاحية :

السياسة الفرنسية، الثقافة ، الدين، اللغة، التنصير ، الإدامج، التعليم، الحركة الوطنية.

2/ باللغة الإنجليزية

During the period of French colonization of Algeria, France sought to exploit religion and culture to control its power. Its religious policy was manifested by attempts to propagate Christianity through zaouias, replaced by the construction of churches, while fighting Islam on the cultural level, French policy sought to fight education by replacing it with French teaching, by imposing a policy of francization and ignorance. It also worked to deform the Arab culture plundering its books, its manuscripts and its history.

However, this policy encountered strong resistance from Algerians who clung to their religion and culture, defending them by various means.

Keywords: politics, French, culture, Religion, language, Christianization, integration, Education, National movement.